جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

فرع العلوم السياسية

أثر الهندسة الإنتخابية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب:

مخفي أحمد

إشراف:

أ.د عياشي حفيظة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ موكيل عبد السلام	أستاذ محاضر	جامعة الدكتور مولاي الطاهر	رئيساً
الأستاذة عياشي حفيظة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الدكتور مولاي الطاهر	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ بلحاج هواري	أستاذ محاضر	جامعة الدكتور مولاي الطاهر	عضواً

السنة الجامعية: 2024م/2025م

قال رسول الله ﷺ

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من صنعَ إليكم معروفاً فَكَافِئُوهُ، فإن لم تجدوا ما تُكَافِئُونَهُ فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه» (رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه الألباني).

الشكر و التقدير

أحمد الله العلي العظيم وأشكره وأثني عليه لفضله ومنته وتسهيله في إتمام هذا العمل.

فانه يشرفني أن أعبر عن خالص امتناني لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملي المتواضع هذا وعلى رأسهم الأستاذ والإمام الجليل موكيل عبد السلام والأستاذ البشوش بلحاج هواري وأن أخص بالشكر والتقدير و العرفان و الامتنان إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة عياشي حفيظة مؤطرتي وموجهتي في هذا العمل التي لم تبخل عليا بالنصح والارشاد.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر الأستاذين الكريمين الدكتور بن زايد امحمد رئيس القسم على التسهيلات التي لاقيتها خلال فترة التحويلات و الدكتور شاربي مُحَمَّد على العطاء الأكاديمي الذي خصنا به .

شكرا للأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا العمل.

شكرا لأصدقائي في العمل على الدعم والمساندة.

شكرا إلى كل من تتلمذت على أيديهم من الإبتدائي إلى الجامعة.

شكرا إلى كل من وجهني وقدم يد العون لي ولو بكلمة

الإهـــــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى جدتي و التي هي أمي وسندي في الدنيا.

إلى زوجتي وقرة عيني ونبراس حياتي *عمراني فاطيمة الزهرة*.

إلى الوالدين الكريمين وزوجة أبي تقديرا و احتراما.

إلى بناتي هبة آلاء وكوثر سدد الله خطاهم.

إلى إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر هدى على مساعدتها لي.

إلى زملاء العمل وكل من ساهم في توجيهي و مآزرتي ولو بكلمة.

أحمد منفي

أحمد منفي

مقدمة

تعد الانتخابات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة، إذ تجسد الإرادة الشعبية وتمثل الوسيلة السلمية لاختيار الحكام وتداول السلطة؛ فمن خلال العملية الانتخابية يعبر المواطنون عن آرائهم السياسية ويشاركون في صنع القرار، مما يكرس مبدأ السيادة الشعبية ويعزز من مشروعية المؤسسات الحاكمة.

تطورت الانتخابات عبر العصور، من مجرد آلية لاختيار القادة داخل مجتمعات محدودة، إلى أداة مؤسسية تخضع لقوانين وإجراءات دقيقة تهدف إلى ضمان الشفافية النزاهة والمساواة بين المواطنين ،كما تختلف النظم الانتخابية من دولة إلى أخرى تبعا لخصوصياتها السياسية والتاريخية والاجتماعية ، غير أن فعالية هذه الأداة الديمقراطية لا تتوقف فقط على تنظيمها الشكلي أو دوريتها، بل تتعداها إلى كيفية تصميم النظام الانتخابي والهندسة القانونية والسياسية المصاحبة له والتي تعرف اختصارا بـ"الهندسة الانتخابية".

في نفس السياق لا يمكننا إغفال الاهتمام الذي أصبحت تحاط به المشاركة السياسية وجوانبها المرتبطة على المستوى العالمي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي أحدث تحولا جذريا في الهيكل الاجتماعي والسياسي؛ ومن أبرز مظاهر هذا الاهتمام إنجاز العديد من الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية التي تركز على المشاركة السياسية وقد صاحب هذا الاهتمام الانتشار الواسع للنظام الديمقراطي ، الذي تعد المشاركة السياسية أساسه الجوهري وواقعه العملي، إذ لا ديمقراطية دون مشاركة سياسية، وهذا ما يتضح من خلال مفهومها العام فهي تعني حكم الشعب لنفسه، أي سلطة المحكومين في مراقبة الحكام، أو مساهمة المواطنين في الحكم عبر التأثير على صناع القرار أو المشاركة المباشرة فيه، من خلال آليات متعددة، تعتبر الانتخابات من أبرزها.

لهذا كله تعد الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة إحدى أهم مؤشرات المشاركة السياسية الفاعلة والمستمرة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في إرساء النظام الديمقراطي؛ لقد أصبح التحول نحو الديمقراطية إحدى الموجات العظمى (الموجة الثالثة) التي يشهدها العصر الحالي، والتي بدأت تظهر بوادرها منذ منتصف سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين ثم اكتملت معالمها خلال عقد التسعينيات.

عرفت الجزائر كغيرها من الدول حديثة الاستقلال وحديثة العهد بالديمقراطية العديد من الهزات كمحصلة لمختلف الأزمات التي عرفتها كدولة ونظام سياسي في شتى الميادين اقتصاديا ، اجتماعيا وسياسيا وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي ، فكان لزاما عليها البحث على ميكانيزمات كفيلة بتأطير الأداء السياسي وهذا الذي لم يكن له أن يتأتى إلا عن طريق الاعتماد على مبدأ التداول السلمي والشرعي للسلطة بإشراك المواطن في الحياة السياسية بإيصال صوته عن طريق صناديق الإنتخابات الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى ترسيخ الديمقراطية الحقة.

فقد كانت ولا زالت المشاركة السياسية الفعلية والفعالة أهم ما يؤرق الفاعلين في النظام السياسي الجزائري ، وهذا ما نلمسه من خلال التغيرات العديدة للدساتير الجزائرية وقوانين الانتخابات ، وللوصول إلى المشاركة السياسية المأمولة كان لزاما الاعتماد على هندسة انتخابية ترقى إلى التطلعات بهدف الرفع من مستوى المشاركة السياسية إلى أبعد ما يمكن تحقيقه.

أ- التعريف بموضوع البحث: إن من خلال البحث في هذين المتغيرين -الهندسة الإنتخابية والمشاركة السياسية- نستشف بأن الهندسة الانتخابية ما هي إلا صياغة للقواعد والأطر والآليات الكفيلة بضمان مشاركة سياسية دورية للمواطنين في كنف النزاهة والحرية من خلال تصميم الأنظمة الانتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية وشروط الترشح وآليات التصويت ؛ أما المشاركة السياسية فهي ظاهرة متأصلة بالحياة السياسية قوامها النضج السياسي والثقافي ، وهي ذلك الفعل الإرادي للشخص قصد التأثير في مختلف القرارات السياسية وسير العملية الانتخابية.

ب-أهمية الموضوع: تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية والهندسة الانتخابية في بناء دولة مدنية حديثة دولة الحق والقانون والإرادة الشعبية ، ويمكن حصر أهمية الموضوع في جانبين أحدهما نظري و الآخر علمي:

1-الأهمية العلمية: تعتبر الهندسة الانتخابية وما ينجر عنها من ارتفاع أو انخفاض المشاركة السياسية أو حتى مقاطعة والعزوف من الميادين الخصبة الحديثة لكل مفكر أو منظر في المجال

السياسي يريد وضع بصمته في الموضوع بالإضافة إلى تزويد المكتبة العلمية بدراسة جديدة من شأنها أن تشكل لاحقا منطلقا للباحثين والمهتمين بموضوع الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية.

2- الأهمية النظرية: نظرا للاهتمام الكبير الذي يوليه النظام السياسي الجزائري بالهندسة الانتخابية للرفع من نسب المشاركة السياسية خاصة في المواعيد الانتخابية من خلال مختلف التعديلات التي عرفها قانون الإنتخابات والجهات التي خول لها المشرع السهر على سيرورة الحفل الانتخابي .

ج-مبررات إختيار الموضوع : يرجع اختيارنا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1- أسباب الذاتية: محاولة معرفة مختلف الجهود المبذولة من قبل مهندسي النظم الانتخابية و القانونية ، وكذا إبراز دور الهندسة الانتخابية كآلية لتعزيز الشرعية من جهة وكذا أهمية المشاركة السياسية ومستوياتها من جهة ثانية.

2- أسباب موضوعية: الدور الكبير والحساس الذي يمكن أن تلعبه الهندسة الانتخابية في رسم صورة الديمقراطية في الدولة الجزائرية من خلال رفع نسب المشاركة السياسية.

- التطرق للعزوف الانتخابي ودور المهندس الانتخابي في معالجته أو حتى للتقليل من حدته.

د-أدبيات الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من تصفح أهم الإسهامات التي بحثت في أثر الهندسة الانتخابية في تفعيل المشاركة السياسية بشكل مباشر أو تلك التي أحاطت بالمقاربات ذات الصلة بالموضوع فمنها من أتى على ذكر المتغيرين معا بينما إكتفى الآخر بذكر أحدهما فقط ومن أهم هذه الدراسات:

1- دراسة العالمة السياسية البريطانية **Pipa Norris (بيبا نوريس)** في كتابها **Electoral Engineering : Voting Rules and Political Behavior** (**الهندسة الانتخابية: قواعد التصويت والسلوك السياسي نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، سنة 2004**) يتمحور حول دراسة عميقة لكيفية تأثير قواعد الانتخابات على سلوك الناخبين والمشاركة السياسية.

2- دراسة **سمية مغيش** بعنوان : **الهندسة الانتخابية كآلية لتعزيز المشاركة السياسية خلال الانتخابات التشريعية حالة الجزائر من2007 إلى غاية 2017** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية بجامعة باتنة -01- ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إشراك المواطنين في العملية الانتخابية يأتي على رأس أشكال المشاركة السياسية، لهذا فان هندسة العملية الانتخابية في النظام الانتخابي الجزائري جاءت لتكريس مشاركة الفرد في الحياة السياسية وتفعيلها من خلال أداء هذا الأخير بمختلف أرائه والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الدولة.

هـ-إشكالية الدراسة: لقد أثبتت التجارب على مر الأزمنة على أنه وبالرغم من الاجتهاد والجهد المبذول من طرف الساسة ورجال القانون لسد الفراغات التي أدت إلى التزوير في الإنتخابات للوصول بشغف المشاركة السياسية إلى ذروته لدى المواطن لا تزال نسب المشاركة السياسية تتراوح بين المنخفضة والضعيفة ومن هنا نطرح السؤال المركزي التالي:

ما مدى تأثير الهندسة الانتخابية في الرفع من نسب المشاركة السياسية في الجزائر؟

ويتفرع على هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية :

ما هي الهندسة الانتخابية وما علاقتها بالمشاركة السياسية؟

ماهي ضمانات وآليات الهندسة الانتخابية في الجزائر لتشجيع المشاركة السياسية؟

و-فرضيات البحث: حاولنا من خلال هذه الدراسة تحقيق و اختبار الفرضيات التالية:

-تساهم الهندسة الانتخابية في الرفع من نسبة المشاركة السياسية في الجزائر.

-وجود علاقة وثيقة بين الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية.

-وضع مجموعة من الضمانات القانونية والسياسية هي السبب الحقيقي لتشجيع المشاركة السياسية في الجزائر.

ز-تحديد الدراسة: يتحدد موضوع الدراسة الموسوم بأثر الهندسة الانتخابية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر ب:

إطار مكاني فقد حاولنا من خلال دراسة الهندسة الانتخابية وتأثيرها في تفعيل وتشجيع المشاركة السياسية إسقاطها على التجربة الانتخابية ضمن إقليم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كونها أكبر دول العربية والإفريقية مساحة ، وحداثة استقلالها ، وكذا لتنوع العمليات الانتخابية فيها من محلية تشريعية ورئاسية ؛ ناهيك على توفرنا على مختلف التعديلات الدستورية القانونية المنظمة لهذه العملية.

أما الإطار الزماني فيتراوح مجال الدراسة منذ الاستقلال إلى آخر انتخابات رئاسية في الجزائر و المنظمة في 07 سبتمبر 2024 كون الجزائر ومنذ استقلالها مرت بفترات تاريخية حاسمة شكلت تحولا عميقا في طبيعة النظام السياسي الجزائري المعاصر من زاوية الهندسة الانتخابية ، ولكشف المسار التطوري للهندسة الانتخابية وقدرتها على ترجمت المدركات السياسية إلى واقع عملي ملموس في الممارسة السياسية .

ح–مناهج و اقترابات الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج و الاقترابات التالية:

1–مناهج الدراسة:

ارتكزت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لدراسة موضوع يتعلق بالتطور التاريخي للهندسة الانتخابية ، حيت يتمتع المنهج التاريخي بقدرة تفسيرية عالية،إذ يولي للزمن دورا بارزا في كشف القوانين والعلاقات السببية التي تحكم ميلاد الظاهرة وتطورها أو اندثارها واستخلاص نتائجها، حيث لا يمكن لآي باحث التعمق في المسار التطوري لجينيالوجيا الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية بمعزل عن معرفة البيئة التي نشأ فيها واستمدا منها خصوصيتهما ، فضلا على معرفة المحركات الوطنية للتعديلات الدستورية المتلاحقة والتي غيرت مسار الحكم من نظام قائم على الأحادية الحزبية ملا يربو عن الربع قرن إلى نظام قائم على التعددية السياسية والحزبية بفلسفة ليبرالية ضمنية، ولم يكن متغيري الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية بمعزل عن هذا التحول بقدر ما شكلا

إحـدى غـايات الهندسـة الدسـتورية المنشـودة منـذ تبـني المؤسـس التعدديـة السياسـية1989 التي لم يكن يعترف بها لغاية آخر قانون عضوي تحت رقم21-10.

أما المنهج الثاني فتمثل في منهج دراسة الحالة إذ هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة بشكل مستفيض، كما هو الحال في دراستنا حيث انطلقنا من جمع المعلومات حول مسار الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية صدور آخر قانون عضوي 21-10 مع التركيز على رئاسيات 07سبتمبر 2024.

كما اعتمدنا على المنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، ومن هذا المنطلق استعنا بالمنهج المقارن لبحث أطروحة الهندسة الانتخابية من زاوية السلاسل الزمنية للتطور الدستوري الجزائري بما حتم وضعه في سياق مقارن يتفاوت مستواه من مرحلة إلى أخرى تمليها في ذالك طبيعة المتغيرات المحيطة به بداء بمرحلة الأحادية الحزبية ،وصولا إلى المرحلة الراهنة.

2-اقترابات الدراسة: رغم اعتمادنا هذه المناهج المتعددة، إلا أنها لم تكن كفيلة بإبراز مدى التحول الذي شهده موضوع أثر الهندسة الانتخابية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، بل إن تشعب الموضوع وتعدد عناصره دفعنا لتوظيف المقاربات إضافية بهدف تعميق الإدراك الموضوعي لهذه الظاهرة، ومن بين هذه الإقترابات ما يلي:

الاقتراب الأول هو الاقتراب القانوني استعمل في دراسة النظم السياسية من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقات القانونية بينها ، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية الرسمية مع القواعد القانونية من منظور المشروعية القانونية ، وقد احتوت دراستنا على الإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية و المشاركة السياسية ناهيك على مختلف الدساتير الجزائرية.

الاقتراب الثاني هو الاقتراب المؤسسي وهو مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات

السياسية ، فقد اعتمدنا على هذا الاقتراب لفهم المهام التي تضطلع بها الهيئات الرسمية ، مثل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمحكمة الدستورية، وذلك بهدف تحليل مدى تأثيرها على العملية الانتخابية.

ط–صعوبات الدراسة:

–شح الدراسات والمراجع التي تطرقت لموضوع الهندسة الانتخابية ودروها في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر إن لم نقل انعدامها ، حيث ركزت معظم الدراسات على جانب واحد من هذه الثنائية إما الهندسة السياسية أو المشاركة السياسية.

–صعوبة تحديد التعريفات الإجرائية المرتبطة بمصطلحي الهندسة الانتخابات والمشاركة السياسية تحديا نظريا، نظرا لحمولتهما القيمية المعقدة وما ينطويان عليه من ثنائيات متضادة ومضامين أيديولوجية متداخلة.

–ضيق الوقت وظروف العمل التي تكون مقيدة لعامل الوقت وتسهيل عملية التحرك من أجل تحصيل المعلومات.

ي–الإعلان على الخطة:

تناولنا موضوع الدراسة انطلاقا من مقدمة و فصلين ، ضمن الإطار التالي:

الفصل الأول: هو فصل نظري (مفاهيمي) ، حاولنا فيه التطرق لاعتبارات نظرية حول مفهوم الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية ، وما يدور في فلكهما من أهمية ومعايير ومستويات ودور كلا من المتغيرين والعلاقة الوظيفية التي تجمعهما ، فصل هذا الكم من المعطيات في ثلاثة مباحث ضم كل مبحث ثلاثة مطالب.

الفصل الثاني: جاءت الدراسة بفصل ثاني ليكون كمختبر حقيقي لنجاعة الهندسة السياسية ومحاولة معرفة دورها في تشجيع المشاركة السياسية من عدمها بالتطرق لكرونولوجيا النظام الحزبي والانتخابي ، بناءا على تعديلات الدستور المتعددة ، هذه التداخلات القانونية تتيح الفرصة أمام هندسة الانتخابات لوضع قواعد وأسس وآليات تهدف إلى بناء نموذج تمثيلي أكثر فاعلية، يساهم في استعادة ثقة الناخبين التي تراجعت، ويعزز مقومات الاستقرار السياسي .

اختتمنا الدراسة بخاتمة للإجابة عن الإشكالية المطروحة وعرض جملة من الاستنتاجات للدراسة وفروضها العلمية إثباتا أو نفيا مع طرح بعض الاقتراحات للدراسة.

الفصل الأول:
الإطار النظري والمفاهيمي للهندسة الإنتخابية والمشاركة السياسية

كانت ولا زالت الانتخابات من أبرز تجليات الأنظمة الديمقراطية الحديثة، حيث تعد أداة رئيسية لتحقيق المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة ؛ فقد تطور الفكر السياسي من مرحلة الحكم المطلق القائم على السلطة الإلهية أو الفردية، إلى مرحلة سيادة الشعب وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة وفق آليات انتخابية ، حيث تتيح الانتخابات للأفراد فرصة المشاركة في اختيار ممثليهم داخل مؤسسات الدولة.

نتيجة لانتشار ظاهرة التزوير خاصة في الخطاب السياسي للمعارضة والتشكيك في نتائج الانتخابات مما انجر عنه تدني في نسب المشاركة السياسية ظهر مصطلح الهندسة الانتخابية كمخرج للحد من الانتقادات الموجهة إليها ؛ تعد الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية من المفاهيم الأساسية في علم السياسة والعلوم الاجتماعية، حيث تلعبان دورا محوريا في تشكيل الأنظمة السياسية وضمان تمثيل إرادة الشعوب بشكل عادل وفعال ، تعكس الهندسة الانتخابية الطرق التي يتم من خلالها تصميم وتنظيم العمليات الانتخابية بما في ذلك قوانين الانتخاب ،وتقسيم الدوائر الانتخابية، وآليات التصويت.[1]

بينما تشير المشاركة السياسية إلى مدى انخراط المواطنين في الحياة السياسية، سواء من خلال التصويت، أو الانضمام إلى الأحزاب، أو المشاركة في الحركات الاجتماعية، في هذا السياق يعتبر فهم العلاقة بين الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية أمرا بالغ الأهمية، حيث يمكن أن تؤثر الطريقة التي يتم بها تصميم النظام الانتخابي على مستوى مشاركة المواطنين وقدرتهم على التأثير في صنع القرار السياسي؛ فالهندسة الانتخابية قد تعزز أو تقوض الثقة في العملية الديمقراطية، مما ينعكس بدوره على معدلات المشاركة السياسية ومدى شرعية الحكومات المنتخبة.

وعلى ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

– المبحث الأول ماهية الهندسة الانتخابية.

– المبحث الثاني فتطرقنا فيه لماهية المشاركة السياسية.

– المبحث الثالث تعرضنا للعلاقة الوظيفية بين الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية.

[1] رابح لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني"، **دفاتر السياسة والقانون**،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد السادس جانفي2012،ص60.

المبحث الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للهندسة الإنتخابية

حظي مجال النظم الانتخابية « **Electoral Systems** » باهتمام واسع من قبل الباحثين خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شهد هذا الحقل المعرفي تطورا ملحوظا خاصة مع تزايد الحاجة إلى النظم الانتخابية كأداة أساسية لبناء الأنظمة السياسية وتعزيز الديمقراطية. وهكذا أصبحت دراسة النظم الانتخابية تحتل مكانة بارزة في العلوم السياسية، بما في ذلك مجالات السياسة المقارنة وأنظمة الحكم ودراسات التحول الديمقراطي، فقد أصبحت هذه النظم ليست فقط عاملا مساعدا في عملية التحول الديمقراطي بل قد تكون عائقا في بعض الأحيان؛ كما استفاد هذا المجال من مفاهيم مستعارة من علوم أخرى، مثل "علم الهندسة"، الذي استلهمه الباحثون في العلوم السياسية، مما أدى إلى ظهور مفهوم "الهندسة الانتخابية" كمنهج وظيفي يهدف إلى إصلاح وتحسين النظم الانتخابية[1].

المطلب الأول : مفهوم الهندسة الإنتخابية L'ingénierie Electoral

يعد مفهوم الهندسة الانتخابية كعلم تطبيقي حديث العهد نسبيا، رغم امتداد جذوره الفلسفية ضمن أصول التقاليد الفكرية القديمة، فضلا عن تقاطع أطروحاته الفلسفية مع العديد من النظريات، لاسيما نظرية الاختيار الاجتماعي والعلوم الانتخابية التي تخص سرد صيغ الانتخابات بطريقة متباينة، حيث تشترك تلك النظريات في التركيز على الخصائص المتوقعة لكل آلية انتخابية والصعوبات التي تواجهها في سبيل إيجاد آلية لإرضاء قائمة طويلة جدا من الخصائص[2].

الفرع الأول: تعريف الهندسة الإنتخابية:

وردت العديد من التعاريف للهندسة الإنتخابية نجملها فيما يلي:

في كتابها **Electoral Engineering : Voting Rules and Political Behavior** عرفت الباحثة **Pipa Norris** (بيبا نوريس) الهندسة الانتخابية على أنها:"عملية التأسيس لنظم

[1] فاطمة الزهراء يوسفي،"الهندسة الانتخابية ودورها في إدارة الانقسامات في جمهورية مالي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد العاشر، ماي 2018،ص117.

[2] Michel Le Breton, Dominique Lepelley, Vincent Merlin et Nicolas Sauger "Le scrutin binominal paritaire: un regard d'ingénierie électorale" , **Revue économique** , Vol 68n°6,paris, novembre 2017, p.p .968 – 970.

انتخابية قادرة على إيجاد مؤسسات سياسية مستقرة، وتضمن حقوق الانتخاب لمختلف الفئات، والتسجيل في القوائم الانتخابية"[1].

ويعرف الأستاذ **أمحند برقوق** الهندسة الانتخابية بأنها: صياغة القواعد و الأطر و الآليات الكفيلة بضمان المشاركة السياسية الدورية للمواطنين في كنف النزاهة و الحرية و التعددية والانتظام، أي توفير الشروط الأساسية لشفافية و مصداقية الانتخابات على المستويات التنظيمية والتمويلية والتسييرية و الإجرائية و حتى الإعلامية[2].

تعد الهندسة الانتخابية أحد أنماط الهندسة السياسية، وتهدف إلى إحداث تأثيرات في النظام الانتخابي والنظام الحزبي وفي البنية الحكومية. وكذلك إلى بناء تصميمات مؤسسية أو تشريعية، غرضها تسوية وحل الصراعات الاجتماعية وبناء الدولة والمؤسسات، بالإضافة إلى تطوير وتحسين التمثيل السياسي، والجودة الديمقراطية و زيادة المشاركة السياسية والانتخابية[3].

كما ينظر للهندسة الانتخابية على أنها مجموعة من السياسات والبرامج والتشريعات والقوانين والقرارات التي تعدل من قواعد إجراء العملية الانتخابية وتؤثر على إستراتيجيات وخيارات الفعل الانتخابي[4].

وقيل في الهندسة الانتخابية أنها البنية السياسية والقانونية والإدارية بأكملها بدءا من الإعداد والإجراء الفعلي للانتخابات وصولا إلى الانتخابات الفعلية للممثلين و المنتخبين[5].

---

[1] سمير كيم، دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،تخصص القانون العام، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، جامعة باتنة–1–،باتنة، 2016 ،ص27.

[2] –أمحند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقاربة الجديدة" (بحث غير منشور)، محاضرات أعدت لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009 ،ص. ص62-63.

[3] خير الله سبهان عبد الله الجبوري، "الهندسة الانتخابية وتحسين الأداء البرلماني"، **دراسات إقليمية**،جامعة الموصل،العراق، العدد أربعة وأربعون،أفريل2020،ص44 .

[4] عبد العالي عبد القادر ، "الإنتخابات في الجزائر بين الهندسة الإنتخابية والتعبئة السياسية ومخرجات الجودة الديمقراطية"،**المجلة الجزائرية للسياسة والأمن**،المجلد3، العدد الأول،2024،ص52.

[5] Iyoka Otangela, Jean-Bedel,"Les élections dans la démocratie: tares et enjeu de l'ingénierie électorale en démocratie représentative",**Mouvements et Enjeux Sociaux**", Mannheimp, Allemagne,N°122,juin2022,p58.

الهندسة الانتخابية هي تصميم إرادي واع للنظام الانتخابي على نحو يستجيب لمدخلات محيطه العام ويوجه على إنتاج مخرجات محددة قصد المساهمة في تشكيل بناء مؤسساتي[1].

من الملاحظ أنه في خضم التحولات الفكرية، أصبح لكل مرحلة تاريخية في حياة المجتمعات مفاهيمها الخاصة التي تشكل إطارا لتفكير أفرادها ، وتحدد طبيعة العلاقات القائمة بينهم ، إذ يعد المفهوم أداة محورية في ترسيخ الأفكار وتوضيحها، وفيما يتعلق بالمجال الانتخابي،يلاحظ أن مفهوم الهندسة الانتخابية يهدف إلى تفسير العمليات المختلفة التي تدور حول العملية الانتخابية، والتي تسعى إلى توجيه السلوك الانتخابي والتحكم فيه. ويركز هذا المفهوم على محورين رئيسيين وهما :

أ- تصميم وهندسة الأنظمة الانتخابية.

ب- إعادة هيكلة الإطار القانوني المنظم للانتخاب.

الفرع الثاني: أهمية الهندسة الإنتخابية

تكتسي الهندسة الإنتخابية أهمية بالغة في الحقل السياسي وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

أ- وفقا للنظم الديمقراطية الحديثة فالهندسة الإنتخابية تحتوي على حزمة من الإصلاحات لتطوير نظام الحكم في الدولة أما في النظم الديمقراطية القديمة فهي إصلاحات لترسيخ الديمقراطية وحل المشكلات المتعلقة بالإستقرار الحكومي[2].

ب- أخذ خصوصيات كل مجتمع وكل عملية ديمقراطية لتقديم الحلول العميقة أثناء الممارسة الإنتخابية[3].

ج- ترسيخ الديمقراطية ورفع التمثيل السياسي وتحسين كفاءة النظم الإنتخابية في التمثيل والحكامة Governance [4].

---

[1] عبد الرزاق مختار،"الهندسة الإنتخابية للمراحل الإنتقالية:إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا"،**سياسات عربية**، العدد ثلاثون،بيروت ،لبنان، جانفي 2018،ص50.

[2] خير الله سبهان عبد الله الجبوري ،المرجع نفسه ، ص209.

[3] بوحينة قوي وأخرون،الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة ، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان ،2011،ص.ص321-322.

[4] عبد القادر عبد العالي ، "الهندسة الإنتخابية:الأهداف والإستراتيجيات،وعلاقتها بالنظم الساسية" ، **دفاتر السياسة والقانون**،العدد 10،جانفي 2014،ص315.

هـ- تحسين التمثيل السياسي والجودة والديمقراطية وزيادة المشاركة السياسية و الانتخابية[1].

و- وضع نظام انتخابي يتلاءم والبيئة المحيطة به[2].

ز- تصميم أنظمة انتخابية[3].

ح- إعادة صياغة الهيكلة القانونية الانتخابية[4].

المطلب الثاني : معايير و أشكال الهندسة الإنتخابية

تعتبرت الهندسة الانتخابية من أبرز الأدوات التي تؤثر على نزاهة العملية الديمقراطية، حيث تشمل مجموعة من المعايير كالتركيز الإداري ، بينما تتخذ أشكالاً مختلفة مثل الهندسة الانتخابية الحكومية والهندسة الانتخابية المستقلة.

الفرع الأول: معايير الهندسة الإنتخابية

تقاس جودة وكفاءة الهندسة الإنتخابية من خلال ستة معايير رئيسية تشكل الأساس المؤسسي لجودة الإدارة الإنتخابية وهي (التركيز الإداري، التنظيم الإداري، الاستقلالية ، مشاركة جهات حزبية، التخصص، درجة التنظيم) وفيما يلي شرح كل معيار:

أولا:التركيز الإداري (Centralization): أظهرت الدراسات أن الاعتماد الكامل على الإدارة المركزية في تنظيم الانتخابات لا يعيق سير العملية الانتخابية، خاصة في الأنظمة الديمقراطية الناشئة. لذا فإن وجود إشراف مركزي منظم يعد ضمانة لضمان سير العملية الانتخابية بسلاسة.

ثانيا:التنظيم الإداري (Bureaucratisatio) : تتطلب جودة الانتخابات إنشاء هيئات انتخابية دائمة لإدارة العملية الانتخابية، مما يسهم في بناء إطار إداري مستقر. في المقابل تعتمد بعض الدول على لجان مؤقتة لإدارة الانتخابات، بينما تعتمد أخرى على كوادر دائمة تتمتع بالخبرة والمهنية، مما يعزز مصداقية العملية الانتخابية.

---

[1] عبد القادر عبد العالي ،المرجع نفسه،ص317.

[2] خير الله سبهان عبد الله الجبوري ، المرجع نفسه، ص210.

[3] أندرو رونولدز،و أخرون: أشكال النظم الانتخابية،ترجمة:أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ،السويد،2008،ص29.

[4] مزغيش سومية، "الهندسة الانتخابية كآلية لتعزيز المشاركة السياسية خلال الإنتخابات التشريعية حالة الجزائر من2007 إلى غاية 2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة)،تخصص القانون العام ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة – 1-،باتنة،2022/2021،ص23.

ثالثا:الاستقلالية (Independence):تعد استقلالية الهيئة الانتخابية عن الحكومة عاملا أساسيا لضمان نزاهة الانتخابات. في بعض الدول تدار الانتخابات من قبل وزارات حكومية، بينما في دول أخرى تدار من خلال هيئات مستقلة تماما. الاستقلالية الكاملة تسمح للإدارة الانتخابية بالتحكم في جميع جوانب العملية مما يعزز الثقة في نزاهتها[1].

رابعا:مشاركة الجهات غير الحزبية (Degree of Delegation to Non-Partisan Actors): في بعض الأنظمة، تدار الانتخابات من خلال هيئات غير حزبية يتم اختيارها من قبل الأحزاب السياسية. وفي حالات أخرى تشارك الأحزاب بشكل مباشر في إدارة هذه الهيئات، مما يؤثر على درجة الحياد والموضوعية في العملية الانتخابية.

خامسا:التخصص (Specialization): يتطلب هذا المعيار فصل المهام الإدارية عن المهام القضائية في العملية الانتخابية. حيث تتولى المحاكم الفصل في النزاعات الانتخابية ، بينما تركز الهيئة التنفيذية على الجوانب التنظيمية والإدارية.

سادسا:درجة التنظيم (Level of Regulation): يشير هذا المعيار إلى مدى تنظيم الإدارة الانتخابية من خلال الإجراءات المتبعة والعلاقات بين الجهات الفاعلة فيها. التنظيم الجيد يسهم في تحسين كفاءة العملية الانتخابية وضمان شفافيتها[2].

الفرع الثاني : أشكال الهندسة الإنتخابية

تتنوع أشكال الهندسة الانتخابية حول العالم، ويعود هذا التنوع إلى معايير أساسية تتعلق بدورها في الإطار المؤسسي لإدارة الدولة ، فنجد الهندسة الانتخابية المستقلة والهندسة الانتخابية الحكومية وأخيرا الهندسة الانتخابية المختلطة

أولا: الهندسة الانتخابية المستقلة: تعتمد الإدارة الانتخابية المستقلة في العديد من الدول التي تنظم وتشرف على عملياتها الانتخابية من خلال لجنة أو هيئة خاصة تعمل بشكل منفصل عن السلطة التنفيذية. تتمتع هذه الهيئة بصلاحيات كاملة لتوجيه وإدارة الانتخابات، ويعد هذا

[1] سمير كيم، المرجع نفسه، ص40.

[2] سمير كيم، المرجع نفسه،ص41.

النموذج الأكثر انتشارا في الدول التي تمر بمراحل انتقالية نحو الديمقراطية، كما أنه متجذر تاريخيًا في دول أمريكا اللاتينية[1]

ثانيا:الهندسة الانتخابية الحكومية: خلال العقود الماضية كان هناك اعتقاد سائد بأن الانتخابات التي كانت تدار بشكل حصري من قبل الحكومات في دول أوروبا والمستعمرات التي نالت استقلالها في الستينيات تعتبر "خدمة عامة" تنفذ بكفاءة من خلال أجهزة الدولة، وقد تطورت هذه الخدمة الانتخابية لتصبح جزءا من مهام السلطة التنفيذية التي كانت تدير أيضا شؤون المستعمرات بعد استقلالها، على سبيل المثال في بلجيكا و الدنمارك كانت الأجهزة الإدارية الحكومية هي المسؤولة عن تنظيم الانتخابات[2].

يدعم هذا الاتجاه فكرة أن الحكومة هي الجهة الأكثر أحقية بإدارة العملية الانتخابية شرط أن تكون محاطة بضمانات تكفل النزاهة، ويستند هذا الرأي إلى تجارب انتخابية في ديمقراطيات راسخة، حيث أدت الإدارة الحكومية للانتخابات في كثير من الأحيان إلى فوز الأحزاب المعارضة بأغلبية الأصوات بدلا من أحزاب الحكومة[3]؛ ونتيجة لذلك ظل تنظيم العملية الانتخابية يعتمد على أشخاص سواء كانوا خبراء أو فنيين أو موظفين حكوميين يخضعون لسلطة الجهاز التنفيذي أو إحدى وزاراته مثل: الداخلية أو العدل أو الهيئات المحلية التي تشرف على تنفيذ العمليات الانتخابية.[4] وفي هذا السياق تتجلى السلطات التالية: **السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية، السلطة المحلية.**

ثالثا:الهندسة الإنتخابية المختلطة: في إطار هذا النظام تتكون الإدارة الانتخابية عادة من عنصرين أساسيين يشكلان هيكلا ثنائيا :

أ- جهاز مستقل مسؤول عن وضع السياسات أو الإشراف على العملية الانتخابية.

---

[1] رفائيل لوبيز-بنتور، أجهزة إدارة الإنتخابات مؤسسات لإدارة الحكم ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تطوير السياسات،نيويورك،،2000،ص.33.

[2] رفائيل لوبيز-بنتور، المرجع نفسه ، ص77

[3] بولقواسم ابتسام، "ضمانات الحياد في العملية الانتخابية"، **البحوث والدراسات القانونية**،جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد التاسع ،2018 ،ص.177.

[4] عبد الغفور أرم نجم الدين. إدارة العملية الإنتخابية في دول ما بعد النزاع. بيروت:منشورات زين الحقوقية، 2017،ص.ص،24-25

ب- جهاز تنفيذي يتولى المهام العملية ويندرج تحت إحدى الوزارات أو الحكومات المحلية[1] ؛وفقا لهذا النظام تقوم الهيئة التنفيذية بتنظيم وتنفيذ العمليات الانتخابية تحت إشراف الهيئة المستقلة، يطبق هذا النموذج في دول مثل فرنسا والسنغال ومالي واليابان وإسبانيا ؛ ومع ذلك تتفاوت صلاحيات ووظائف الهيئة المستقلة من دولة إلى أخرى مما يجعل تصنيف بعض الدول ضمن هذا النموذج أمرا صعبا ، في بعض الحالات يقتصر دور الهيئة المستقلة على المراقبة الرسمية للانتخابات على الرغم من أن هذا النهج بدأ في التراجع ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى طبيعة اللجان الانتخابية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

المطلب الثالث: دور الهندسة الإنتخابية في إدارة العملية السياسية

أصبحت الهندسة الانتخابية من أهم المعايير التي تقاس من خلالها درجة تطور المجتمعات سياسيا، حيث تعتبر الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور غير قابلة للتقيد إلا عبر الأنظمة الانتخابية، التي تعد أداة مرنة في يد الأنظمة السياسية سواء كانت متجانسة أو متنافرة، وقد أظهرت العديد من التجارب في مجال الهندسة الانتخابية أن بعض الأنظمة قد تساهم في خلق انقسامات ذات تأثير رمزي قد يهدد شرعية الأنظمة واستقرارها السياسي، خاصة عندما تشعر بعض الفئات بعدم انخراطها في العملية الانتخابية، مما يدفعها إلى تبني أنشطة خارج الإطار الانتخابي قد تصل إلى المطالبة بالانفصال مما يعرض وحدة الدولة واستمرارها للخطر.

الفرع الأول : الهندسة الإنتخابية أداة لتعزيز فعالية المجالس المنتخبة

عملية التفعيل معقدة وشاملة تستلزم تحديد المدخلات والمخرجات وآليات التنفيذ من منظور نظامي وهي تشمل الأنظمة والقوانين والعلاقات المؤسسية، كما تمتد لتطال تغيير أنماط الوعي والتفكير وقيم المجتمع وأساليب الممارسة التي تقوم بها المؤسسات الرسمية، والتي ترتبط وظيفيا بالتطورات الاجتماعية والثقافية و الأنثروبولوجية في بنية المجتمع[2].

تعد الهندسة الانتخابية الفعالة أحد المداخل الأساسية لتطوير العمل البرلماني ولتحقيق ذلك يجب تطوير النظام الانتخابي بشكل يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية، إذ إن فعالية النظام السياسي تعتمد على فعالية النظام الانتخابي والذي بدوره يستند إلى نمط الثقافة السياسية السائدة في

[1] رفائيل لوبيز-بنتور، المرجع نفسه ، ص90

[2] حجازي جمعة ،ماذا يريد الشباب من الإصلاح البرلماني، الملتقى السنوي الثاني حول الإصلاح البرلماني ،القاهرة ،15و16 يوليو2016،ص608.

المجتمع وفي مؤسسات التمثيل المنتخبة؛ يعتبر النظام النيابي أحد الركائز الأساسية للديمقراطية الحديثة حيث تلعب المجالس المنتخبة سواء على المستوى المحلي أو الوطني دورا محوريا، ويحتل البرلمان مكانة رفيعة بوصفه الهيئة المنتخبة التي تمثل المجتمع بجميع فئاته مما يجعله مسؤولا عن تمكين المجتمع من المشاركة في صنع القرارات العامة والتوفيق بين المصالح المتعارضة من خلال الوسائل الديمقراطية ،بالإضافة إلى ذلك يتحمل البرلمان مسؤولية ضمان خضوع الحكومات للمساءلة أمام الشعب مما يعزز قدرات البرلمانيين في أداء الوظائف السياسية والمالية والتشريعية والرقابية[1]، ولا يمكن تقييم مدى نجاح البرلمان في أداء هذا الدور دون تحليل آليات المنافسة الانتخابية التي أدت إلى تشكيله مع التركيز على الهندسة الانتخابية التي تحتل مكانة مركزية في فكر التحول الديمقراطي إلى جانب طبيعة الترتيبات المؤسسية التي تضمن صياغة التفضيلات والتعبير عنها في عملية الحكم.

لقد أظهرت التجارب الانتخابية أن الدول تتباين في اختيار الأنظمة الانتخابية التي تعتمدها سواء كانت أنظمة الأغلبية أو النسبية أو المختلطة، نظرا لتأثيرها الكبير على نتائج العملية الانتخابية بأكملها هذا التأثير يبدأ من تقسيم الدوائر الانتخابية وتسجيل الناخبين مرورا بعملية التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، وصولا إلى تشكيل الأحزاب وتنوع التيارات السياسية داخل المجالس المنتخبة؛كل ذلك يسهم في تعزيز دور البرلمان واستقلاليته وتمكينه من أدوات الرقابة على أعمال الحكومة لتحقيق الاستقرار المؤسسي، كما تؤثر الأنظمة الانتخابية على وضع القيود المتعلقة بوجود الأحزاب وتحديد كيفية تشكيل المجالس المنتخبة أو الحكومات الائتلافية أو حكومات الأقلية أو حتى هيمنة أحزاب السلطة[2].

تجدر الإشارة إلى أن أنماط الانتخابات هي انعكاس للأنظمة السياسية القائمة، وموقف الأحزاب السياسية منها يرتبط بشكل أساسي بمصالحها وغالبا ما يكون اختيار نظام انتخابي معين نتيجة توافق بين القوى السياسية الكبرى، كما أن التغيير في النظام الانتخابي يلجأ إليه في أغلب الأحيان أثناء الأزمات السياسية التي قد تؤدي إلى ثورات أو تحولات كبرى[3].

---

[1] مُحَمَّد حمدان، دراسة في البرلمانية الأردنية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ،الجزء1،2000،ص32.

[2] علي مُحَمَّد، النظام الانتخابي ودوره في تفعيل مهام المجالس المنتخبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص قانون عام،قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان، تلمسان ،2016/2015،ص155.

[3] Pierre MARTIN, Les systèmes électoraux et les modes de scrutin,3 éme éd, Montchrestien, Paris, 2006, p.139.

وبناء على ذلك يظل تطبيق النظام الانتخابي مرتبطا بشكل وثيق بطبيعة النظام السياسي السائد وذلك بالنظر إلى التأثير الذي تحدثه الأنظمة الانتخابية على التعددية الحزبية، وبالتالي على تشكيل ملامح الأنظمة والعمليات السياسية.

الفرع الثاني: الهندسة الإنتخابية آلية لتعزيز الشرعية و الإستقرار

لا تزال العديد من الصراعات حول العالم دامية ويصعب حلها حتى في القرن الحادي والعشرين بسبب أزمة الشرعية، ففي كل مرة تبدل هذه المجتمعات وغيرها جهودا لتحقيق التحول الديمقراطي سواء بمفردها أو تحت تأثير المجتمع الدولي[1] ،وبالتالي أصبحت عملية التحول هذه تتطلب منها اتخاذ خيارات مؤسسية جوهرية تعتمد على البحث عن أنظمة انتخابية فعالة لضمان شرعية أنظمتها واستقرارها السياسي.

لوقت طويل ارتبطت شرعية النظم السياسية بدمج سلطة الحكم بشخص الحاكم سواء كان إمبراطورا أو ملكا أو أميرا، حيث كانت السلطة مركزة بيده دون رقابة[2] مما أدى إلى ظهور نموذج "السلطة الأبوية" كما وصفها ماكس فيبر؛ لكن مع تطور الفكر السياسي رفضت الشعوب هذا النموذج بعد نضال طويل لتصبح السلطة مصدرها الشعب ويمارسها الحكام نيابة عنه.

وهكذا تحولت السلطة إلى أداة لضمان المساواة القانونية بين الحاكم والمحكومين[3]، مع تأكيد استقلالية الدولة ككيان معنوي عن الأفراد؛ وأصبحت السيادة للأمة التي تملك حق مراقبة الحكومة وإسقاطها إذا لزم الأمر[4] في إطار دولة المؤسسات التي تحكمها قوانين تحدد الاختصاصات وتمنع الاستبداد.

ففي الدولة الحديثة لم تعد السلطة مطلقة بل تخضع لقواعد دستورية تحدد كيفية توليها وممارستها، وأصبحت التعددية السياسية وتداول السلطة سلميا[5] عبر انتخابات تنافسية أساسا للنظام الديمقراطي، مما يمنح المواطنين حرية الاختيار ويضمن تجدد السلطة بشكل دوري، و تكمن

[1] Paul Bastid et autres,"Analyse Philosophique L'idée de Légalité in L'idée de légitimité", Presses universitaires de Franc , Paris, P.U.F, 1967, P. 17.

[2] أنور أحمد رسلان، المشروعية والرقابة القضائية،دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997 ،ص.ص. 13 – 14.

[3] محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث ،القاهرة ، 1986 ،ص 62.

[4] الرجوع لموقع المعهد المصري للدراسات، مقال إلكتروني ،بعنوان" المشروعية الدستورية والتحول الديمقراطي" ،تاريخ نشر2019/12/29،تم الإطلاع عليه يوم: 2025/03/01 ،على الساعة 17:00 على الوصلة https://eipss-eg.org/%D8%A7.

[5] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، الطبعة الثانية،2004 ،ص.ص21-22.

مهمة الدولة في تحقيق التوازن بين القوى السياسية بما في ذلك المعارضة وفقا للنصوص الدستورية والقوانين الانتخابية، مما يقلل من فرص الصراع غير الشرعي لتغيير السلطة.

غير أن بعض المؤسسات السياسية الحديثة فشلت في ترسيخ شرعيتها، مما فتح الباب لظهور قيادات تسعى لجمع مصادر شرعية متنوعة، متجاوزة الضوابط القانونية والعقلانية وأدى نمو سلطة الأحزاب على حساب المؤسسات إلى شخصنة السلطة، حيث أصبحت معارضتها تعتبر تخريبا وأدى ذلك إلى تآكل الشرعية وزعزعة الاستقرار، مما دفع قوى المعارضة إلى اللجوء لأساليب راديكالية خارج الإطار الدستوري للاستيلاء على السلطة.[1]

مما سبق ذكره نستخلص أن الوسائل الديمقراطية في انتقال السلطة تنحصر في وسيلة واحدة أساسية هي الانتخابات، حيث أن الديمقراطية القائمة على التنوع الأيديولوجي والتعددية السياسية هي وحدها القادرة على توفير الضمانات الدستورية الحقيقية والمشتركة بين أطراف العملية السياسية لتداول السلطة بالأساليب الشرعية.

المبحث الثاني: ماهية المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من الموضوعات الهامة على الصعيد الأكاديمي والمجتمعي، ومما لاشك فيه أن جوهر النظام الديمقراطي يكمن بالمشاركة في العمليات السياسية التي تتصل بعملية صنع القرار المصيري، ويتوقف تطور الديمقراطية ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام الشعب وطبقاته وجعلها حقا يتمتع به كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية عند أفراد الشعب، وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم و الاستبداد.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

بالرغم من تعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم المشاركة السياسية، فإن هناك إجماعا بين العديد من الباحثين حول المعنى العام لهذا المصطلح، والذي يشير إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة والممارسات التي تهدف إلى اختيار الحكام، والتأثير على القرارات الحكومية وصياغة السياسات العامة. وبناء على ذلك يمكن تقديم مجموعة من التعريفات الخاصة بالمشاركة السياسية.

[1] مجيد خدراوي، الاتجاهات السياسية في العالم العربي:دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت،1972، ص47.

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية

لقد عرفت المشاركة السياسية في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية على أنها :"درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار، وأبسط صور المشاركة هو التصويت"[1].

وقد عرفها فيليب برو إذ يقول: "هي مجموعة من النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة"[2].

كما تطرق هينتنغتون للمشاركة السياسية وعرفها على أنها" احد عوامل التنمية السياسية ذات العالقة المتلازمة مع المؤسسة السياسية، كما أن الاستقرار السياسي يكون بإيجاد مؤسسات سياسية وأحزاب تعمل عمى تنظيم عملية المشاركة،وتوسيع دائرتها"[3] ، وحدد مفهوم أخر للمشاركة السياسية بأنها :" النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا منظما أو عفويا ، متواصلا أم منقطعا،سلميا أو عنيفا ، شرعيا أو غير شرعي ، فعال أو غير فعال "[4].

وتعرف المشاركة السياسية على أنها مجموعة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسيات العامة و إدارة شؤون المجتمع وكذلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية و محلية،و ذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه التصرفات منظمة او غير منظمة ،مؤقتة او مستمرة،مشروعة او غير مشروعة و سواء نجحت في بلوغ غايتها أم لم تنجح[5].

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، بدون سنة، ولا طبعة، ص397.

[2] فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، ترجمة:مُحَمَّد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، الطبعة الأولى،1998،ص.ص398/397.

[3] يوسف بن بزة، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، دراسة تقارير التنمية الإنسانية في العالم (2003-2008) مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص القانون العام،قسم الحقوق،كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة ، باتنة، 2010/2009،ص144.

[4] جهيدة ركاش،إلياس قسايسية ، "النظام الانتخابي الجزائري بين محاولات الإصلاح ومحدودية المشاركة السياسية"، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن ، مخبر السياسة العامة والأمن الإقليمي للجزائر،الجزائر،العدد الأول،جانفي 2022،ص148.

[5] احمد وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص54.

عرف ماركيرت كنوي Conwy Margaret المشاركة السياسية هي:" نشاطات المواطنين التي تعبر عن محاولتهم التأثير على أسس حكوماتهم أو اختيار سلطات حكوماتهم أو سياسات حكوماتهم وقد تذهب هذه النشاطات إما إلى دعم السياسات القائمة أو السلطات المتواجدة أو أسسها أو في تغير واحد منها أو جميعها"[1].

المشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز الى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، وتعني كما يقول مايرون واينر أي فعل طوعي ناجحا كان ام فاشلا، منظما ام غير منظم، عرضيا ام متواصلا، مستخدما وسائل شرعية ام غير شرعية، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محليا كان أم وطنيا[2].

وهناك من يذهب إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها مجموعة من الأنشطة المخولة للأفراد والتي يحددها القانون و يعترف بشرعيتها وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية وحضور الندوات والمؤتمرات العامة ، والمشاركة في الحملات الانتخابية و الانضمام إلى الجمعيات و الانخراط في عضوية الأحزاب والترشح للمناصب السياسية وتقلد الوظائف العامة واستبعاد الأنشطة غير الشرعية من مفهوم المشاركة ، لكن في المقابل نجد أنصار الاتجاه الثوري الراديكالي يعتبرون بعض النشاطات غير القانونية كالعصيان المدني وبعض الأشكال الأخرى من أعمال التمرد الصورة الحقيقية للمشاركة[3].

يعرفها السيد عبد الحليم الزيات على أنها عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتوصل، يعتبر عن اتجاه عقلاني رشيد يتبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية[4].

---

[1] سويم العزي، علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2010 ،ص145.

[2] حسين علوان البيج، المشاركة السياسية(الأهمية،الأنماط،الأبعاد)،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،ألمانيا،أبريل2020،ص5.

[3] سليمان صالح الغويل ، حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الحقوق،كلية الحقوق،جامعة الإسكندرية،الإسكندرية،1996،ص11.

[4] مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى ، ص 395.

الفرع الثاني: أهمية المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية ضرورية حتمية لكل دولة لأنها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين أفرادها وكذلك المساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وكسر الحواجز المناطقية والاجتماعية والطائفية ويفضي إلى ترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة .

تمكن المشاركة السياسية الأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك إضافة إلى أنها تضفي الشرعية على الحكم[1].

وتعطي المشاركة السياسية الشرعية للنظام الحاكم ومزيد من الاستقرار للمجتمع الذي يمتلك أفراده الحق الديمقراطي الذي يمكنه من معرفة مدى جودة الأداء الحكومي وانتقال السلطة بطرق سلمية لأن القرارات تتخذ من اجل المواطنين أنفسهم ، وهنا تعد المشاركة السياسية شرطا أساسيا لعمل النظم الديمقراطية وتجسد التعبير العلمي عن الديمقراطية ، وعلى هذا الأساس يكمن جوهر الديمقراطية في المشاركة السياسية الفاعلة التي تؤخذ ولا تمنح فتبرز أهميتها لتضمن كل الحقوق والحريات الأساسية ، مع وجود مؤسسات يجري عبرها التنافس والتحاور ،وبذلك تتحقق الديمقراطية الصحيحة[2].

هذا من دون إغفال أن المشاركة السياسية هي المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها، فهي تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا[3].

من شأن المشاركة السياسية إبعاد الحكومة عن حالة الانغلاق وتفتح أمامها المجال واسعا للعمل الجماعي، الذي لا تكون فيه الحكومة الطرف الوحيد المعبر عن سياسة الأمر والنهي وإنجاز

---

[1] سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق ، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،قسم النظم السياسية و السياسات العامة،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،بغداد،2009،ص21.

[2] رغد نصيف جاسم ، المشاركة السياسية الحزبية وطبيعة المجتمع العراقي ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد،2013 ، ص8.

[3] محمد لمين لعجال،"إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم" ، **العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،العدد الثاني عشر،نوفمبر 2007،ص244.

الأهداف. ثم إن إرادة المواطن نفسه ومدى إندفاعه الذاتي ورغبته في العمل وتحمل جزء من المسؤولية، من خلال دخوله ميادين العمل السياسي، من شأنها المساهمة بصفة فعالة في عملية المشاركة السياسية[1].

تؤسس المشاركة السياسية لمعارضة والتي تقوم بدور المراقب للحكومة، وتحد من استغلال الفرد للسلطة والشعور بالاغتراب السياسي عند المواطنين، وهو ما يقود إلى تحقيق الحرية والمساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي، الذي بدوره يوفر الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لتحقيق التنمية الشاملة[2].

المطلب الثاني: آليات و مستويات المشاركة السياسية

تتنوع آليات ومستويات المشاركة السياسية لتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي تمكن الأفراد من التفاعل مع النظام السياسي والتأثير فيه. تتراوح هذه المشاركة من الممارسات التقليدية مثل التصويت في الانتخابات وترشيح المرشحين أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية، إلى الأنشطة غير التقليدية كالانضمام للجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام، كما تشمل المشاركة على مستويات مختلفة.

الفرع الأول: آليات المشاركة السياسية

مما لا ريب فيه أن تحقيق المشاركة السياسية يتطلب وجود آليات واضحة ومعروفة يتم من خلالها تبادل الآراء والأفكار وتنسيق الجهود وتنظيم الخطط والأنشطة، وذلك على أسس قانونية محددة.

أولا:المشاركة السياسية عن طريق الانتخابات : تعتبر الانتخابات التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة سلطة باسم الشعب ،حيث يسمح للناخب بأن يؤيد سياسة ما أو يرفضها في الوقت نفسه الذي يتمخض عنه اختيار فريق من النواب مكلف بتطبيق سياسة معلومة وتتبنى برامج المرشحين[3]، كما تمنح للمواطن الشعور بالانتماء للوطن ناهيك على الشرعية التي يمنحها

[1] نفس المرجع ، ص 245.

[2] حريزي زكريا، المشاركة السياسية في الجزائر(1999-2014)، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ،تخصص العلم السياسية والعلاقات الدولية،قسم التنظيم السياسي والاداري،جامعة الجزائر3،الجزائر،2022/2021،ص46.

[3] كمال بلعسل، الإصلاحات المؤسساتية من منظور الهندسة الإنتخابية دراسة حالة الجزائر 2004-2014،رسالة دكتوراه(غير منشورة) ،تخصص الدراسات السياسية المقارنة،قسم التنظيم السياسي والإداري،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر2020/2019،ص49.

للسلطة الحاكمة إلا أنه صنف في آخر درجات سلم المشاركة السياسية أين تتصدر قمتها تقلد المناصب السياسية كأهم آلية للمشاركة السياسية[1].

على الرغم من اختلاف الأنظمة الانتخابية بين المجتمعات، يظل التصويت عنصرا أساسيا في الديمقراطية التمثيلية المباشرة؛ فهو الآلية الرئيسية التي تمكن المواطنين من المشاركة في إدارة السلطة من خلال اختيار ممثلين ينوبون عنهم وبالتالي يعتبر صوت كل فرد في الانتخابات تعبيرا عن حصته في المشاركة السياسية، وعند تجميع أصوات الأغلبية، تتجلى إرادة الأمة وتتحقق[2].

تتنوع أشكال التصويت ما بين الانتخابات البرلمانية لمجالس الحكم المحلي والمركزي، والانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى الاستفتاءات العامة التي تعتمدها بعض الأنظمة الديمقراطية في حالات القضايا الحاسمة التي تؤثر بشكل مباشر على مصير الأمة مثل تعديل الدساتير أو من خلال الاعتراض الشعبي، والذي يعد أحد أوجه المشاركة السياسية، في هذا الإطار يتمتع المواطنون بحق الاعتراض على القوانين التي يصدرها البرلمان خلال فترة زمنية محددة حيث يحق لهم المطالبة بعرض هذه القوانين على الاستفتاء العام كما تتيح بعض الدساتير للأفراد حق تقديم مقترحات قوانين وعرضها على الجهات المحددة دستوريا[3].

ثانيا:المشاركة السياسية بواسطة الأحزاب السياسية: يتميز الحزب السياسي بتعدد دلالاته وتنوع مضامينه من مجتمع لآخر ، وقد يعود ذلك إلى اختلاف الظروف التي تحكم نشوء الحزب فضلا عن تباين وجهات النظر ، وتعد من البديهيات ظاهرة الاختلاف السياسي والاجتماعي والثقافي بين أفراد المجتمع وذلك يؤدي إلى قيام جماعات من الأفراد ذات مصالح معينة للدفاع عن تلك المصالح ويتفق جماعة من الافراد على إقامة تنظيم سياسي يؤدي إلى ظهور الحزب السياسي[4] وبالتالي التفاعل في إطار ديناميكية المشاركة السياسية.

من المهام الأساسية التي تقوم بها الأحزاب ترشيح ودعم مجموعة من الأفراد وتمثيلهم في العملية الانتخابية، وكذلك تعين بعض الأشخاص لتولي وظائف مهمة ومعينة عند فوز الحزب في الانتخابات، وللحزب أثر في الحياة الوطنية في المجتمع وله دور كبير في بناء الوعي السياسي

[1] دكا فريدة ، الوضعية الاجتماعية للمرأة في الجزائر وانعكاساتها على المشاركة السياسية، رسالة دكتوراه(غير منشورة)،تخصص علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2،الجزائر،2010/2009،ص،94.

[2] إبراهيم إبراش،علم الإجتماع السياسي،دار الشروق للنشر والتوزيع ،القاهرة،1998،ص252.

[3] إبراهيم إبراش،نفس المرجع نفسه،ص253.

[4] موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، دار النهار للطباعة والنشر ، بيروت، ط3، 1998،ص6.

للشعب وذلك من خلال إعطاء كشف المعلومات للأفراد عن طريق الصحف ووسائل الاتصال وكذلك له تأثير قوي ومباشر في الرأي العام من خلال تنشيط الشعور السياسي للأفراد و إنماء الإحساس لديهم وتعد الأحزاب إحدى الوسائل المهمة في تعزيز ونشر التنشئة والثقافة السياسية التي يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع[1].

الأحزاب السياسية هي ابرز القنوات القادرة على أن تستوعب في نطاقها الطبقات الاجتماعية المختلفة وذلك لضمان الحق للأفراد والجماعات بالمشاركة السياسية الفاعلة وخاصة فيما يتعلق بصياغة قواعد العمل السياسي.

ثالثا: فعاليات المجتمع المدني كآلية للمشاركة السياسية: تتمثل مؤسسات المجتمع المدني في جميع التنظيمات ذات الهيكلة الواضحة كالجمعيات والنقابات والاتحادات الطلابية والحركات الاجتماعية وغيرها. ولا تقل أهمية مؤسسات المجتمع المدني عن الآليات الأخرى المذكورة سابقا،حيث تعد عنصرا أساسيا في المشاركة السياسية فهي تلعب دورا بارزا أثناء العمليات الانتخابية من خلال التأثير على خيارات المواطنين ودعم مرشح أو حزب معين على حساب الآخرين وذلك بتوجيه أصوات الناخبين نحو جهة محددة ؛ وهذا ما يدفع الأحزاب السياسية إلى التنافس في جذب النشطاء في المجال الجمعوي والشخصيات الاجتماعية ذات النفوذ والسمعة القوية سعيا لكسب تأييدها أو على الأقل ضمان حيادها. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في القضايا المصيرية التي تهم الأمة، حيث تعمل على تحويلها إلى قضايا رأي عام، وتضغط باستخدام أدواتها الخاصة على الحكومة أو الجهات المعنية لتلبية مطالبها[2].

رابعا: وسائل الإعلام والمشاركة السياسية:تلعب وسائل الإعلام الدور الرئيسي في تكوين الرأي العام لارتباطها الدائم بالجماهير بشكل مرتب ومنظم، وعلى رأسها الصحافة المرئية والمسموعة والسينما والمسرح وهو الدور الذي يتجلى بصورة أوضح أثناء الحملات الانتخابية والاستفتاءات، وبذلك تمثل وسائل الاتصالات الحديثة مقروءة كانت أو مرئية أو مسموعة أهم وأكثر وسائل الدعاية السياسية فعالية وتأثيرا في الجماهير[3].

[1] صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة بغداد ،بغداد ، 1990،ص480.

[2] إبراهيم إبراش ، مصدر سابق،ص254.

[3] فاروق عبد البر، دور مجلس الدولة في حماية الحقوق والحريات العامة، مطابع سجل العرب ،القاهرة ، الجزء الأول، 1988 ،ص267.

الفرع الثاني: مستويات المشاركة السياسية

تتباين درجات المشاركة السياسية بين المجتمعات والنظم السياسية، وكذلك بين أنظمة الحكم المختلفة، وحتى داخل المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى. يعتمد هذا التباين على مدى توافر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي قد تشجع على المشاركة أو تعيقها[1] وفيما يلي أبرز المستويات التي وضعها منظرو العلوم السياسية للمشاركة السياسية.

أولا:تصنيف ليستر ميلبرايث للمشاركة السياسية: في كتاب "المشاركة السياسية"، يطرح "ليستر ميلبرايث" فكرة وجود هرم تسلسلي للمشاركة، يبدأ من العدمية في المشاركة وينتهي باحتلال منصب عام، ويعتبر التصويت في الانتخابات أدنى مستوى للمشاركة الفعلية ، وقام ميلبرايث بتصنيف المجتمع الأمريكي وفقا لدرجة مشاركته السياسية إلى ثلاث فئات رئيسية:

أ- **المجالدون gladiators**:وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة.

ب-المتفرجون spectators : وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى.

ج- اللامبالون apathetics : وهم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق.[2]

[1] روت مكي، الإعلام والسياسة -وسائل الاتصال والمشاركة السياسية -، عالم الكتب، القاهرة ، ط01 ،2006، ص65

[2] بلمزوزي مبروكة،رحومة عفاف، دوافع انتماء المرأة للمجالس المحلية المنتخبة-دراسة إستطلاعية لإنتخابات 29نوفمبر 2012-،مذكرة ليسانس،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية ،كليةالحقوق والعلوم السياسية،2013/2012،ص25.

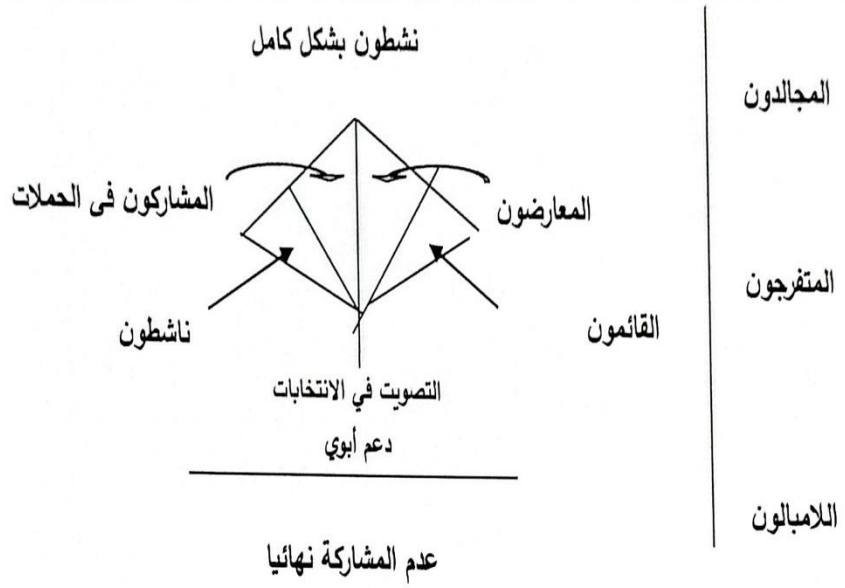

الشكل رقم (01) : التسلسل الهرمي للمشاركة السياسية عند ميلبراث.

المصدر: شايف بن علي، شايف جار الله ، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2006 ،ص، 21[1]

ثانيا:تصنيف فيربا VERBA وناي NIEوكيم KIM للمشاركة السياسية: وضعوا تصورا لمستوى المشاركة السياسية أكثر تعقيدا يضم خمس مستويات وهي كالآتي:

أ– السلبيون كليا : هم الأفراد الذين لا يهتمون إطلاقا بقضايا السياسة وتقدر نسبتهم بحوالي22%.

ب– المتفرجون: وهم الأفراد الذين تقتصر مشاركتهم السياسية على عملية التصويت في الإنتخابات فقط ونسبتهم حوالي 21%.

ج– المحليون : وهم الأشخاص الذين يقتصر نشاطهم السياسي على القضايا المحلية دون الوطنية ونسبتهم حوالي 20%.

د– محدودي الأفق(التطلع) : و هم الذين يتركز اهتمامهم حول ما يؤثر عليهم شخصيا ويخدم مصالحهم وتقدر نسبتهم حوالي 4%.

[1] شايف بن علي، شايف جار الله ، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2006 ،ص، 21

هـ- المشاركون في الحملات السياسية : هم أفراد يقتصر نشاطهم في الحملات السياسية ولا يهتمون بباقي الأنشطة السياسية يمثلون نسبة 15% .

و- المشاركون الفعالون : وهم الذين يشاركون في جميع المجالات السياسية دون تمييز نشاط عن آخر ونسبتهم 18%.

ثالثا:تصنيف ميشل راش Ruch Michel وفيليب ألتوف Althof Philip للمشاركة السياسية:قام الباحثان ميشيل راش وفيليب ألتوف بتصميم نموذج تدرجي يحدد مستويات المشاركة السياسية بشكل عام، ويعتبر هذا النموذج أكثر دقة وشمولية من النماذج السابقة[1]. وأشار الباحثان إلى أن هذا التدرج يغطي نطاق المشاركة السياسية بأكمله، ويمكن تطبيقه في مختلف الأنظمة السياسية، كما أضافا أن الأهمية النسبية لكل مستوى من مستويات هذا التدرج قد تختلف من نظام سياسي إلى آخر، حيث قد تكون بعض المستويات ذات أهمية كبيرة في نظام معين بينما تكون أقل أهمية أو حتى غير موجودة في نظام آخر؛ بالإضافة إلى ذلك فإن المشاركة في مستوى معين من هذا التدرج لا تعتبر شرطا أساسيا للمشاركة في مستوى أعلى، على الرغم من أن هذا قد ينطبق على بعض أنماط المشاركة[2]. وقد قدم التدرج الهرمي مستويات المشاركة السياسية على النحو التالي:

[1] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دراسة علم النفس السياسي في البيئة العربية،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،1999،ص21.

[2] إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات، المجتمع و السياسة، دار المعرفة الجامعية ،الأزاريطة، 2003 ،ص365.

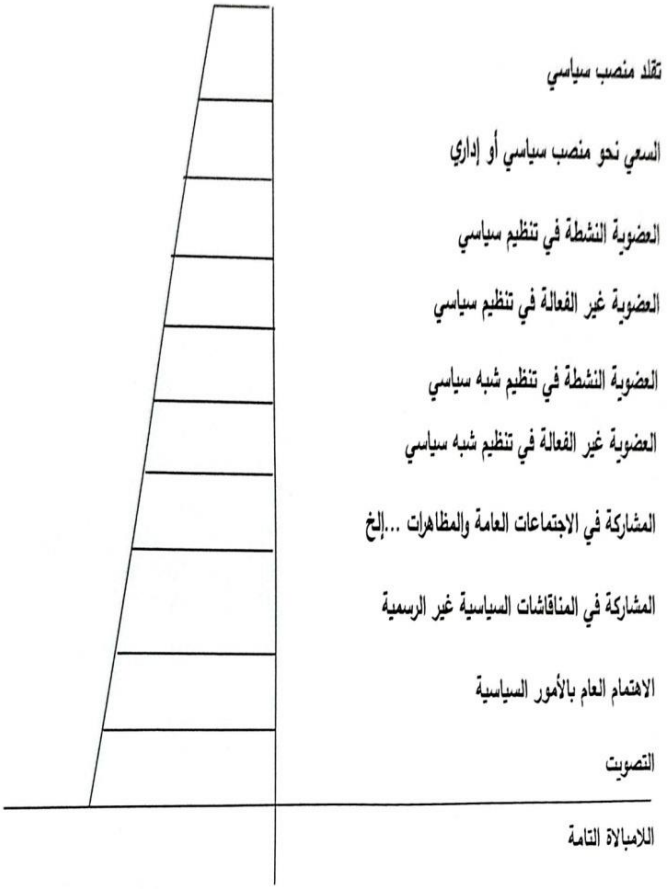

الشكل رقم (02) :التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند (راش و ألتوف)[1]

المصدر: إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات ، المجتمع والسياسة، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2003 ،ص365.

يتضح من خلال هذا الشكل أن عملية التصويت في الانتخابات حظيت بالنصيب الأكبر في هذا التدرج، مما يجعلها واحدة من المستويات التي تحظى باهتمام واسع من قبل مختلف شرائح المجتمع، سواء في الدول المتقدمة أو تلك التي تعتبر أقل تقدما.

المطلب الثالث: معوقات المشاركة السياسية

لمعوقات وان اختلفت في المعاني الخاصة لكل منها، فإنها تتفق في المعنى العام و التي تستخدم به كبدائل تقريبية وأن الاستخدام الراهن بمفهوم معوق أصبح يتعمق أكثر من "التثبيط"

[1] إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات،نفس المرجع،ص365.

حيث شمل أيضا الحيوية دون تحقيق الهدف والمنع من ذلك والعرقلة وكل ما من شئنه أن يقف حائلا في إنجاز أو إحراز النجاح[1].

إتباع منهج التعبئة والتحريك الاجتماعي والسياسي لدفع المواطنين للمشاركة يقود إلى مزيد من المطالب والتوقعات، وفي حالات ضعف درجة المؤسسية والقدرات لدى النظم، يكون الأثر سلبيا بشكل واضح، فعمليات التعبئة والتحريك السياسي مع توفر الوعي سيزيد حتما من حجم المطالب والتوقعات، ولذا يجب أن يكون الحذر ظاهرا في هذه الحالة، إذا لم تكن الدولة بمؤسساتها قادرة على استيعاب حجم المطالب والتوقعات. وعليه يمكننا حصر معوقات المشاركة السياسية في النقاط التالية :

أ- شعور الفرد بأن الفوائد التي يحصل عليها من جراء عملية المشاركة أقل من الفوائد التي يحصل عليها من نشاط آخر.

ب- اعتقاد الفرد أن الأهداف الجديدة لا تختلف عن الأهداف السابقة، وبالتالي فإن مشاركته لا تغير شيء على ارض الواقع.

ج- ضعف الولاء والانتماء للأفراد، وذلك بسبب عدم توفير السلع والخدمات وحاجاتهم الأساسية، مما يسهم في إضعاف اندماجهم الاجتماعي.

هـ- وجود الشك لدى الأفراد بعدم قدرتهم على تغيير الواقع الراهن.

و- ضعف الثقافة السياسية ومحدودية المعلومات يمنع الأفراد من المشاركة.

ز- شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق الأهداف دونما ارتباط بالقضايا السياسية.

ح- الشعور بالاغتراب وعدم الاندماج الاجتماعي، ويتولد هذا الشعور لدى الأقليات والأفراد الذين يشعرون بأن الدولة ترفضهم.

ط- عدم الثقة بالمرشحين للمناصب العامة، أي عدم وجود مرشح كفء.

ي- توقع الفرد نتائج سلبية على مشاركته، مثل أن تهدد سلامته الشخصية والخوف من تأثر علاقاته بالآخرين أو فقدان وظيفته.

ك- غياب المحفزات السياسية، وضعف مؤسسات التنشئة السياسية، وتقصير وسائل الاعلام.

ل- المناخ السياسي العام، والذي يرتبط بالدستور وطبيعة النظام والمؤسسات القائمة.

[1] نبيل دريس، "مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،الجزائر ،جامعة الجزائر 3،العدد الثالث،ديسمبر 2013،ص31.

م- العوامل الاقتصادية، وتدني مستوى الحياة المعيشي[1].

ن- الأبعاد التاريخية والأزمات التي مرت بها الدولة.

س- ضعف العمل الجماعي، تفريق وانتشار الفردية، وضعف مفهوم المواطنة[2].

ع- الخوف من السياسة والسلطة بسبب وقائع عاشها الإنسان وتعرض خلالها للضرر كالضرب والسجن.[3]

ف- ضعف الحس الوطني وغياب الإحساس بالمسؤولية مما يؤدي للاستهتار بالسياسة ككل[4]

ص- إعتبار المطالب التي تطرحها الجماعات الساعية للمشاركة السياسية مطالب غير مشروعة من وجهة نظر الصفوة المشاركة[5]

المبحث الثالث: العلاقة الوظيفية بين الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية

تتأثر المشاركة السياسية بشكل كبير بطبيعة النظام السياسي السائد ومدى تقدم المسار الديمقراطي وطبيعة النظام السياسي الحاكم، إلى جانب عوامل التنمية الاقتصادية والنصوص التشريعية المنظمة للعملية الانتخابية والتي تعد من أبرز العوامل المؤثرة في مستوى المشاركة السياسية.

المطلب الأول: تأثير النظم الإنتخابية على المشاركة السياسية

لقد سبق وأشرنا بأن مفهوم الهندسة الانتخابية يهدف إلى تفسير العمليات المختلفة التي تدور حول العملية الانتخابية، والتي تسعى إلى توجيه السلوك الانتخابي والتحكم فيه. ويركز هذا المفهوم على محاور رئيسية، وهي :

1-تصميم وهندسة الأنظمة الانتخابية.

2- إعادة هيكلة الإطار القانوني المنظم للانتخاب.

---

[1] الرجوع لموقع عمانيون ،مقال إلكتروني،بعنوان "معوقات المشاركة السياسية"،تاريخ النشر2022/09/14،تم الإطلاع عليه يوم2025/03/04 على الساعة 17:00،على الوصلة: https://www.ammonnews.net/article/706124 .

[2] الرجوع لموقع عمانيون ،مقال إلكتروني،بعنوان "معوقات المشاركة السياسية"،تاريخ النشر2022/09/14،تم الإطلاع عليه يوم2025/03/04 على الساعة 17:00،على الوصلة: https://www.ammonnews.net/article/706124 .

[3] إبراهيم أبراش، مصدر سابق،ص146

[4] خالد رجب وآخرون،"نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات(دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة)"،**مجلة العلوم السياسية**،جامعة بغداد كلية العلوم السياسية،بغداد،العدد ستة وأربعون،جوان 2012،ص09.

[5] الزيات السيد عبد الحليم،التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،2002،ص126.

الفرع الأول: تصميم الأنظمة الانتخابية والمشاركة السياسية

تشير تجارب تصميم النظم الانتخابية إلى أن تحقيق مستويات مرتفعة من المشاركة السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود أنظمة انتخابية عادلة ومتوازنة، حيث تعد هذه الأنظمة حجر الأساس في أي عملية إصلاح سياسي أو اجتماعي، وفي المقابل فإن أي خلل أو تلاعب في هذه النظم يؤدي إلى تدهور الديمقراطية وتقويضها وهو ما دفع العديد من الديمقراطيات الناشئة والأنظمة الانتقالية إلى تطوير آلياتها الانتخابية لضمان تحقيق تمثيل عادل ومتوازن، انطلاقا من إدراكها لتأثيرات هذه النظم على الجوانب السياسية والقانونية للعملية السياسية ، من الناحية القانونية تشمل الهندسة الانتخابية تصميم الأنظمة الانتخابية وتحديد الفئات التي تتمتع بحق التصويت، بالإضافة إلى تنظيم عملية قبول طلبات الترشح المقدمة من الأحزاب والمرشحين. كما تتضمن هذه العملية تنظيم وإدارة عمليات الاقتراع، وجمع الأصوات، وفرزها، وإعلان النتائج النهائية، فضلا عن الفصل في النزاعات والطعون الانتخابية[1]

كما سبق أن أشرنا تعد المشاركة السياسية مجموعة من الأنشطة الطوعية التي يمارسها الأفراد في المجتمع وتشمل المشاركة في اختيار الحكام وصياغة السياسات العامة، وتتضمن هذه الأنشطة التصويت والانضمام إلى الأحزاب السياسية وإقناع الآخرين بأفكار ومبادئ معينة،كما تبرز أهمية المشاركة السياسية في العلاقة التي أشار إليها **"هينجنتون"** حيث ربط بين المشاركة والتنمية السياسية. فوفقا لرؤيته تشمل التنمية السياسية ثلاثة تطورات رئيسية: ترشيد السلطة، التمايز في الوظائف السياسية، وإعداد البيئة المناسبة للمشاركة السياسية، مما يعزز المشاركة الشعبية سواء من حيث عدد المشاركين أو نطاق مساهمتهم، وظهور مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة.[2]

إن مفهوم المشاركة السياسية يجعل من النظام الانتخابي الآلية الرئيسية لتجسيد هذه المشاركة وتفعيلها. وبناءً على ذلك، لا يمكن وصف النظام الانتخابي بأنه مجرد إجراء قانوني أو فني، بل هو في الأساس عملية سياسية ذات تأثيرات عميقة على المشهد السياسي بأكمله. كما

[1] بوغازي عبد القادر، ا"لإدارة الجيدة للانتخابات كمدخل لإصلاح العمليات الانتخابية: دراسة حالة انتخابات الوطن العربي"، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** ، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد ،الجزائر،كليةالحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس،العدد الأول، جويلية 2019 ،ص.99.

[2] محمد سعد،"الأحزاب السياسية بين الدول المتقدمة والنامية"،**الديمقراطية**،مصر،مؤسسة الأهرام ،العدد الرابع،2001،ص41.

أن النظام الانتخابي يعكس طبيعة النظام السياسي والمجتمع، حيث يضمن حقوق المواطنين في الانتخاب والترشح، ويسمح للقوى السياسية بالتنافس السلمي وضمان التداول السلمي للسلطة، مما يسهم في تجديد الحياة السياسية وتعزيز الحراك السياسي، أو قد يؤدي في بعض الأحيان إلى الحد من نشاط القوى السياسية وإضعاف مشاركة المواطنين.

وإذا كانت القاعدة الديمقراطية كما يرى "**جوزيف شومبيتر**" تقتضي أن تكون الحكومة مسؤولة أمام المواطنين لتحقيق العدالة، فإن ذلك يتطلب ضمان المساواة بين جميع القوى السياسية في الوصول إلى السلطة وعدم احتكارها من قبل فئة أو حزب واحد[1]. وبالتالي يجب أن يضمن القانون الانتخابي حق المشاركة السياسية لجميع الفاعلين، كما يؤكد "**دافيد بولتر**" مع ضرورة عدم حرمان أي جماعة من حق تشكيل أحزاب سياسية أو الترشح للمناصب السياسية، وذلك لضمان مبدأ المساواة السياسية وتكافؤ الفرص.[2]

أكدت المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على هذه الحقوق، ودعت إلى ضمان مشاركة كل مواطن في إدارة الشؤون العامة، سواء بشكل مباشر أو عبر ممثلين يتم اختيارهم بحرية، مع إجراء انتخابات نزيهة ودورية.[3]

وتؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 46 لعام 1991 على حق الشعوب في تحديد الأساليب والمؤسسات المتعلقة بالعملية الانتخابية وفقا لدستورها وقوانينها الوطنية[4]. ولتحقيق المساواة السياسية وتكافؤ الفرص، يجب أن يتسم النظام الانتخابي بخصائص تضمن التوازن بين التنظيم القانوني والممارسة السياسية، مع مراعاة خصائص المجتمع وديناميكية الحياة السياسية. وفي هذا الإطار، حدد مشروع إدارة الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ايس) معايير لاختيار النظام الانتخابي، تشمل:

- ضمان تمثيلية البرلمان.
- التأكد من سهولة الوصول إلى الانتخابات وصحتها.
- تعزيز شرعية السلطتين التشريعية والتنفيذية ودعم قيام حكومة مستقرة وفعالة.

[1] سناء فؤاد عبد الله،"القيم السياسية والفلسفية للعملية الانتخابية"،**الديمقراطية**،مصر ،مؤسسة الاهرام، جويلية 2000،ص40.
[2] نفس المرجع،ص39.
[3] عبد الله صالح ، "الآليات الفاعلة لإدارة الانتخابات"،**الديمقراطية**،العدد تسع وسبعون، جويلية 2020، ص ص 55-56.
[4] نفس المرجع،ص56.

- تعزيز حس المسؤولية لدى الحكومة والنواب.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية.
- تعزيز وجود معارضة برلمانية.[1]

هذه المعايير تسهم في تفعيل المشاركة السياسية عبر الأحزاب والمواطنين، حيث لا يمكن إغفال دور الأحزاب في تعزيز المشاركة. فوجود برلمان متنوع يقلل من الضغوط المجتمعية على النظام السياسي. وعليه، فإن إقصاء بعض الأحزاب عبر القوانين الانتخابية واعتماد أنظمة حزبية غير تنافسية يتعارض مع المبادئ الديمقراطية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

تشير التجارب الانتخابية في العديد من الدول النامية، بما فيها الدول العربية، إلى أن الأنظمة الانتخابية، حتى بعد إدخال تعديلات عليها، لم تؤدِّ إلى تغييرات جذرية في ممارسة السلطة، حيث ظل حزب الأغلبية يهيمن على مصادر السلطة ويعيد إنتاج المناخ السياسي القائم، مع عدم توازن القوى بين النخب الحاكمة والمعارضة. وقد جاءت معظم الإصلاحات الانتخابية في الدول العربية بمبادرة من السلطة الحاكمة بهدف:

- تفضيل فوز حزب معين.
- تقليص دور بعض التشكيلات السياسية.
- ضمان استمرار هيمنة أحزاب محددة.[2]

وأدت هذه الممارسات إلى عزوف الناخبين عن المشاركة، حيث أصبحوا مقتنعين بأن نتائج الانتخابات محسومة مسبقا، وأن الأحزاب التي تصل إلى البرلمان لا تخرج عن إطار الحزب الحاكم، مما أضعف شرعية الانتخابات وأظهر الأنظمة العربية بشكل عام على أنها غير ديمقراطية.

في الختام يمكن القول إن تأثير الأنظمة الانتخابية يظهر بشكل رئيسي في مستوى المشاركة السياسية، من خلال تحديد القوى السياسية الفاعلة وتهميش أخرى، مما يؤثر على المشهد السياسي والممارسة الديمقراطية؛ وكلما اعتمدت الأنظمة الانتخابية معايير التداول السلمي للسلطة وتجنبت إقصاء القوى السياسية كلما اتجه النظام السياسي نحو الاستقرار و الشرعية والمصداقية.

[1] سناء فؤاد عبد الله،المرجع نفسه،ص42.

[2] شمسة بوشنافة، " النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية" ،**دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدري مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ورقلة،الجزائر،العدد الخامس،أفريل 2011،ص468.

تشكل الانتخابات بوابة فعلية تمنح الجماهير الحق في المشاركة السياسية عبر اختيار ممثليهم والتأثير في صياغة القرارات العامة، وبالتالي تكون المصدر الأساسي الذي تستمد منه الأنظمة السياسية شرعيتها وقبولها[1]، فإنها في الوقت نفسه تعد معيارا حقيقيا لتقييم مدى فعالية تلك الأنظمة الانتخابية في تعزيز المشاركة السياسية. وذلك لأن تعزيز الديمقراطية يرتبط ارتباطا وثيقا بالإطار القانوني الذي ينظم سير العملية الانتخابية ونتائجها، حيث يتجاوز النظام الانتخابي كونه مجرد آلية لتوزيع السلطة إلى كونه أداة سياسية تستخدم للتحكم في توسيع أو تقييد نطاق المشاركة السياسية، بما في ذلك تشكيل الخريطة الحزبية والحكومية وطبيعة استقرارها[2]

الفرع الثاني: دور النظام القانوني للانتخابات في دفع عجلة المشاركة السياسية

التنظيم القانوني للعملية الانتخابية يعتبر حجر الأساس لأي نظام انتخابي ناجح وفعال وهو من الأدوار الرئيسية لمهندس العملية الإنتخابية وقد استقر العمل في العديد من الدول على وضع قانون موحد وشامل ينظم جميع جوانب العملية الانتخابية. يشمل هذا القانون تحديد شروط الأهلية للناخبين، وإجراءات تسجيل المرشحين، وطرق فرز الأصوات، وآليات الرقابة على الانتخابات، بالإضافة إلى كيفية تقديم الطعون والاعتراضات المتعلقة بالانتخابات، وهو ما يعرف عادة باسم "قانون الانتخابات".

هذا الإطار القانوني يتضمن المبادئ العامة التي تحكم أطراف العملية الانتخابية، ويوضح الوسائل الكفيلة بحمايتها وإدارتها بشكل سليم. كما ينظم كيفية تقسيم الدوائر الانتخابية وفرز الأصوات وتوزيعها بوجود قانون شامل كهذا، تقل المخاطر المرتبطة بعدم النزاهة الانتخابية، والتي قد تنتج عن التعارض بين النصوص القانونية إذا كانت العملية الانتخابية محكومة بقوانين متفرقة وغير منسجمة.

ومع ذلك فإن تحقيق الانتخابات كأداة لتعزيز المشاركة في الحياة السياسية يتطلب أن يكون هذا الإطار القانوني قائما على المساواة في التعامل مع المتنافسين وضرورة إسناد العملية الإنتخابية لإدارة انتخابية مستقلة وغير محسوبة على أي طرف من الأطراف المتنافسة ناهيك على حصر

[1] خليل الهندي وأنطوان الناشف، المجلس الدستوري في لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998 ،ص835.

[2] الرجوع لموقع مركز دراسات الوحدة العربية،مقال الكتروني ، بعنوان"النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إدارة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة:الجزائر نموذجا"،تاريخ النشر2019/07/10،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/03/04 على الوصلة : https://caus.org.lb.

حقوق وواجبات الفاعلين في العملية الإنتخابية والعمل على تعزيز النزاهة والشفافية في العملية الإنتخابية بما يضمن حسن سير العملية وعدالتها[1]

أولا:المساواة في التعامل مع المتنافسين: تعد المساواة في معاملة المرشحين خلال الانتخابات من الركائز الأساسية لضمان نزاهتها، حيث تؤثر بشكل كبير على ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، مما يعزز من مشاركتهم السياسية سواء من خلال التصويت أو الترشح، أو الانضمام إلى الأحزاب والجمعيات السياسية، فالانتخابات الحرة والنزيهة تتطلب تحقيق أقصى قدر ممكن من تكافؤ الفرص، من خلال ضمان معاملة جميع المتنافسين بعدالة ودون تمييز، وفقًا للقوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

وتتجلى هذه المساواة في عدة مظاهر، منها تمكين جميع المشاركين في الانتخابات من الوصول إلى وسائل الإعلام والتواصل معها بشكل متكافئ[2]، وضمان دقة سجلات الناخبين[3]،إلى جانب وضع آليات فعالة تتيح تقديم الشكاوى والاعتراضات على أي خلل قد يشوب سير العملية الانتخابية[4]

ثانيا: إدارة إنتخابية : تتكون الإدارة الانتخابية من عنصرين أساسيين يشكلان هيكلا مزدوجا، حيث يوجد من جهة هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية تختص بوضع السياسات الانتخابية العامة ومتابعة الإشراف على الانتخابات. ومن جهة أخرى، توجد هيئة تنفيذية مسؤولة عن تنظيم الانتخابات وإدارة الفعاليات الانتخابية، وهي غالبا ما تكون تابعة لإحدى الوزارات أو السلطات المحلية، كما هو الحال في النموذج الحكومي للإدارة الانتخابية.

---

[1] كسال عبد الوهاب،"محددات تعزيز المشاركة السياسية في العملية الإنتخابية"،**مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون الموطنين،سطيف، جامعة سطيف2، العدد الثاني،2021،ص03.

[2] عبد الله صالح علي، الانتخابات كأسلوب ديمقراطي للتداول على السلطة، دار الكتب القانونية، مصر، 2011 ،ص267.

[3] فريدة مزياني، "الرقابة على العملية الانتخابية" ،**مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس ،2013 ،ص 15.

[4] علي الصاوي، إبراهيم محمود وآخرون، **كيف تراقب الإنتخابات**، الجمعية العربية للدراسات الربلمانية، مصر ،الإصدار الأول، ، 2005،ص52

هذا النموذج المزدوج يعتمده عدد من الدول، مثل فرنسا وإسبانيا واليابان[1]، حيث يتم الفصل بين وضع السياسات والإشراف العام من جهة، وبين التنفيذ العملي للانتخابات من جهة أخرى، مما يعزز الشفافية ويقلل من احتمالية التدخل في العملية الانتخابية.

ثالثا:حصر حقوق وواجبات الفاعلين في العملية الإنتخابية: الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية تشمل الأحزاب السياسية، والناخبين، بالإضافة إلى الجهات الأخرى المنظمة والمراقبة، كما تلعب وسائل الإعلام دورا مهما من خلال تغطيتها الإعلامية للانتخابات؛ وبالتالي فإن فعالية المشاركة السياسية تعتمد بشكل كبير على مدى دقة ووضوح النصوص القانونية التي يتضمنها الإطار التشريعي المنظم للعملية الانتخابية وهنا يأتي دور المهندس الذي يقوم بوضع قواعد اللعبة الإنتخابية ، ومدى ضمان حصول كل طرف مشارك على حقوقه والالتزام بالواجبات التي يفرضها القانون.

في هذا السياق توجد مجموعة من الحقوق والواجبات التي تخص الأحزاب السياسية والمرشحين، بالإضافة إلى حقوق خاصة بالناخبين والمراقبين كأطراف فاعلة في العملية الانتخابية[2]،هذه الحقوق والواجبات تعتبر عنصرا أساسيا لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

رابعا:العمل على تعزيز النزاهة والشفافية في العملية الإنتخابية: ترتبط الانتخابات الديمقراطية ارتباطا وثيقا بتبني الآليات التي تضمن تحقيق مبادئ النزاهة والشفافية، وفي حال غياب النصوص القانونية التي تنظم العملية الانتخابية وتضمن تطبيق قواعد النزاهة بشكل خاص فإن أفضل الأنظمة والقوانين تصبح مجرد نوايا حسنة دون تأثير فعلي. لذلك فإن تعزيز هذه المبادئ يعد أمرا حيويا لمنح الشرعية الواقعية للعملية الانتخابية، وذلك من خلال ترسيخ مبادئ النزاهة وتعزيز الشفافية، وهو ما ينعكس إيجابيا في النهاية على تفعيل المشاركة في الحياة السياسية.

المطلب الثاني : العزوف الإنتخابي و الهندسة الإنتخابية

يشكل الامتناع عن التصويت ظاهرة مجتمعية تعكس ضعف المشاركة السياسية وغياب الاهتمام لدى فئة كبيرة من الأفراد في التوجه إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، وذلك نتيجة لأسباب ودوافع مختلفة.

[1] وول ألن ، أندرو اليس، وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية، ترجمة: أيمن أيوب، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2006، ص 26.

[2] كسال عبد الوهاب، المرجع نفسه ، ص07.

الفرع الأول : العزوف الإنتخابي وأسبابه

سبب العزوف الانتخابي صداعا لدى صناع القرار فما هو العزوف الانتخابي وما هي اسبابه.

أولا:العـزوف الإنتخـابي: الامتنـاع عـن التصـويت هـو إحجـام أو توقـف عـن المشـاركة الانتخابية، ويصنفه الباحثون المختصون في الشأن الانتخابي إلى مفهومين:

ويعرف على أنه الامتناع عن المشاركة في الانتخابات لأسباب قانونية وتنظيمية، ويعد جزءا من ظاهرة أشمل تتمثل في العزوف عن الانخراط في الحياة السياسية ككل[1].

وهـو عـدم توجه الناخـب المسـجل إلى مراكـز الاقـتراع في الانتخـابات المنظمـة قـانونا، ويعتـبر عازفا عن الانتخاب كل مواطن مسجل في القوائم الانتخابية ولم يذهب يوم الاقتراع[2].

يصنف الامتناع الانتخابي إلى نوعين أساسيين:

أ–الامتناع الواعي أو العقلاني: وهو امتناع قائم على إدراك ووعي سياسي ، حيث يتخذ الأفـراد موقفـا مقصـودا للتعبـير عـن رفضـهم لخيـارات أو سياسـات معينـة وينتمـي إلى هـذا النـوع الأشخاص المهتمون بالسياسة والمتابعون لها ، إذ يعد امتناعهم موقفا احتجاجيا مبنيا على أسس ومعطيات معينة. هذه الظاهرة باتت منتشرة عالميا حتى في الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة.

ب–الامتناع غير الواعي أو اللاعقلاني : وهو ناتج عن جهل بالعملية الانتخابية وضعف الوعي السياسي ، إذ يرى بعض الأفراد أن الشأن السياسي يخص فئة معينة[3] فقط ولا يمت بصلة للمواطن العادي ، وغالبا ما يكون هذا الامتناع ناتجا عن غياب الاهتمام وعدم إدراك أهمية التصويت في التأثير على القرار السياسي ، يظهر في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل ، بدءا بالمستوى الأول للمشاركة السياسية وهو التصويت في الانتخابات[4].

تظهر هذه الظاهرة على ثلاث مستويات[5]، منها:

---

[1] حسين سلمان سكر، ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة وتأثيرها في شرعية السلطة، منشورات زين الحقوقية، بيروت،الطبعة الأولى، 2019 ،ص41.

[2] حسـين حبـيس، الشـباب والانتخـابات –دراسـة في محـددات العـزوف الانتخـابي– ، رسـالة ماجسـتير(غير منشـورة)،كلية العلـوم الإنسـانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة سطيف 2 ،سطيف،2017/2016 ،ص 27.

[3] حسين سلمان سكر، المرجع نفسه، ص 42.

[4] بوحينة قوي، المرجع نفسه، 2011 ، ص42.

[5] أحمد وهبان، المرجع نفسه ،ص 71.

1- عدم تسجيل الأفراد في القوائم الانتخابية ، وهو ما يعكس مستوى عميقا من اللامبالاة السياسية.

2- الامتناع السلبي حيث يشعر الأفراد بعدم الاندماج في القضايا العامة ولا يجدون دافعا للمشاركة.

3- الامتناع الواعي الذي يقوم به المواطنون المهتمون بالسياسة لكنهم يرفضون الخيارات المطروحة في الانتخابات.

ثانيا: مستويات العزوف الانتخابي: يمكن تصنيف الامتناع الانتخابي إلى ثلاثة مستويات:

أ- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.

ب- الامتناع السلبي الناتج عن ضعف الاندماج السياسي.

ج- الامتناع الواعي الذي يعبر عن رفض للعرض الانتخابي القائم.

ثالثا:أسباب العزوف الإنتخابي: تتعدد العوامل التي تؤدي إلى إحجام الأفراد عن المشاركة السياسية بصفة عامة والمشاركة في الانتخابات بصفة خاصة، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي[1]:

أ- العوامل السياسية : يرتبط العزوف الانتخابي بالرفض العام للبرامج الانتخابية والمرشحين، وأحيانا للنظام السياسي ككل ، فغالبا ما تتحكم السلطة الحاكمة في إدارة الانتخابات ، سواء من خلال سن قوانين تصب في مصلحتها ، أو عبر تهميش وإقصاء المعارضين الذين قد يشكلون تهديدا لاستمرارها في الحكم.

- ضعف الثقة في فعالية العمل السياسي ، ووجود فجوة بين الشعارات والتطبيق الفعلي.

- البيئة السياسية العامة ومدى كفاءة الأحزاب والمؤسسات السياسية في تمثيل المواطنين.

- الشعور بعدم الرضا عن النظام السياسي ككل، مما يؤدي إلى فقدان الحافز للمشاركة في الانتخابات.

- ضعف الوعي السياسي، واعتبار العمل السياسي غير مجد، حيث يشعر بعض الأفراد بعدم قدرتهم على التأثير في القرار السياسي.[2]

[1] حسين سلمان سكر، المرجع نفسه، ص ص 84-99.

[2] الرجوع لموقع منتدى قالمة للعلوم السياسية،مقال الكتروني،بعنوان " السلوك الإنتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم الأنماط والفواعل" ،تاريخ نشر 2013/02/23 ، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/07 على الساعة 17:00 ، على الوصلة: https://guelma.yoo7.com/t1959-topic/

– تراجع دور المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية، مما يؤدي إلى غياب ثقافة المشاركة السياسية.

– الخوف من السلطة أو الملاحقة السياسية، حيث قد يتجنب البعض المشاركة بسبب تجارب سابقة تتعلق بالقمع أو العقوبات.

– غياب الوعي السياسي لدى بعض المواطنين وعدم وضوح أهداف النظام السياسي، مما يجعلهم غير قادرين على تحديد مطالبهم أو رؤية جدوى المشاركة في الانتخابات[1].

ب– التشريعات والنظم الانتخابية : تعد العلاقة بين غياب الدساتير الديمقراطية والقوانين الانتخابية العادلة وبين ضعف المشاركة في الانتخابات علاقة وثيقة، فافتقار التشريعات إلى النزاهة والشفافية يؤثر على ثقة المواطنين في العملية الانتخابية كما أن الأنظمة الانتخابية تحدد كيفية توزيع الأصوات على المقاعد ، وتأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل حجم الدوائر الانتخابية ، وتصميم ورقة الاقتراع ، وآليات إدارة الانتخابات ، مما يؤثر بشكل مباشر على مدى عدالة العملية الانتخابية.

– مدى فعالية السلطة التشريعية في سن القوانين وتحقيق نتائج ملموسة للمواطنين.

– شفافية القوانين الانتخابية ومدى وضوحها وعدالتها[2].

ج– العوامل الاجتماعية والثقافية : تلعب المتغيرات الاجتماعية والثقافية دورا أساسيا في نسبة المشاركة الانتخابية ، حيث يتأثر إقبال الأفراد على التصويت بعوامل مثل مستوى التعليم، ومستوى الدخل ، والمهنة ، والجنس ، و العمر ، وغيرها من العوامل الاجتماعية.

– ارتفاع معدلات الأمية والجهل السياسي، مما يؤثر على إدراك المواطنين لأهمية الانتخابات ودورها في تحقيق التغيير[3].

[1] الرجوع لموقع منتدى قالمة للعلوم السياسية ،المرجع نفسه.

[2] طارق محمد عبد الوهاب،المرجع نفسه،ص39.

[3] Daniel Gaxie, Explication du vote, un bilan des études électorales en France, édition Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris ,2eme édition, 1989, p 52.

– تأثير مستوى الاندماج الاجتماعي، إذ تشير الدراسات إلى أن الشباب، والنساء، والفئات الفقيرة، والأقليات العرقية أو الدينية يكونون أكثر ميلا للعزوف عن الانتخابات.

– ضعف الإحساس الوطني والمسؤولية المجتمعية، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية.

د– العوامل الاقتصادية والظروف المعيشية : يؤثر الوضع الاقتصادي بشكل مباشر على السلوك الانتخابي ، إذ قد يؤدي الفقر والبطالة و التهميش إلى حالة من الإحباط العام ، مما يدفع الأفراد إلى الامتناع عن المشاركة السياسية ، أو حتى التمرد على النظام القائم[1].

هـ– دور الإعلام: يؤثر الإعلام بشكل كبير على تشكيل الرأي العام الانتخابي ، إلا أن التغطية الإعلامية غير المحايدة أو الموجهة قد تؤدي إلى نشر التشويش والتضليل ، مما يخلق حالة من اللامبالاة لدى الناخبين ويدفعهم إلى العزوف عن التصويت.

وفي سياق العوامل التي تزيد من نسبة العزوف الانتخابي ، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

– محدودية الخيارات المتاحة للناخبين وقلة البدائل المناسبة ، مما يقلل من اهتمامهم بالمشاركة.[2]

– انخفاض أهمية بعض الانتخابات بالنسبة للمواطنين ، حيث تزداد نسبة الامتناع كلما كان الموضوع الانتخابي بعيدا عن اهتماماتهم المباشرة.

– عدم توافق تطلعات الناخبين مع البرامج المطروحة مما يفقدهم الثقة في العملية الانتخابية.

– صعوبة إجراءات التسجيل والتصويت، بالإضافة إلى عوائق أخرى مثل تزامن يوم الاقتراع مع ساعات العمل، أو عدم توفر أماكن مناسبة للتصويت، أو ظروف طارئة مثل المرض أو الانشغال بالواجبات العائلية.

عن طريق هذه العوامل مجتمعة يصبح العزوف الانتخابي ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب معالجات سياسية، واقتصادية، واجتماعية لاستعادة ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية وبالتالي رفع المشاركة السياسية.

[1] حسين سلمان سكر، المرجع نفسه، ص ص 84-99.

[2] طارق محمّد عبد الوهاب،المرجع نفسه،ص39.

الفرع الثاني: دور المهندس الإنتخابي في معالجة العزوف الإنتخابي

يتطلب تعزيز المشاركة السياسية ومعالجة ظاهرة العزوف الانتخابي جهودا متكاملة الأركان من طرف المهندس الإنتخابي وهذا لا يتأتى إلا بحزمة من القوانين، انطلاقا من الإصلاحات الدستورية، وتنشيط دور الأحزاب السياسية، إلى جانب تفعيل منظمات المجتمع المدني ، وصولا لدور الإعلام التقليدي والرقمي في نشر الوعي السياسي

أ- الإصلاحات الدستورية: يعتبر الدستور الذي ينظر إليه غالبا على أنه القانون الأسمى في الدولة الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين المجتمع والسلطة السياسية فهو يحدد هيكل الحكم ويؤثر بشكل جوهري على العلاقة بين المواطنين والدولة ، ومن هنا تأتي أهمية الدستور في تكوين الهوية الوطنية وتوفير مساحة للمشاركة المتساوية بين الأفراد وصانعي القرار. ولكي يحظى الدستور بالشرعية السياسية والاجتماعية لا بد أن تكون عملية صياغته شاملة ومتعددة الأطراف، بحيث تشمل جميع القوى الفاعلة لضمان تمثيل حقيقي في العمليات الإصلاحية ومن هذا المنطلق يعد إصلاح المنظومة الدستورية خطوة أساسية لإعادة الثقة بالعملية السياسية والانتخابات، إذ لا يمكن تحقيق إصلاح سياسي حقيقي دون أن يشمل التعديلات الدستورية كأحد أولوياته[1]. فالدستور هو الركيزة الأساسية التي تستند إليها القوانين المنظمة للعلاقات بين السلطات، وطريقة توزيع الصلاحيات، كما أنه يمثل الإطار العام الذي ينظم العمل السياسي والمدني، ومن ثم فإن تحقيق أي إصلاح سياسي يتطلب تعديلات دستورية تعزز من سيادة القانون، وتضمن احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتفتح المجال أمام مشاركة جميع المكونات المجتمعية في الحياة السياسية دون المساس بالإرادة الشعبية[2] مما سيتمخض عنه إصلاحا للنظام الإنتخابي السائد وفقا لمتطلبات الجبهة الإجتماعية والسياسية.

ب- دور الأحزاب السياسية: تعد الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية التي تشجع الشباب على المشاركة السياسية، حيث تلعب دورا محوريا في تنشيط الحياة الديمقراطية داخل النظام السياسي، عبر التزامها بمبادئ الديمقراطية، وسعيها إلى تطوير هياكلها الداخلية، مما يسهم في تمكين المجتمع من الانتقال إلى نظام ديمقراطي متكامل. فنجاح أي نظام ديمقراطي يعتمد على

[1] حسين سلمان سكر، المرجع نفسه، ص 105.

[2] نفس المرجع والصفحة سابقا.

وجود مؤسسات وأطر سياسية تتيح مشاركة فعالة لجميع الأطراف. وهذا يستوجب ممارسة ديمقراطية حقيقية داخل الأحزاب نفسها لضمان تحقيق توازن في المشهد السياسي، وتعزيز التعددية السياسية التي تساهم في إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، سواء من خلال مساهماتهم المباشرة في تنمية مجتمعاتهم المحلية، أو عبر التعاون مع الجهات الرسمية، وتعتبر الأحزاب السياسية جسرا يربط بين الدولة والمجتمع، حيث تسهم في رفع مستوى الوعي السياسي، وترسيخ مفهوم المواطنة، وتعزيز الوحدة الوطنية، إلى جانب مراقبة أداء السلطة التنفيذية والتأثير على القرارات السياسية من خلال تقديم تصوراتها وبرامجها المختلفة.[1]

في ظل انتشار وسائل الاتصال الحديثة والتعليم، أصبحت الأحزاب توفر بيئة مناسبة لتعزيز المشاركة السياسية، خاصة إذا تم توفير حرية تشكيلها، وضمان مرونة النظام الحزبي بما يسمح باستيعاب الأجيال الجديدة الطامحة للمشاركة في العملية السياسية، مما يساعد في كسر احتكار النخب التقليدية للمشهد السياسي وفتح المجال أمام فئات أوسع للمساهمة في صنع القرار.

ج–تعزيز دور منظمات المجتمع المدني: تنشأ منظمات المجتمع المدني من داخل المجتمع نفسه وتسهم في تلبية احتياجاته المختلفة، كما تلعب دورا بارزا في الحياة الاجتماعية والسياسية للأفراد وتكمن أهمية هذه المنظمات في تنظيم وتوجيه الأنشطة المجتمعية لخدمة الصالح العام إلى جانب دورها في الحفاظ على استمرارية العمل المجتمعي وتعزيز التعاون بين أفراده ،كما أن لها دورا في توجيه الفعل السياسيعبر مراقبة الأداء الحكومي وتقديم بدائل وحلول تتماشى مع تطلعات المواطنين. [2]

يتوقف نشر ثقافة المشاركة السياسية الحقيقية بين الأفراد على قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في النظام السياسي، بحيث تعكس تطلعات الفئات المجتمعية المختلفة وتسهم في تحقيق الإصلاحات اللازمة ومن خلال برامجها التثقيفية، تستطيع هذه المنظمات أن تكون قناة فعالة

[1] الرجوع لموقع مركز الأبحاث الفلسطيني، "دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي"،تاريخ النشر 2025/02/21،تم الاطلاع عليه يوم: يوم 2025/03/07 على الساعة 15:30، على الوصلة: https://www.prc.ps/%D8%AF%D9%88%D8%B1.

[2] ناصر محمود شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،فلسطين، 2010، ،ص53.

لتعزيز حس الانتماء والمواطنة، وتشجيع الأفراد على الانخراط في الشأن العام، بما يتيح لهم الفرصة للمشاركة الطوعية والإيجابية في الحياة السياسية دون قيود أو عراقيل. [1]

د- دور الإعلام في تعزيز المشاركة الانتخابية: كان ولا زال الإعلام من أقوى الأدوات التي تؤثر على الوعي السياسي للأفراد، حيث يشكل وسيلة رئيسية لنشر الثقافة السياسية وصياغة توجهات الرأي العام، وتعزيز المفاهيم الديمقراطية داخل المجتمع[2] ،كما أنه يساهم في تشكيل المواقف السياسية للأفراد وتحديد أولوياتهم تجاه القضايا المطروحة.

وإلى جانب كونه مصدرا أساسيا للمعلومات السياسية، فإن الإعلام يمارس وظيفة تثقيفية من خلال تقديم محتوى يساعد المواطنين على فهم أدوارهم السياسية، مما يجعله أداة فعالة في تعزيز المشاركة الانتخابية[3] ونشر الوعي حول أهمية الانخراط في العملية السياسية، خاصة عندما يكون الإعلام مهنيا وموضوعيا، ويبتعد عن التضليل والتوجيه المسبق.

هـ-تفعيل دور الإعلام الرقمي في المشاركة السياسية: مع التطور التكنولوجي الهائل أصبحت وسائل الإعلام الرقمية تلعب رائدا في تحفيز المشاركة السياسية، حيث تتيح للأفراد فضاء أوسع للتعبير عن آرائهم بحرية والتفاعل مع القضايا السياسية والاجتماعية بعيدا عن القيود التقليدية ؛ وأصبح الإنترنت أحد الوسائل الرئيسية التي يستخدمها الشباب في التعبير عن توجهاتهم السياسية وطرح أفكارهم والتواصل مع الآخرين لمناقشة القضايا المطروحة[4]، مما ساعد في خلق بيئة أكثر انفتاحا على الحوار السياسي.

قديما كان المواطنون يبحثون عن وسائل إعلام بديلة غير خاضعة للرقابة الصارمة، ولكن مع انتشار الإعلام الرقمي أصبح بإمكانهم الوصول إلى منصات تتيح لهم النقاش الحر والمشاركة دون خوف وبالتالي فإن هذه الأدوات الحديثة ساهمت في تقليل العزوف السياسي ، ووفرت بديلا ديمقراطيا يمكن الأفراد من التأثير في العملية السياسية ويساعد في رفع مستوى الوعي العام ،

[1] نفس المرجع نفسه،ص57.

[2] قزادري حياة ، الصحافة والسياسة، مؤسسة طاكسيج للنشر، الجزائر ،2008 ،ص5.

[3] أحمد فؤاد علي، وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن ، ط1 ،2017 ،ص ص 34-35.

[4] فاطمة الزهراء بن عزة، سيكوك قويدر، "دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب الجزائري"، **الفكر المتوسطي**، العدد إحدى عش ،جوان 2016 ،ص 280.

والتصدي للظواهر السلبية مثل اللامبالاة السياسية، مما يعزز من مستويات المشاركة في الانتخابات[1] وغيرها من الفعاليات السياسية

المطلب الثالث: النظام الانتخابي والمشاركة السياسية والطابع الديمقراطي.

يعد النظام الانتخابي والمشاركة السياسية من الركائز الأساسية في بناء دولة ديمقراطية، حيث يضمن النظام الانتخابي تمثيلا عادلا لمختلف الفئات والاتجاهات مما يعزز شرعية المؤسسات السياسية ؛كما تسهم المشاركة السياسية الفعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية من خلال تمكين المواطنين من التعبير عن إرادتهم والمساهمة في صنع القرار، مما يرسخ مبدأ التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي.

الفرع الأول :النظام الإنتخابي وعلاقته بالديمقراطية التمثيلية

العلاقة بين الديمقراطية والانتخابات كوسيلة لتولي السلطة واضحة ومتينة، حيث يرتبط المبدأ الديمقراطي والانتخاب برابط وثيق، نظرا لكون الانتخابات الأداة الطبيعية والمشروعة لنقل السلطة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، فلا يمكن تصور الديمقراطية دون أن تكون الانتخابات هي الوسيلة الأساسية لاختيار القادة وأعضاء المجالس التشريعية [2]وعلى الرغم من أن النظم القديمة قد شهدت بعض أشكال الانتخاب، إلا أن تطبيقه كان محدودًا للغاية ولم ينتشر إلا مع ترسيخ مبدأ سيادة الشعب، حيث إن هناك علاقة وثيقة بين هذا المبدأ وبين حرية اختيار القادة[3] ،وتستند الأنظمة الدستورية المعاصرة، التي تعتمد النهج الديمقراطي وتؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة، إلى الانتخابات كأداة رئيسية لاختيار ممثلي الشعب، سواء كانت تشريعية رئاسية أو محلية، إذ تعد الانتخابات جوهر الديمقراطية التمثيلية.

وبالتالي فإن الانتخاب يعتبر الوسيلة الأساسية لمنح الشرعية للسلطة، بل أصبح جزءا لا يتجزأ من العقيدة الديمقراطية، وأصبحت الفترات الانتخابية من أهم المحطات في الحياة السياسية للأمم. ورغم العيوب التي قد تعزى إلى الانتخابات كوسيلة لاختيار القادة، فإنها تبقى الطريقة

[1] مُحَّد نور السيد ،علي البصراتي، "دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية- مصر نموذجا-"، **علوم الإنسان والمجتمع**، العدد إثنى عشر ،نوفمبر 2014 ،ص394.

[2] رفاييل لوبيز-بنتورة،المرجع نفسه، ص5.

[3] حسين ميسون طه،"النظام الانتخابي وأثره في عمل البرلمان: دراسة تحليلية مقارنة"، **الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة الكوفة كلية القانون،مجلد 10 ,العدد ثلاثة وثلاثون،2017،ص145.

الأكثر فاعلية في تحقيق الديمقراطية، التي تمتد إلى مختلف أنحاء العالم[1] ؛ ولا يقتصر دور الانتخابات على اختيار القادة بشكل سلمي وإضفاء المشروعية على قراراتهم وإجراءاتهم، بل إنها توفر إجابات حاسمة لما يواجه النظام السياسي من تحديات مصيرية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف بفعالية أكبر كلما تم إجراء العملية الانتخابية وفق إطار يضمن الحرية والنزاهة والعدالة[2] ، كما تتجلى أهمية النظام الانتخابي في تأثيره المباشر على تشكيل الأحزاب السياسية وحجم الائتلافات التي تشارك في المجالس التشريعية والحكومات، لا سيما في الأنظمة البرلمانية وهو ما سيبدو واضحا عند تحليل أنواع النظم الانتخابية المختلفة.

وفقا لهذا المنطلق يعتبر النظام الانتخابي ركيزة أساسية في بناء الديمقراطية داخل الدولة، ويتعين أن يكون محل اهتمام جميع الجهات الفاعلة في النظم الديمقراطية حيث يعنى بإسناد السلطة إلى أفراد يمارسونها باسم الشعب ولخدمته ، وكلما كان هذا النظام أكثر شفافية وكفل الضمانات التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية، كان أقرب إلى جوهر الديمقراطية، وأسهم في تشكيل مجلس يعكس التنوع السياسي داخل الدولة ويشمل مختلف الأحزاب والاتجاهات الفكرية[3] وقد سعى فقهاء القانون العام إلى تطوير نظريات حول الشرعية الديمقراطية، مما أثار نقاشا واسعا حول مبدأ التمثيل السياسي وأساليبه، حيث تركزت هذه النظريات بشكل أساسي حول مبدأ الأمانة في التمثيل، فإذا كان النظام الانتخابي قادرا على إفراز ممثلين يعكسون بدقة إرادة الناخبين فإنه يوصف عندها بالنظام الديمقراطي.

لعبت النظم الانتخابية دورا محوريا في تحديد وظائف المؤسسات السياسية، من خلال دعم فئات اجتماعية معينة أو تيارات فكرية محددة أو تشكيل حكومات معينة وتعد مسألة تحقيق المساواة في التمثيل إحدى أبرز الإشكاليات السياسية المرتبطة بالنظم الانتخابية، مما يستدعي ضمان هذه المساواة كأولوية قصوى، نظرا لارتباط الانتخابات التمثيلية بتعدد الآراء والتيارات السياسية، وهو ما ينبغي على أي نظام انتخابي الحفاظ عليه. ويترتب على ذلك أن النظام الانتخابي الذي يضمن هذه التعددية هو الضامن الحقيقي لحرية المواطنين، ومن هذا المنطلق تعتبر

[1] سعاد الشرقاوي،عبد الله ناصف، نظم الإنتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة ،القاهرة،ط1 ،1994،ص80.

[2] سعد مظلوم العبدلي ، الإنتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها،دار دجلة ناشرون وموزعون،الأردن،2009،ص52.

[3] سعيد حمودة الحديدي،نظام الاشراف والرقابة على الانتخابات الرئاسية – دراسة مقارنة بين النظامين الدستوريين في مصر وفرنسا،دار النهضة العربية،القاهرة،2012،ص118.

الانتخابات معيارا لتقييم الأنظمة، حيث إن النظام الذي يحتكر فيه حزب واحد السلطة ويقمع الأصوات الأخرى لا يمكن وصفه بالديمقراطي وتكون الانتخابات فيه مجرد إجراء صوري ؛ أما إذا جرت الانتخابات في مناخ من التنافس السياسي الحر ودون قيود فإنها تكون انتخابات تمثيلية حقيقية ويظل هذا النوع من الانتخابات السمة المميزة للدول الليبرالية، حتى وإن لم يتمكن النظام الانتخابي بعد من القضاء على الفجوة بين الحكام و المواطنين[1].

الفرع الثاني: علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية

لا يمكن تصور وجود مشاركة سياسية حقيقية في ظل غياب نظام ديمقراطي يقوم على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في إدارة شؤونهم العامة، مع التأكيد على العدالة الاجتماعية واحترام الاختلاف وشرعية التعددية فكل شيء في الحياة له نقيض، ولا بد من الاعتراف بهذا التنوع، وفي المقابل لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية دون وجود مشاركة سياسية فاعلة وحقيقية من قبل المواطنين فالمشاركة السياسية تعتبر حقا أساسيا يجب ترجمته إلى واقع ملموس، حيث يمارسه المواطنون البالغون من خلال التأثير على صناع القرار أو المشاركة المباشرة في صنع القرارات ، وبذلك تصبح المشاركة السياسية تعبيرا عن تطور الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة[2]، مما يمهد الطريق لبناء ديمقراطية حقيقية دون الاكتفاء بمظاهر التغيير السطحية.

البناء الديمقراطي يرتبط ارتباطا وثيقا بوعي المواطنين السياسي و ارتفاع مستوى الوعي الوطني والاجتماعي لديهم ، كما أن فعالية الممارسة الديمقراطية تعتمد على مدى مشاركتهم الإيجابية والفاعلة في العمل السياسي والعام، حيث يتحول المواطنون إلى فاعلين حاسمين في صنع القرار وليسوا مجرد متلقين سلبيين، بمعنى آخر يصبح المواطنون مشاركين نشطين وفاعلين في الحياة العامة وليسوا مجرد أفراد هامشيين أو مجرد رعايا هامشيين أو مغتربين[3]، لذلك فإن الحديث عن الديمقراطية كمصطلح نظري دون ترجمته إلى مشاركة فعلية للمواطنين في الحياة السياسية يشبه إعطاء مسكنات مؤقتة دون معالجة جذرية للمشكلة، فالديمقراطية الحقيقية تتطلب ألا تتركز السلطة في يد فئة قليلة تتخذ القرارات وفقا لمصالحها الخاصة، بينما يعيش غالبية المجتمع في حالة من

[1] عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،2006، ص73.

[2] جمال أبو شنب ، الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1998 ،ص3.

[3] اسماعيل علي سعيد والسيد عبد الحليم الزيات،المرجع نفسه، ص345.

الاغتراب السياسي، كما هو الحال في العديد من الدول العربية اليوم، حيث نلاحظ عزوفا كبيرا عن المشاركة السياسية وهو ما يعكس تداخل مفهوم الديمقراطية مع الواقع الاجتماعي والتراثي والسياسي في بعض الدول.

و لهذا السبب ارتبطت المشاركة السياسية في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي ارتباطا وثيقا بالديمقراطية، حيث يشير كل منهما إلى الآخر ؛ بل إن الفكر الديمقراطي نفسه نشأ ليعكس حالة من المشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القرارات السياسية وإدارة شؤون الدولة، فالمشاركة السياسية هي الجسر الذي يربط بين الفرد كعضو في المجتمع والفرد كمواطن فاعل سياسيا ، فمن خلال مشاركته في الأنشطة السياسية المرتبطة بمجتمعه يثبت الفرد وجوده كمواطن إيجابي وفاعل في مجتمعه.[1]

يمكن القول إن المشاركة السياسية أصبحت هدفا ووسيلة في آن واحد ، فهي هدف لأن الديمقراطية الحقيقية تقوم عليها ، وهي وسيلة لأنها تمكن المواطنين من فهم أهميتها وممارستها بشكل فعلي مما يجعلها جزءا من ثقافتهم وسلوكهم ، كما تعتبر المشاركة السياسية آلية عمل أساسية للنظام السياسي الذي يعتمد على الديمقراطية في بناء شرعيته، وذلك من خلال الاستماع إلى آراء المواطنين ومراعاة مطالبهم عند صنع القرارات، وبالتالي فإن المشاركة السياسية تعد مبدأً ديمقراطيا أساسيا في الدولة الحديثة، حيث يمكن من خلالها التمييز بين الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وبين الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية التي تعتمد على احتكار السلطة واستخدامها لخدمة مصالح فئة محددة.

[1] حورية بقدوري, المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر– دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بالجزائر،مذكرة الماجستير(غير منشورة)، تخصص علم الإجتماع السياسي ، قسم علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2007/2006،ص 55.

لقد تم التعرض في هذا الفصل للإطار النظري و المفاهيمي للمتغيرات الرئيسية موضوع الحال(محل الدراسة) المتمثلة في الهندسة الإنتخابية والمشاركة السياسية حيث يمكن تلخيص أهم ما تم التوصل إليه في:

الهندسة الإنتخابية هي آلية ومفهوم معاصر يعتبر من الموضوعات البارزة في مجال السياسية المقارنة ، يقوم أساسا على صياغة وإعادة هيكلة الآطر والآليات الإنتخابية ، بغرض تحفيز المواطن للمشاركة الفعالة في الشأن السياسي ، تحتوي على عدة معايير وأشكال ،لها أهمية بالغة في تكريس دولة ديمقراطية من خلال شفافية ونزاهة الأطر التي يختار من خلالها المحكومين حكامهم.

أما المشاركة السياسية فهي مجموعة أنشطة وممارسات إرادية يقوم بها الفرد للتأثير وصياغة السياسات العامة للدولة لإضفاء طابع الديمقراطية والشرعية للنظام الحاكم ، وإبعاده عن حالة الانغلاق ، وتأسيس معارضة فعالة لمراقبة الحكومة وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي ، تضم عدة مستويات وآليات يعتبر الانتخاب أكثرها شيوعا.

حاول النظام السياسي في الجزائر كباقي الأنظمة السياسية حول العالم ولازال يحاول تكريس مبدأ الديمقراطية والشفافية من خلال هندسة النظام الإنتخابي ووضع آليات قانونية للرفع من المشاركة السياسية عن طريق تقديم ضمانات ملموسة على أرض الواقع وهذا ما سنتعرض إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :
الهندسة الإنتخابية
كآلية لتعزيز المشاركة
السياسية في الجزائر

الفصل الثاني: الهندسة الانتخابية كآلية لتعزيز المشاركة السياسية في الجزائر

لقد برزت في الجزائر خلال القرن الماضي العديد من الأزمات التي عايشها النظام السياسي الجزائري على جميع الأصعدة سياسيا ،اقتصاديا ، اجتماعيا وأمنيا ، وكان هذا مرجعه في بداية الأمر لحداثة استقلالها ، حيث كانت ولا تزال تسعى الجزائر لترسيخ مبادئ الديمقراطية في خضم الصراع على سدة الحكم بين تيار يؤمن بالشرعية الثورية ومتمسك بالسلطة وبين تيارات فكرية جديدة تبحث عن موطئ قدم لها في العملية السياسية في البلاد.

حتمت الهزات التي عايشها النظام السياسي الجزائري التوجه صوب القيام بإصلاحات سياسية ودستورية للرفع من نسب المشاركة في الحياة السياسية لكسب الشرعية المحلية والدولية ، ما جعلنا نتحدث على هندسة العملية الإنتخابية في الجزائر فهل استطاع المهندس الانتخابي الرفع من نسب المشاركة السياسية ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق للنظم الانتخابية والحزبية وإصلاح المنظومة الإنتخابية لتعزيز المشاركة السياسية وهذا من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول النظم الإنتخابية والحزبية وأثرها على التمثيل والمشاركة في الجزائر.

المبحث الثاني: إصلاح المنظومة الإنتخابية في الجزائر.

المبحث الثالث: تطوير العملية الإنتخابية في الجزائر.

المبحث الأول: النظم الإنتخابية والحزبية وأثرها على التمثيل والمشاركة في الجزائر

رغم أن النظم الانتخابية تختلف من نظام سياسي لأخر، إلا أن تأثيرها على الحياة السياسية ولا سيما النظام الحزبي يبقى قويا في كل الأنظمة وعليه، فان إثارة إشكالية الأنماط الانتخابية يطرح في اغلب الأحيان تساؤلين مهمين يتمحوران حول قدرة النظام الانتخابي الذي يتبناه النظام السياسي في استيعاب الأحزاب ومختلف القوى السياسية ، و ما مدى تأثير هذا النظام على المشاركة السياسية[1] ، و على ضوء هذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب نتطرق في الأول الى هندسة النظم الإنتخابية أما في الثاني سنعرج الى تصميم النظم الحزبية وفي آخر مطلب الهندسة الانتخابية الفعالة كمحفز للمشاركة السياسية.

المطلب الأول:هندسة النظم الإنتخابية في الجزائر

تحاول الجزائر منذ الاستقلال إثبات أن الشعب مصدر سيادتها و هذا ما يتبين من خلال دساتيرها بداية من دستور 1963[2]وصولا إلى دستور 2020 بعد نصه في المادة السابعة منه على أن الشعب مصدر كل سلطة و السيادة الوطنية ملك للشعب وحده[3] و هو ما تأكد من خلال صدور قانون انتخابي بموجب الأمر رقم 21-01 بتاريخ 10 مارس 2021، من خلال هذا المطلب سنتطرق لكرونولوجيا النظم الانتخابية في الجزائر وتطور النظام الحزبي وصولا إلى الأمر 01/21.

الفرع الأول:كرونولوجيا النظام الإنتخابي في الجزائر وأبرز تعديلاته

عرف النظام السياسي الجزائر مرحلتين هامتين تمثلتا في الأحادية والتعددية الحزبية في عهد الآخيرة قامت الجزائر بتعديلات هامة مست قوانين الإنتخابات في ثمان مناسبات وهو ما سنتطرق إليه.

---

[1] شمسة بوشنافة، المرجع نفسه ،ص462.

[2] نهال حاشي، النظام الانتخابي في الجزائر و أثره على العملية الديمقراطية، شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص الحقوق والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران،2015/2014، ص16.

[3] دستور الجزائر لسنة 2020 ،الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020 والمتعلق بنص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمر سنة 2020 ، ج.ر.ج.ج العدد 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ،ص07.

أولا: النظام الإنتخابي في عهد الأحادية الحزبية: أخذت الجزائر في مرحلة الأحادية الحزبية بنظام الأغلبية في دور الواحد، وهذا بمقتضى دستور الجزائر لسنتي 1963 و1976[1]،كان النظام الإنتخابي في تلك الحقبة الزمنية وسيلة للإبقاء على نظام الحزب الواحد ، والعملية الإنتخابية كانت شكلية لا تعبر عن إرادة الشعب ، يقول صالح بلحاج في هذا الصدد:" تميز النظام الانتخابي الجزائري في زمن الأحادية بالاستقرار،الوحدة، والبساطة"[2].

ثانيا: النظام الإنتخابي في عهد التعددية الحزبية:بعد دخول الجزائر لمرحلة التعددية الحزبية صدر قانون الانتخابات بموجب القانون رقم 13/89 بتاريخ 7 أغسطس 1989، بهدف إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية الناشئة للمشاركة في العملية الديمقراطية ، وقد اعتمد هذا القانون نظام الاقتراع النسبي مع منح الأفضلية للأغلبية ، طالبت عدة أحزاب سياسية بإدخال تعديلات على قانون الانتخابات مما دفع الحكومة إلى تقديم مشروع قانون لتعديل آلية توزيع المقاعد بين القوائم ،وقد تمت المصادقة على هذا المشروع وصدر القانون المعدل بموجب القانون 06/90 في 27 مارس 1990 نصت المادة 62 الجديدة على أنه: "تمنح القائمة الفائزة بالأغلبية المطلقة عددا من المقاعد يتناسب مع النسبة المئوية المحصل عليها، مع تقريب الكسر إلى العدد الصحيح الأعلى. وفي حال عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة، يتم منح القائمة صاحبة أعلى نسبة من الأصوات 50% من عدد المقاعد (مع التقريب للأعلى) إذا كان عدد المقاعد فرديا، أو 50% + 1 من المقاعد في حال كان العدد زوجيا"[3].

وكنتيجة لنظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة لم تعرف الجزائر الاستقرار وتمثيل الأحزاب بشكل قوي[4] الأمر الذي عجل بالمصادقة على أرضية الوفاق الوطني والتي أجمعت من خلالها كل القوى

---

[1] سليم قيرع،"تطور النظام الإنتخابي وانعكاسه على بناء المؤسسات"،**البحوث السياسية**، جامعة الجلفة، الجزائر،العدد الخامس،ديسمبر 2014،ص72.

[2] وليد معروف،النظم الإنتخابية وأثرها على الأحراب السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر،تخصص القانون العام،قسم الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2020،ص31.

[3] أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "، **الباحث**، جامعة ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد أربعة ، سنة 2006 ،ص ص124-125.

[4] رشيد لرقم، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2006/2005 ،ص ص111-113.

السياسة على تبني نظام انتخابي جديد يسمح بتمثيل واسع لكافة الأحزاب السياسية[1] وهو ما حدث في حكومة سيد أحمد غزالي أين قامت بتعديل قانون الإنتخابات تحت رقم06/91 ليشمل التعديل النقاط المهمة الآتية:

أ- الإعتماد على الاقتراع على إسم واحد بالأغلبية في دورتين.

ب- تخفيض سن الترشح إلى 28 سنة بدلا من 30 سنة .

ج- قسمت الجزائر إلى 542 دائرة انتخابية، ينتخب فيها عدد مساو من النواب[2].

د- تخفيض عدد التوقيعات اللازمة للمترشح الحر من 500 توقيع إلى 300 توقيع.

هـ- تخفيض عدد الدوائر الإنتخابية.

و- إقرار تمثيل أية ولاية من نائبين اثنين من جهة وكل دائرة انتخابية بمقعد انتخابي على الأقل من جهة أخرى.

بعد الانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 1995 تم تبني إصلاحات جوهرية على القوانين الأساسية وذلك بهدف تفادي تكرار الأزمات التي نجمت عن تعليق المسار الانتخابي، ترجمت هذه الإصلاحات عمليا من خلال الأمر 97-07 الذي أقر نظام التمثيل النسبي في انتخاب المجلس الشعبي الوطني، وكذلك المجالس الشعبية البلدية و الولائية[3] ،كما تم السماح للمواطنين في الخارج بالإدلاء بأصواتهم ؛ أما فيما يخص مجلس الأمة الذي تم استحداثه بموجب التعديل الدستوري سنة 1996 فقد تم تحديد طريقة اختيار أعضائه حيث يتم انتخاب ثلثي الأعضاء وفق آلية معينة، في حين يتم تعيين الثلث المتبقي بقرار من رئيس الجمهورية وهذا ما نستشفه من المواد المعدلة التالية:

أ- المادة 75 :ينتخب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة.

---

[1] زهيرة بن علي،دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية -دراسة مقارنة-، رسالة دكتوراه(غير منشورة) ،تخصص القانون العام، قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2015/2014،ص292.

[2] حاشي نهال، المرجع نفسه،ص102.

[3] وليد دروزي، "النظم الحزبية والإنتخابية"(بحث غير منشور)،محاضرات أعدت لقسم السنة الأولى ماستر، القانون العام،جامعة محمد طاهري، بشار،2019/2018،ص76.

ب- المادة 77 :المعامل الانتخابي الذي يؤخذ في الحسبان هو الناتج عن قسمة عدد الاصوات المعبر عنها في كل دائرة انتخابية على عدد المطلوب شغلها ضمن نفس الدائرة الانتخابية.

ج- المادة 101 : ينتخب المجلس الشعبي الوطني لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة ويسجل المترشحون بالترتيب في كل دائرة انتخابية في قوائم تشتمل على عدد من المترشحين بقدر عدد المقاعد المطلوب شغلها، ويضاف إليهم ثلاثة مترشحين إضافيين، تجرى الانتخابات في ظرف الأشهر الثلاثة السابقة لانقضاء المدة النيابية الجارية، تحدد الدائرة الانتخابية الأساسية المعتمدة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني حسب الحدود الإقليمية للولاية.

بالنسبة لانتخابات ممثلي الجالية الوطنية بالخارج، يحدد القانون المتضمن التقسيم الانتخابي الدوائر الانتخابية القنصلية والدبلوماسية وعدد المقاعد في كل واحدة منها.

د- المادة102 :بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الأمة المنتخبين يتم بالأغلبية حسب نموذج الاقتراع المتعدد والأسماء في دور واحد على مستوى الولاية، من طرف هيئة انتخابية مكونة من مجموع أعضاء المجلس الشعبي الولائي، وأعضاء المجالس الشعبية البلدية للولاية[1].

أما انتخاب رئيس الجمهورية يجرى بالاقتراح على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة المعبر عنها وهذا وفقا للمادة 123 من هذا القانون.

قبل إجراء الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004 وفي سبيل ضبط النظام الإنتخابي وتثبيت أسس الديمقراطية صدرت تعديلات القانون العضوي 01/04 في 07 فيفري 2004 مس التعديل 24 مادة من الأمر 07/97 أبرز النقاط التي جاء بها[2] :

أ- يحق لمنتسبي الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني والحماية المدينة ومستخدمي الجمارك ومصالح السجون والحرس البلدي التصويت مباشرة، كما يحق لهم طلب تسجيلهم في القوائم الإنتخابية محل إقامتهم الأصلية.

ب- الحق لكل مترشح ولكل حزب سياسي مشارك في الانتخابات، طلب نسخة من القائمة الانتخابية البلدية وإستلامها.

---

[1] الأمر رقم 07/97 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق ل06 مارس 1997،ج.ر.ج.ج.،العدد 12.

[2] القانون العضوي رقم 01/04 المؤرخ في 07 فيفري 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997،المتعلق بنظام الإنتخابات،ج.ر.ج.ج،العدد09.

ج–إلغاء مكاتب التصويت الخاصة المعدة لتصويت أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن الذين سيمارسون من الآن فصاعدا حقهم في التصويت مباشرة أو بالوكالة.

د–تعزيز ضمانات حياد مؤطري مكاتب الاقتراع من خلال إلزامية تسليم نسخة من قائمة أعضاء مكاتب الاقتراع لممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات و للمترشحين المستقلين.

هـ–تسليم محاضر فرز إحصاء الأصوات إلى ممثلي المترشحين المفوضين قانونيا.

و–تعزيز آلية مراقبة العملية الانتخابية بإحداث قائمة إضافية لممثلي المترشحين بغية مواجهة احتمال تغيبهم.

لقد صدر قانون الانتخابات لسنة 2012 في شكل قانون عضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 ، ملغيا بذلك قانون الانتخابات القديم الأمر رقم 07/97 لسنة 1997 ،والملاحظ في هذا القانون الانتخابي هو تغير طبيعة النص القانوني المنظم للانتخابات، ففي ظل قانون 1997 للانتخابات كان في شكل أمر، أما القانون رقم 01/12 المتعلق بنظام الانتخاب فقد صدر في شكل قانون عضوي هذا لقيمته المعيارية، إذ يأتي في المرتبة الثالثة في الهرم القانوني للمنظومة التشريعية بعد الدستور والمعاهدات الدولية التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، وبالتالي لا يمكن لباقي النصوص التشريعية من قوانين أو أوامر أو مراسيم أن تلغيها أو تخالفها[1].

ونظرا للثغرات التي عرفها القانون 01/12 وبمناسبة التعديل الدستوري حاول المشرع الجزائري سد تلك الثغرات من خلال قانون الإنتخابات 10/16 المؤرخ في 25 أغسطس2016 الذي حمل في طياته 225 مادة من أهم تعديلاته:

أ– تعزيز دور القضاء في الإشراف على الإنتخابات بإنشاء اللجنة الوطنية للإشراف عليها .

ب– تعزيز مراقبة التشكيلات السياسية للإنتخابات بإنشاء لجنة وطنية لمراقبة الإنتخابات .

ج– الإبقاء على سلطة تحضير الإنتخابات وتسييرها في يد الإدارة ممثلة في وزارة الداخلية بأجهزتها المركزية واللامركزية[2].

[1] جمال حيرش و محمد بن علية،النظام الانتخابي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر 1999 -2016 ، مذكرة ماستر ،تخصص القانون العام،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، 2016 /2017 ،ص-ص67-68.

[2] محمد صغير سعداوي، السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022 ،ص17.

د– انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني لعهدة مدتها خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة.

هـ– في حال حل المجلس الشعبي الوطني يتم إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها. **و–** إلزامية إيداع القوائم الإنتخابية باسم حزب سياسي حصل عل 04% من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية المترشح فيها.

ز– انتخاب أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية حسب نموذج الاقتراع متعدد الأسماء في دور واحد على مستوى الولاية من طرف هيئة انتخابية مكونة من أعضاء المجالس الشعبية الولائية و البلدية .

ح– انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها و إذا لم يحرز أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة في الدور الأول ينظم دور ثانٍ ، ولا يشارك فيه سوى المترشحين الاثنين اللذين أحرزا أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول[1].

تم إصدار الأمر رقم 21-01 في مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات بعد شغور المجلس الشعبي الوطني بحله في 21 فبراير 2021 ، وبعد عرضه على مجلس الوزاراء وبناء على إخطار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون للمجلس الدستوري قصد مراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات؛ من أهم التغيرات التي طرأت في هذا القانون الجديد نذكر:[2]

أ–يتم الإقتراع عن طريق الاقتراع العام السري الحر والمباشر والغير مباشر وذلك وفقا للمادة رقم 05 من هذا القانون.

ب– تنص المادة 124 من هذا القانون العضوي على انه: يمكن أن تشكل الدائرة الانتخابية من شطر بلدية أو من بلدية أو من عدة بلديات.

ج–المادة 169 من الأمر 10/21 تنص على أنه "ينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفصيلي دون مزج" و لأول مرة يكون للناخب الحرية الكاملة في اختيار المترشحين

[1] القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات،ج.ر.ج.ج.،العدد 50.

[2] القانون العضوي رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس2021 ،المتعلق بنظام الإنتخابات،ج.ر.ج.ج،العدد17.

الذين يريدهم، وهذا من خلال القائمة المفتوحة غير انه يجب التنويه إلى أن هذا النوع من الاقتراع يحتاج إلى مستو ى ثقافي معين لدى الناخبين ، وإلا سيكون عدد الأوراق الملغاة مرتفع جدا .

د- المادة 171 من نفس القانون نصت على "توزيع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى، ولا تؤخذ في الحسبان عند توزيع مقاعد القوائم التي لم تحصل على نسب5% على الأقل من الأصوات المعبر عنها.

هـ- طبقا للمادة 176 التي اقرأها القانون العضوي 21 /01 مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في وضع القوائم المتقدمة الانتخابات وإلا ستقع تحت طائلة رفض القائمة ، وهذا يعتبر مكسب للمرأة الجزائرية في المجال السياسي كما دعمت ذات المادة تواجد الطبقة المثقفة بحصيلة 3/1 من القائمة ونصف القائمة 2/1 من الشباب أقل من 40 سنة.

و- حسب نص المادة 218 من القانون العضوي 01/21 على أنه "ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية حسب نموذج الاقتراع المتعدد الأسماء في دور واحد على مستوى الولاية، من طرف الهيئة المكونة من مجموع:- أعضاء المجلس الشعبي الولائي - أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، بحيث يكون التصويت إجباريا ما عدا في حالة مانع قاهر.

ز- حسب ما نصت عليه المادتين 247 و248 فإنه يجرى انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، فإذا لم يتحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنيا في الدور الأول، ينظم دور ثان بحيث يشارك في الدور الثاني المترشحان المتحصلان في الدور الأول على اكبر عدد من الأصوات[1].

يمكن القول أن ابرز مخرجات القانون العضوي 01/21 هي الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج، بالإضافة إلى المناصفة بين الرجال والنساء في القوائم المترشحة للانتخابات،وتشجيع الشباب أقل من 40سنة والمثقفين من فئة الشباب.

[1] الأمر 01/21،المرجع نفسه

الفرع الثاني :أسباب هندسة وتعديل النظام الإنتخابي الجزائري

عمدت السلطات الجزائرية وعند مواجهة كل أزمة تهز أركان الدولة إلى القيام بإصلاحات تمس النظام الإنتخابي لعدة أسباب أهمها:

أولا: ضعف المشاركة السياسة: بالنظر إلى تقييم دور المواطن في إقرار الإصلاحات السياسية أو إشراكه في صياغة السياسات العامة كجزء أساسي من الممارسة السياسية في الجزائر، يتضح أن إنجازات في مرحلة التعددية السياسية لا تزال محدودة للغاية، فعلى الرغم من مشاركة المواطنين في عدة استفتاءات شعبية، مثل الاستفتاء على التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996، والاستفتاء على قانون الوئام المدني، وكذلك الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005، إلا أن هذه الاستفتاءات بقيت ضمن إطار التحكم فيها، خاصة عند النظر إلى التعديل الدستوري لسنة 2008[1]

ثانيا:الاحتجاج والمطالبة بالتغيير: شهدت الجزائر منذ استقلالها موجة من الاحتجاجات الشعبية بداية بأحداث 05 أكتوبر1989 وصولا لحراك فيفري 2019 ، لم تكن الأسباب الاجتماعية وحدها السبب وراء اندلاعها، بل جاءت نتيجة لاستياء متراكم بين الشباب وبداية فقدان الأمل في التغيير وعدم وجود تداول معلن وصريح على السلطة وهيمنة حزب واحد على دواليب الحكم مع وجود تعددية صورية هذا الوعي انتشر بكثرة خصوصا في المناطق الحضرية.

ثالثا:تداعيات الربيع العربي: انطلاق مما أصبح يعرف بثورات الربيع العربي والذي كانت شرارته من تونس كانت محصلة لانتشار الفساد والركود الاقتصادي، بالإضافة الثورة الليبية التي بدأت في 17 فيفري 2011 على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية ومطالبة الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية، واجتماعية[2]، ودون إغفال الثورة المصرية أو ما تسمى بحركة التغيير التي اندلعت في 25 جانفي2011[3].

---

[1] طارق عاشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام:2011تحليل للحالة الجزائرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، لبنان، العدد السابع والثلاثون يناير2013 ،ص36.

[2] سمير كيم، الحوكمة الانتخابية كآلية لجودة العملية الانتخابية مع الإشارة لحالة الجزائر، المرجع نفسه، ص16.

[3] عباس كفاح الحمداني،"الجزائر وحركات التغيير العربية"، **دراسات إقليمية**،جامعة الموصل،الموصل، العدد الثامن والعشرون ، 2012،ص5.

المطلب الثاني: تطور النظم الحزبية في الجزائر

يعد الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية أهم إجراء قامت به السلطة الحاكمة في الجزائر من أجل إصلاح النظام السياسي بعد أحداث 5 أكتوبر عام 1988 فقد جاء هذا الانتقال في إطار عملية إصلاحية شاملة بدأت بإقرار دستور عام 1989، و استجابة لمجموعة من الظروف منها تفاقم أزمات النظام السياسي كأزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الهوية[1] ناهيك على التحولات الدولية المتمثلة بسقوط النظم الاشتراكية، وانتشار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، و ضغوط المؤسسات المالية الدولية على النظام الحاكم في الجزائر ، وعليه سنسلط الضوء على تطور النظام الحزبي في الجزائر.

الفرع الأول:النظام الحزبي في الجزائر من الأحادية إلى التعددية

لقد أدت أحداث 05 أكتوبر1988،إلى تعديل شامل للدستور الجزائري في 23 فبراير1989 حيث صادق عليه الشعب الجزائري بأغلبية مطلقة، ومن أهم ما تضمنه هو مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة 40 منه: "حق إنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب."[2]ولم تمض سنة واحدة على صدور قانون 1989 وبالضبط في مارس 1990 حتى عرفت الساحة السياسية ما لا يقل عن 20 حزبا سياسيا جديدا، من أهم المراحل التي عرفتها التعددية الحزبية في الجزائر:

أولا:المرحلة الممتدة من 1989 إلى 1997: ظهرت العديد من الأحزاب السياسية إلى جانب حزب السلطة(حزب جبهة التحرير الوطني) منها من كان حديث النشأة كالجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وأحزاب أخرى كانت تنشط بطرق سرية كحزب جبهة القوى الإشتراكية برئاسة الأب الروحي لها حسين آيت أحمد ؛ عرفت هده المرحلة توقيف المسار الإنتخابي وصدور قانون الأحزاب سنة 1997 أين إستبدل مصطلح الجمعيات بالأحزاب وكان أول ظهور لحزب التجمع الديمقراطي الذي تأسس سنة 1997.

---

1 الرجوع لموقع مركز دراسات الوحدة العربية، مقال الكرتوني، بعنوان "التعددية الحزبية في الجزائر:المسار والمخرجات"، تاريخ نشر 2019/09/20 إطلع عليه يوم :2025/02/24، على الساعة 22:15 على الوصلة: https://caus.org.

2 دستور الجزائر لسنة 1989 ،الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989 والمتعلق بنص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989 ، ج.ر. العدد 09 المؤرخ في 01 مارس 1989 ،ص239

ثانيا:المرحلة الممتدة من 1999 إلى 2011: تم تجميد منح الترخيص لتأسيس الأحزاب الجديدة وتقلص عددها إلى 24 حزبا سنة 2007 بعدما كانت 30 حزبا سنة 1997.

ثالثا: المرحلة الممتدة من 2012 إلى يومنا هذا: تميزت هذه الفترة بالعديد من التغيرات على الساحة السياسية الجزائرية حيث تم إصدار قانون عضوي للأحزاب رقم 04/12 في 15 يناير 2012 ورفع التجميد عن تأسيسها مما عجل بظهور العديد من الأحزاب السياسية التي ولدت من رحم الانشقاقات الحزبية الداخلية والبعض الآخر تأسس كمحصلة لجمعيات كانت تساند الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[1] ،كما تم في هذه المرحلة صدور قانونين عضويين جديدين للانتخابات 10/16 و 01/21 سبق التطرق لهما.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجهها المنظومة الحزبية في الجزائر

توجه الزمرة الحاكمة في الجزائر إلى عملية تجديد أو تصميم النظم الحزبية كان نتيجة حتمية للعديد من الصعوبات التي تواجهها الأحزاب السياسية بحد ذاتها والتي نجملها فيما يلي:

أولا: ضعف القاعدة الجماهيرية بإستثناء حزبي السلطة (جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي)، واعتماد القيادة على الأشخاص والصراعات الداخلية وضعف هياكلها التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بإعداد الكوادر والقيادات، واستكمال بناء الوحدات الأساسية مما ينعكس سلبا على قدراتها وعلى أداء دورها بفاعلية[2].

ثانيا:بروز ظاهرة الإنشقاقات والصراعات داخل الحزب الواحد وارتباطها بالإختلافات السياسية والفكرية مما أثر سلبا على تماسكها[3].

ثالثا: غياب الديمقراطية عن جل الأحزاب السياسية وتركز سلطة إتخاذ القرار في عدد قليل من قادة الحزب دون مشاركة حقيقية[4].

---

[1] موقع مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع نفسه.

[2] رابح لعروسي، " الإصلاح الحزبي في الجزائر مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم "، **المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، جامعة الجزائر3، الجزائر، ، العدد الثالث، ديسمبر2014 ،ص88

[3] نفس المرجع، ص88-89.

[4] نفس المرجع،ص89.

رابعا: غياب الممارسة الحزبية الديمقراطية داخل الأحزاب بحد ذاتها[1] نتيجة لإعتمادها على قياداتها الحزبية لا على قواعدها النضالية ، وغياب التناوب على السلطة داخل الأحزاب السياسية ما نتج عنه فجوة بين القيادات والقواعد الحزبية[2]

خامسا:ضعف البرامج الحزبية و إفتقارها لرؤية واضحة حول التنمية بشتى أبعادها وغياب القضايا المحورية عن تلك البرامج كتقييم العملية الديمقراطية والفساد السياسي وعلاقة السلطة المدنية بالعسكرية[3]

المطلب الثالث: الهندسة الإنتخابية والمشاركة السياسية في الجزائر

توجه النظام الحاكم في الجزائر لهندسة النظام الإنتخابي والنظام الحزبي للإرتباط الوثيق لهذا الأخير بالانتخابات والناخبين على حد سواء، وهذا لتعزيز الشرعية المحلية والدولية والتي تتأتى في المقام الأول بالمشاركة السياسية وعلى ضوء هذه المقاربة سنتطرق في الفرع الأول لنتائج تعديل النظام الإنتخابي على المشاركة السياسية في الجزائر أما في الفرع الثاني سنتحدث عن إفرازات تعديل قانون الأحزاب على المشاركة السياسية

الفرع الأول: نتائج تعديل النظام الإنتخابي على المشاركة السياسية في الجزائر

اختلفت درجة المشاركة في الانتخابات باختلاف طبيعتها بين محلية وتشريعية ورئاسية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التعرض إلى نسب المشاركة في هذه المستويات في الانتخابات في الجزائر بعد تعديل قانون الإنتخابات 01/21 المؤرخ في مارس 2021.

[1] نفس المرجع نفسه، ص88.

[2] مزغيش سومية، المرجع نفسه،ص138.

[3] عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، **دراسات استراتيجية**، مركز البصرية للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد الثاني عشر ،سبتمبر 2010، ص140

حيث جاءت أول انتخابات تشريعية في 12 جوان 2021 وانتخابات محلية بتاريخ 27 نوفمبر 2021 كأول اختبار للقانون الجديد وكانت نتائجه كما يلي[1] [2]:

طبيعة الإنتخاب	المسجلون	المصوتون	النسبة%
رئاسيات 07 سبتمبر 2024	24.351.551	11.226.065	46.10
محليات 27 نوفمبر 2021	23.717.479	8.675.854	36.58
تشريعيات 12 جوان 2021	24.453.992	5.622.401	22.99

جدول يوضح نسب المشاركة في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2024 ،والإنتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2021 في الجزائر.

المصدر من إعداد الطالب (إعلان المجلس الدستوري رقم09، المؤرخ في 14 سبتمبر2024،المتضمن النتائج النهائية لإنتخاب رئيس الجمهورية،ج.ر.ج.ج،العدد63، الصادرة في 15 سبتمبر 2024)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى التغير في نسبة المشاركة في الانتخابات بالجزائر باختلاف نوع أو مستوى الانتخاب المجرى، سواء كانت الانتخابات التشريعية أو المحلية أو رئاسية، حيث أنها تبلغ أعلى مستوياتها في الانتخابات الرئاسية، وتتراجع في الانتخابات التشريعية والمحلية.

اللافت للنظر في كل هذه الانتخابات هو النسبة الكبيرة للممتنعين عن التصويت أو المصوتين بالورقة البيضاء على حد سواء، وتفيد الأرقام الأولية التي أعلنت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في اليوم التالي لرئاسيات 07 سبتمبر 2024 بأن 11 مليون و226 ألف و 65 ناخب أدلوا بأصواتهم بنسبة 46 في المئة من عدد الناخبين المسجلين أي امتناع ما مجموعه (13.125.486) ؛ يمكن تفسير الامتناع عن التصويت بقناعة بين الناخبين بأن الفوز كان

[1] إعلان المجلس الدستوري رقم01، المؤرخ في 23 يونيو2021،المتضمن النتائج النهائية لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جرى يوم 12 يونيو2021،ج.ر.ج.ج،العدد51، الصادرة في 29 يونيو2021.

[2] إعلان المجلس الدستوري رقم09، المؤرخ في 14 سبتمبر2024،المتضمن النتائج النهائية لإنتخاب رئيس الجمهورية،ج.ر.ج.ج،العدد63، الصادرة في 15 سبتمبر 2024.

سيؤول في كل الأحوال إلى الرئيس المنتهية ولايته خاصة أن منافسيه لم يكونا بالوزن السياسي الذي يسمح لهما بمنازعته الرئاسة، لكن ارتفاع الأصوات الملغاة (1.764.637) يعد شكلا من أشكال المقاطعة مع التعبير عن فقدان الثقة بالمؤسسات وبالعملية السياسية في البلاد، رغم أن الرئيس تبون أكد مرارا أن الثقة استعيدت بفضل "الإصلاحات الدستورية" التي أجراها بعد انتخابه في ولايته الأولى[1]

تميزت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر بعدد من المميزات والسمات نوجزها فيما يلي:

أولا:انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات : أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات مُحَمَّد شرفي، أن نسبة المشاركة الوطنية بلغت 23%، وعلى سبيل المقارنة، فقد كانت النتيجة أقل عن آخر انتخابات تشريعية في الجزائر لعام 2017 حيث بلغت 38.25% ، التي بدورها أقل من انتخابات سنة 2012 المقدرة بـ 43.14%، وجب الإشارة أن نسبة المشاركة في منطقة القبائل وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من الانخفاض، كانت شبه معدومة إذ بلغت في بجاية 0.79% وكذلك تيزي وزو 0.62% والبويرة لم تتعد 1%.[2]

ثانيا:نظام انتخابات جديد(القائمة المفتوحة): وفق تعديلات قانون الانتخابات الجديد الصادر في مارس 2021 ووفقا للمادة 191 فقد تم الاعتماد على نظام القائمة المفتوحة لأول مرة في تاريخ الانتخابات التشريعية وذلك لمحاربة المال الفاسد في الانتخابات كما نصت نفس المادة على أن القوائم المتقدمة للانتخابات من الواجب عليها مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصص على الأقل نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة، وأن يكون لثلث مترشحي القائمة على الأقل مستوى تعليمي داخل نفس القائمة حسب رغبته، علاوة على ذلك فإن مشروع القانون الجديد يوجب على كل قائمة متقدمة للانتخابات أن تراعي مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء ، إلغاء مبدأ الكوتا التي كان يقضي بتخصيص نسبة 30% من قوائم للترشيحات النساء[3].

[1] الرجوع لموقع المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، تقدير موقف، بعنوان" الانتخابات الرئاسية الجزائرية :قراءة في السياقات والنتائج"،تاريخ النشر 12 سبتمبر2024،تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/10 ،على الساعة 14:00على الوصلة https://www.dohainstitute

[2] عبير شيلغم، "الإنتخابات التشريعية في الجزائر2021:دراسة للواقع والنتائج"، **دفاتر المتوسط**، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد الثاني ،ديسمبر 2021، ص40

[3] عبير شيلغم، نفس المرجع نفسه،-ص-ص42،41.

ثالثا:تشجيع النخب الشابة والكفاءات العلمية : بموجب المادة السالفة للذكر (191) من قانون الانتخابات الجديد تم رفع حصة الشباب في الترشيحات ضمن القوائم إلى النصف بدل الثلث، وأيضاً رفع حصة الجامعيين منهم إلى الثلث دعما للكفاءات وخريجي الجامعات إذ شهدت هذه الانتخابات صعود الشباب بنسبة 34% ، فضلا عن نسبة كبيرة من حاملي الشهادات الجامعية 305 مقعدا أي 75%[1].

رابعا:تراجع تمثيل المرأة:تظهر النتائج الآخيرة سقوطا مدويا لتمثيل المرأة في أول برلمان في عهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، مقارنة ببرلمانات سلفه عبد العزيز بوتفليقة، بالأخص مع نتائج الدورتين السابقتين 2012 و 2017[2].

التشريعيات	مجموع النواب	عدد النساء	نسبة النساء
برلمان 2012	462	146	%31.6
برلمان 2017	462	120	%25.97
برلمان 2021	407	34	%8.35

جدول يمثل تمثيل النساء في البرلمان الجزائري من 2012 إلى 2021.

المصدر: عبير شيلغم، "الإنتخابات التشريعية في الجزائر2021:دراسة للواقع والنتائج ص48

الفرع الثاني: إفرازات تعديل قانون الأحزاب على المشاركة السياسية

عرفت تشريعات 2021 مشاركة واسعة للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة وهذا راجع إلى التسهيلات الممنوحة من قبل وزارة الداخلية واستفادتها من قانون الأحزاب حيث وصل عدد الأحزاب 33 حزبا[3]، أما القوائم الحرة فقد بلغت 837 قائمة حرة[4]، تعد الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة أحزابا تابعة للسلطة ولا تتمتع بمصداقية عند الناخب الجزائري حتى الأحزاب

[1] عبير شيلغم، نفس المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] عبير شيلغم، "نفس المرجع نفسه،ص46.

[3] إعلان المجلس الدستوري رقم01، المؤرخ في 23 يونيو2021،المرجع نفسه.

[4] الرجوع لموقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، بعنوان"الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021"،تاريخ النشر 23 أكتوبر2024،تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/15 ،على الساعة 22:00على الوصلة https://ar.wikipedia.org/wiki

ذات التوجه الإسلامي، وخاصة حركة مجتمع السلم التي يترأسها أبو جرة سلطاني، هي في نظر الناخب الجزائري جزء من المنظومة السياسية الرسمية كما أن الأحزاب الإسلامية في الجزائر ليست موحدة، وتعاني الكثير من الانقسامات والانشقاقات ،نتج عن هذه الإصلاحات ارتفاع عدد الأحزاب السياسية المعتمدة رسميا في الجزائر إلى 56 حزبا.

رغم هده الإصلاحات السياسية وبروز العديد من الأحزاب السياسية على الساحة السياسية من أجل تحقيق مشاركة فعالة في إطار احترام الدستور، إلا أنها تشهد ضعف المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية، وهذا مؤشر على العزوف عن المشاركة السياسية برمتها وذلك بما يسمى بـ "الاغتراب السياسي" لدى فئة كبيرة من المواطنين. فالامتناع عن المشاركة الحزبية وضعف نسيج المجتمع رغم أنها ظاهرة عالمية تتمثل في العزوف عن تأييد الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية التي تفقد الكفاءة اللازمة لتولي زمام هذه المسؤولية لأنه وقبل كل شيء تنقل انشغالات المواطنين في الدرجة الأولى؛ وابتعادها عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع وتحوله إلى أحزاب انتخابية وضعف حصيلته وأدائها مما يجعل العزوف الانتخابي يتعزز أكثر فأكثر ويفقد الناخب ثقته فيه.[1]

المبحث الثاني: ضمانات وآليات الهندسة الإنتخابية الجزائرية لتشجيع المشاركة السياسية

بسبب التقلبات السياسية والظروف المتغيرة التي شهدتها الجزائر أقدم مهندسو العملية الإنتخابية على تقديم جملة من الضمانات متعددة الوجه معززة بآليات في سبيل الرفع من المشاركة السياسية سنتناول في المطلب الأول ضمانات تكوين الأحزاب السياسية في الجزائر وفي المطلب الثاني الآليات الرقابية على العملية الإنتخابية أما في المطلب الثالث والآخير (إكمال المقدمة)

المطلب الأول: ضمانات تكوين الأحزاب في الجزائر

إذا كان نظام الترخيص الذي اعتمده المشرع الجزائري في القانون الأخير يمنح الإدارة صلاحيات تقديرية واسعة، فإن ضمان ممارسة هذه الحرية يبقى ممكنا شريطة أن يكون مصحوبا بمجموعة من الضوابط القانونية والعملية، ومن أبرز هذه الضوابط تلك ذات الطابع الإداري ، الدستوري والقضائي التي تسهم في تكريس وضمان حرية تأسيس الأحزاب.

[1] فاطمة بوليفة، أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الجزائر 2017/2012 ، مذكرة ماستر ،تخصص القانون العام،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2016 /2017 ،ص ص66-67.

الفرع الأول:الضمانات الإدارية لتكوين الأحزاب

تتعلق الضمانات التنظيمية لحرية تأسيس الأحزاب بالإجراءات المرتبطة بعمل الجهة المسؤولة عن ضمان فعالية هذه الحرية وتعزيز ممارستها، وفي هذا السياق يعد تحديد المدة الزمنية المحددة للرد على طلب التأسيس، وإلزامية تسليم الوصل ونشره[1] في الجريدة الرسمية من أبرز الضمانات الإدارية لترسيخ حرية تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر؛ وفيما يخص المدة الزمنية للرد فإن هذا الإجراء يمثل حقا للحزب السياسي قيد التأسيس، حيث تلزم المادة 18 من القانون العضوي للأحزاب 01/14 الجهة الإدارية بتسليم وصل إيداع التصريح بعد التحقق الفعلي من استيفاء الملف للوثائق المطلوبة[2] ، وذلك خلال فترة أقصاها ستون (60) يوما، وهي المهلة القانونية التي منحها المشرع لوزير الداخلية وفقا للمادة 20 من نفس القانون[3] ،أما فيما يتعلق بإلزامية تسليم الوصل ونشره، وضرورة صدور قرار وزير الداخلية بشأن الاعتماد أو الرفض مرفقا بتعليل قانوني، فهي ضمانة أساسية في عملية تأسيس الأحزاب، حيث تتيح للمؤسسين إمكانية اللجوء إلى القضاء للطعن في قرارات الإدارة والمطالبة بحقوقهم، رغم تعقيد الإجراءات القضائية في هذا المجال .

الفرع الثاني:الضمانات الدستورية والقانونية

تكرس هذه الضمانات في الإصلاحات كون الدستور أسمى القوانين في الدولة ، فهو يعد أقوى ضمانة لحماية الحريات السياسية فالمجتمع الجزائري يعد مجتمعا متنوعا مما يتطلب ضرورة ترتيبه عن طريق إقرار التعدد السياسية وحرية تأسيس الأحزاب كما أن الدولة الجزائرية انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية وصادقت على أهم المواثيق و الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان، مما يستلزم ضرورة مواكبة هذه المؤشرات ضمن تشريعاتها وأنظمتها القانونية[4] قد نص الدستور الجزائري صراحة في المادة 57 على حق المواطنين في تأسيس الأحزاب السياسية وحق الانضمام إليها"حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"، كما حمل الدستور في ثناياه جملة من الامتيازات

[1] عبد المنعم دعدوعة، فاعلية التنظيم الدستوري على حرية تكوين الأحزاب السياسية " دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير ،كلية القانون، جامعة آل البيت المفرق- الأردن، 2010/2009 ،ص 61.

[2] القانون العضوي رقم 04/12 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012 ،يتعلّق بالأحزاب السياسية، ج.ر.ج.ج، العدد02 .

[3] المصدر نفسه.

[4] جمال الدين بن عمير، الإصلاح الحزبي في الجزائر ، رسالة دكتوراة ،تخصص القانون العام،قسم تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر3، 2014 /2015 ،ص194.

للأحزاب السياسية كالتمويل العمومي ، حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي، استعمال وسائل الإعلام العمومية ، التداول الديمقراطي في إطار أحكام الدستور وهذا ما جاء في نص المادة 58 من الدستور[1].

تكتسب الضوابط القضائية في مجال حرية تأسيس الأحزاب أهمية كبيرة، نظرا للدور المحوري الذي يؤديه القضاء في عملية تشكيل الأحزاب ومنح تراخيصها، وتميز الجهاز القضائي بحياده و استقلاليته ونزاهته، مما يضمن إصدار أحكام عادلة في هذا المجال.

تتمثل أولى هذه الضوابط في تكريس الحق في الطعن القضائي أمام الجهات المختصة، حيث نصت المادة 21 (الفقرة 4) [2] بوضوح على حق الأعضاء المؤسسين في اللجوء إلى مجلس الدولة للطعن في قرار رفض الترخيص بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب المزمع إنشاؤه، كما تضمن لهم أيضا حق الطعن أمام المجلس ذاته في حال رفضت الإدارة التصريح بالتأسيس،علاوة على ذلك منحت المادة 33 [3] المؤسسين حق اللجوء إلى القضاء الإداري للطعن في قرار رفض اعتماد حزبهم، على أن يتم ذلك خلال مدة أقصاها شهران من تاريخ استلامهم قرار الرفض ؛ أما الضمانة الثانية فتتعلق بالجهة القضائية المختصة للنظر في هذه النزاعات، وذلك وفقا لما أقره دستور 1996 من إصلاحات على مستوى المنظومة القضائية، والتي شملت استحداث المحاكم الإدارية ومجلس الدولة باعتباره أعلى سلطة قضائية مختصة بالفصل في القضايا التي تكون الإدارة طرفا فيها.

المطلب الثاني:الآليات الرقابية للعملية الإنتخابية في الجزائر.

أدخل المشرع الانتخابي وكذا المؤسس الدستوري آليات جديدة على مسألة تنظيم الانتخابات تحت ضغط المطالب الجماهيرية والمعارضة المطالبة باصلاحات شاملة[4] ،حاولت الحكومة الجزائرية تقديم مجموعة من الضمانات وهو ما سنتناوله في الفرع الأول السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات و الرقابة القضائية والفرع الثاني الرقابة الدولية على العملية الإنتخابية

[1] دستور الجزائر2020،المرجع نفسه.
[2] القانون العضوي 04/12،المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] محمد صغير سعداوي ، المرجع نفسه،ص16.

الفرع الأول: السلطة الوطنية والرقابة القانونية

تعد كل من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والمجلس الدستوري والمحكمة الدستورية هيئات دستورية تضطلع بدور أساسي في ضمان تنظيم و نزاهة العملية الانتخابية في الجزائر، من خلال مراقبة صحة النتائج والفصل في الطعون .

أولا:السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يعد إنشاء السلطة المستقلة قفزة نوعية من الناحية القانونية والسياسية على حد سواء، حيث جاءت هذه السلطة في ظرف استثنائي تمر به الدولة ومؤسساتها وأوكلت لها مهمة إدارة العملية الانتخابية بدلا عن الجهات الإدارية المختلفة ، بالإضافة إلى تقاسم العديد من الصلاحيات مع المجلس الدستوري باعتباره شريكا في العملية الإنتخابية في بعض مراحلها[1].

عرفها القانون بقوله:" تنشأ سلطة وطنية مستقلة للانتخابات تمارس مهامها دون تحيز، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال الإداري والمالي، تدعى في صلب النص "السلطة المستقلة"[2]

المتفحص لأحكام القانون العضوي رقم 01/21 يستشف أن السلطة المستقلة تضطلع بعدة مهام في مجال الانتخابات وأهمها تجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي للتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة ،وفي سبيل تحقيق هذا تحتكم السلطة المستقلة لمبدأ سيادة الشعب عن طريق انتخابات حرة شفافة تعددية نزيهة تعبر عن إرادة الشعب واختياره الحقيقي ،كما تضمن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية للانتخاب حق التصويت بحرية وبدو ن أي تمييز أو تحيز؛ ناهيك على جملة من المهام نلخصها في النقاط التالي:

أ– إعداد الإشراف على مجموع العمليات الانتخابية و الإستفتائية.

ب– التحسيس في مجال الانتخابات، ونشر ثقافة الانتخاب.

ج– ضمان حماية البيانات الشخصية للناخبين والمترشحين.

د– مسك البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة والقوائم الانتخابية وتحيينها بصفة مستمرة ودورية.

هـ– توفير الوثائق والمعدات الانتخابية الضرورية لإجراء العمليات الانتخابية والاستفتائية

[1] بولرباح العلاية، "السلطة المستقلة للإنتخابات كآلية مستحدثة لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر"، **المعيار**، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي ، تيسمسيلت، العدد الثاني ،جوان 2020، ص02.

[2] القانون العضوي رقم 01/21 المرجع نفسه.

و– مراقبة تمويل الحملات الانتخابية والسهر على مطابقتها للقوانين السارية المفعول.

ز– الإشراف على عملية سير الانتخابات.

ح– الإشراف على عملية فرز الأصوات.

ط– إعلان النتائج الأولية للانتخابات.

ي– إعداد التقرير الخاص بالعملية الانتخابية[1].

و بذلك أصبحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات صاحبة الاختصاص الأصيل في مجال الانتخابات حيث تتمتع بصلاحيات واسعة تتنوع من عامة وخاصة أي قبل الاقتراع وأثناءه وبعده.

ثانيا:الرقابة القانونية (المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري) :حرص المؤسس الدستوري على تطوير تجربة المجلس الدستوري في مختلف اختصاصاته ، بما فيها اختصاصه كقاضي انتخابات، وذلك بمناسبة كل تعديل دستوري، مما يترجم الرغبة الصادقة في تحسين النظام الرقابي الذي يضطلع به المجلس الدستوري[2]، لقد نص دستور 1996 على المجلس الدستوري في الباب المتعلق بالرقابة على أن "المؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة مكلفة بالتحقيق في تطابق العمل التشريعي والتنفيذي مع الدستور، وفي ظروف استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها" كما نصت المادة 163 من الدستور السالف للذكر على يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور. كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات الاستفتاء، وانتخاب رئيس الجمهورية، والانتخابات التشريعية، ويعلن نتائج هذه العمليات"[3].

بناء على الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات أسند الى المحكمة الإدارية النظر في الطعون المتعلقة بقوائم اعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيين، وفي الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية ، وكذا الطعون المتعلقة بالترشيح للانتخابات التشريعية ، كما أسند للمحكمة الدستورية الفصل في الطعون الخاصة بالنتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاء،

[1] القانون العضوي رقم 01/21 المرجع نفسه.

[2] مسعود شيهوب ، " المجلس الدستوري: قاضي انتخابات"، **المحكمة الدستورية**، الجزائر، العدد الأول ،2022، ص180.

[3] دستور الجزائر لسنة 1996 ،الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996 والمتعلق بنص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 ، ج.ر.ج.ج عدد 76 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996،ص30.

والطعون المتعلقة بالترشح للانتخابات الرئاسية وتلك المتعلقة بقرارات لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية؛ غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية بموجب الأمر رقم 21-01 السالف الذكر تمارس رقابة في مجال الطعون الانتخابية بعد إجراء العمليات الانتخابية وعند إعلان نتائجها ولا تمارس رقابة على الأعمال التمهيدية للعملية الانتخابية، أي بتعبير بعض الفقهاء أن رقابة المحكمة الدستورية تقتصر على الأفعال التي من شأنها التأثير في نتيجة الانتخاب في حالة استخدام وسائل مخالفة للقانون في الدعاية الانتخابية أو حدوث اضطرابات من شأنها التأثير على الجو العام للانتخابات أو الإخلال بالقواعد المنظمة لعملية التصويت كما تشمل رقابة المحكمة الدستورية إجراءات الفرز وإعلان النتيجة، أي أن المحكمة الدستورية يمتد اختصاصها الانتخابي إلى كل ما من شأنه التأثير في نتيجة الانتخابات.[1]

وعليه تحتل المحكمة الدستورية مكانة مرموقة كمؤسسة رقابية في النظام الدستوري الجزائري، والتي خولت لها صلاحيات واختصاصات مختلفة مست المجال الانتخابي الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعملية الاستفتاء، باعتبارها مكلفة أساسا باحترام الدستور وضمان سموه وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم خاصة حقهم في الانتخاب وضمان وصول الحكام لمناصبهم بطريقة شرعية تجسد من خلالها حرية المواطنين في اختيار ممثليهم، إن تكفل المحكمة الدستورية بمراقبة العملية الإنتخابية دليل على سلامة ومصداقية العملية الإنتخابية باعتبار أن المحكمة تتمتع بالاستقلالية والحياد فهما كفيلان لضمان انتخابات نزيهة وذات مصداقية تلقى القبول من طرف الناخبين، زودت المحكمة الدستورية بإجراءات رقابية عديدة على سير العملية الإنتخابية وهو من الأمور التي تؤدي الى نجاعة الدور الرقابي الذي تقوم به، صلاحيات المحكمة الدستورية في المجال الانتخابي كفيلة بتجسيد انتخابات ذات شرعية تلقى القبول من طرف الناخبين وتبعث فيهم الثقة بها[2]

الفرع الثاني:الرقابة الدولية بعد تعثر المسار الانتخابي وتعقد المشهد السياسي في البلاد

اقترح السيد اليمين زروال الاستعانة بمراقبين دوليين للإشراف على ملاحظة ومتابعة الانتخابات الرئاسية. وبعد التشاور مع مختلف الفاعلين السياسيين آنذاك، تم التوافق على هذا المقترح، وهو ما جرى تأكيده في المذكرة الرئاسية الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 1995، والتي

[1] رحاب شادية، " اختصاص المحكمة الدستورية في المادة الانتخابية"، **المحكمة الدستورية**، الأبيار الجزائر، العدد الأول ، 2023، ص 73،74.

[2] مريم بن صيفي، "دور المحكمة الدستورية في العملية الإنتخابية"، **الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد الأول ،مارس 2023، ص ص1116،1117

نصّت على أن "رئيس الدولة يدعم وجود ضمانات قوية تكفل نزاهة العملية الانتخابية". وقد شمل ذلك دعوة مراقبين دوليين من قبل الدولة، ممثلين في منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، واللجنة الأهلية الجزائرية ؛ وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 74%[1].

أتاحت الجزائر بمناسبة الانتخابات الرئاسية لعام 2004 الفرصة لحضور مراقبين دوليين يمثلون منظمات حكومية دولية، من بينهم مراقبو جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الإفريقي ؛ غير أنها لم تفسح المجال لمراقبين من منظمات غير حكومية إلا في وقت لاحق، وذلك خلال الانتخابات التشريعية التي أجريت في ماي 2012 ، وفي هذا السياق وجهت الجزائر دعوات لعدد كبير من المراقبين الدوليين، شملت 120 مراقبا من الاتحاد الأوروبي، و200 مراقب من الاتحاد الإفريقي، و100 مراقب من جامعة الدول العربية، و10 مراقبين من الأمم المتحدة، و20 مراقبا من منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى وفد من المعهد الديمقراطي، في المقابل اعتذر معهد كارتر عن قبول الدعوة التي وجهت إليه، معللا ذلك بتأخرها واكتفى بإيفاد ممثلة واحدة ضمن بعثة المعهد الديمقراطي الأمريكي.[2]

المطلب الثالث :مظاهر إصلاح النظام الإنتخابي وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر

تكمن علاقة الإصلاح الانتخابي بالمشاركة السياسية، في أن الانتخابات تعطي الشرعية للهيئات المنتخبة لممارسة السلطة و حق إصدار الأنظمة و التشريعات القانونية و الدستورية التي تراها مناسبة و ضرورية لتنظيم المجتمع، وتفتح المجال للمراقبة ومتابعة عمل الهيئات المنتخبة محليا ووطنيا للتأكد من مدى تطبيقهم للأفكار التي عرضها أمام المواطنين الذين انتخبوهم، ومن ثم تهدف العملية الانتخابية بالدرجة الأولى إلى إيجاد قيادات وطنية و محلية[3].

[1] سليمان الغويل،الإنتخابات والديمقراطية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003 ،ص 249.

[2] فتحي معيفي، الحوكمة الانتخابية و دورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ،القانون العام،تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2012 /2013 ،ص79

[3] سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988 ،ص 183.

الفرع الأول:مظاهر إصلاح النظام الإنتخابي

قد حرص المشرع الدستوري في التعديل الآخير ، على حماية مبدأ حرية الشعب و اضفاء المشروعية على ممارسة السلطات، وتكريس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات دورية، حرة ونزيهة، ومن بين مظاهر إصلاح النظام الانتخابي نذكر[1]:

أولا:الشفافية في العملية الإنتخابية :يتطلب هذا وضوح العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية، مما يضمن الإلمام بجميع مراحل وإجراءات الانتخابات، بدءا من دعوة الناخبين وصولا إلى إعلان النتائج النهائية من قبل المحكمة الدستورية ؛ ويسهم ذلك في توفير معلومات دقيقة وكاملة في الوقت المناسب، مما يساعد المعنيين على اتخاذ القرارات والإجراءات الضرورية لحماية مصالحهم، كما يتيح إمكانية رصد أي تصرفات تخل بنزاهة العملية الانتخابية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تبني نظام انتخابي يحد من الفساد الانتخابي، واعتماد تشريعات واضحة تكفل لكل طرف معرفة حقوقه وضماناته، بهدف التصدي لأي محاولات قد تمس بمصداقية وشفافية الانتخابات.[2]

ثانيا:تبني نظام القائمة المفتوحة: يعتبر نظام التصويت النسبي المفتوح مع التصويت التفضيلي أكثر تعبيرا عن الديمقراطية مقارنة بنظام التصويت النسبي المغلق، في هذا النظام يتمكن الناخبون من التصويت لقائمة معينة مع اختيار المرشح أو المرشحين الذين يرغبون في تمثيلهم في المجالس التشريعية وفقا لإرادتهم الشخصية وليس وفقا لتوجيهات الحزب، كما يلغي الصراعات الداخلية داخل القائمة من أجل الحصول على المراكز الأولى أو التأكد من وجود المرشحين الأوائل مما يمنح المرشحين اللاحقين فرصة متساوية للفوز بمقعد نيابي بناء على مبدأ المساواة،في هذا النظام يعتمد الفوز على قدرة المرشح على إقناع ناخبي الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها،دون أي تمييز بين المرشحين إلا بقدرتهم على التأثير والإقناع،بالإضافة إلى ذلك يحد هذا النظام من استخدام

[1] جلول حيدور،"ضمان شفافية ونزاهة الإنتخابات على ضوء الأمر 01/21المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات"،**المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد الأول ،مارس 2022، ص 242.

[2] فيروز طواهر، النظام الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة السياسية –الانتخابات التشريعية 2021 م–، مذكرة ماستر،تخصص القانون العام،قسم تنظيم سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2021 /2022 ،ص 43.

الأموال والموارد المالية للتأثير على ترتيب المرشحين ضمن القوائم الانتخابية مما يجعل التنافس بين مرشحي القائمة يعتمد على الشفافية والنزاهة.[1]

ثالثا: وضوح التشريعات المتعلقة بقانون الانتخابات: المشرع الجزائري من خلال القانون العضوي 01-21 المتعلق بالانتخابات، قد وفر حد كبير من التنظيم للعملية الانتخابية ، ضمن قيام مؤسسات الدولة المبنية على الشفافية و الحكامة السياسية؛ قد كفل المشرع الجزائري عملية التصويت بإطار قانوني ساهم في تراجع جميع الانتقادات التي وجهت للقانون العضوي للانتخابات في السنوات السابقة، خاصة ما تعلق بمرحلة التصويت اذ اقر تحقيق المبادئ السياسية المتعلقة بعملية التصويت ابتداءا من مبدأ شخصية التصويت، ومبدأ حرية التصويت، ومبدأ الحياد، كما قرر جملة من الإجراءات متعلقة بالعملية وقيودها تتعلق بالسير الحسن لها، كما نظم اهم اختصاصات المشرف المباشر للعملية وهو مكتب التصويت والأعضاء المكونين له، وهذا ما يحقق امن قانوني لحق المنتخبين[2].

الفرع الثاني:أزمة المشاركة السياسية في الجزائر

يبقى موضوع أزمة المشاركة السياسية من أهم الأزمات التي تعيشها الجزائر في كل المواعيد الانتخابية وعائقا حقيقيا أمام تجسيد معالم الحكم الراشد، وقصور واضحا في سير العملية التنموية الشاملة بشكل عام[3] ، لقد تولدت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي:

أ- أزمة المشاركة السياسية تنشئ نتيجة تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا لوضع الصفوة عراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة.

ب- أزمة المشاركة السياسية في الجزائر هي نتيجة ضعف وعي المواطنين بالمشاركة في الانتخابات من جهة و انعدام الثقة في المنتخب من جهة ثانية.

---

[1] نفس المرجع نفسه ،ص44.

[2] عبد القادر إيدابير، "النظام القانوني لعملية التصويت وفق القانون العضوي 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات" ، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، جامعة امين العقال الحاج موسى اق خموك ، تامنغاست، العدد الأول ،نوفمبر 2024، ص92.

[3] الرجوع لموقع المركز الديمقراطي العربي، مقال الكرتوني، بعنوان " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب"، تاريخ نشر 17 أفريل 2017 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/10 على الساعة 10:00 على الوصلة https://democraticac.de/?p=45683

ج– من مظاهر أزمة مشاركة السياسية هو عزوف الجزائريين عن الانتخاب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر لاسيما التشريعية منها[1].

د– الإعتقاد السائد بأن المشاركة في الإنتخابات في ظل النظام القائم لا يقدم ولا يؤخر شيئا.

هـ– التزوير بمعتقده القديم لم يعد هو العامل الأساسي في حسم نتائج الانتخابات ذلك لأن السلطة في الجزائر دجنت الساحة السياسية كما تريد طيلة سنوات الى حد يمكنها مخاطبة السحب الانتخابية أمطري حيث شئتي سيأتيني خراجك.

و– العزوف الإنتخابي بحد ذاته يعكس الطموح في التغيير السياسي رغم اختلاطه باليأس من حدوثه في المنظور القريب[2].

المبحث الثالث: المشاركة السياسية في الجزائر ما بين التحديات و رئاسيات 2024

برزت خلال الإنتخابات الرئاسية في الجزائر لسنة 2024 العديد من التساؤلات حول كيفية تأثير التعديلات التشريعية والإجراءات الإنتخابية على المشاركة السياسية ومدى مساهمتها في تعزيز الثقة أو إضعافها في العملية الإنتخابية ، خاصة في ظل التحديات التي شهدتها البلاد وللإجابة على هذا التساؤل سنستعرض تحديات المشاركة السياسية المصاحبة لرئاسيات2024 كمطلب الأول أما في المطلب الثاني رئاسيات الجزائر 2024 وختاما في المطلب الثالث النتائج المستوحاة من رئاسيات 2024.

المطلب الأول: تحديات المشاركة السياسية المصاحبة لرئاسيات 2024

تدني نسب المشاركة السياسية في الجزائر سواءا خلال مختلف الاستحقاقات الإنتخابية أو من خلال الممارسات السياسية اليومية ، لا تعزو لسبب بعينه بل هناك العديد من العوامل تتداخل لتشكل ما يعرف بأزمة المشاركة السياسية والتي تتمحور في الفرع الأول التحديات السياسية وفي الرفع الثاني التحديات الإقتصادية والإجتماعية[3].

---

[1] نفس المرجع نفسه.

[2] قندوز عبد القادر وأخرون، "واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها" ، **الرائد في الدراسات السياسية** ، جامعة إبن خلدون، تيارت، العدد الثاني ،جوان 2022، ص86.

[3] ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية2007 " ، **التواصل** ، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد عشرون ،ديسمبر 2007، ص86

الفرع الأول:التحديات السياسية

شهدت الفترة الأخيرة تفشيا واسعا للفساد السياسي، حيث هيمن على المشهد رغم التناقضات الفكرية، مع تشكيل أحزاب موالية لتحقيق أهداف النظام وقد عمل النظام لعقود على ترسيخ هذا الوضع المتدهور مما أدى إلى فقدان المصداقية والشفافية وخسارة ثقة المواطنين ؛كما ساهمت سياسات التحديث في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبعد حراك فبراير 2019 في تعميق الفجوة بين الشعب ومؤسسات الدولة، حيث فشلت في بناء مؤسسات قوية قادرة على استيعاب المطالب الاجتماعية أو تعزيز المشاركة السياسية ، وأظهرت أخر استطلاعات الرأي للبارومتر العربي أن أكثر من 75% من الجزائريين يثقون في مؤسسة الجيش، وحوالي 60% يتقون في مؤسسة الشرطة ولكن أقل فقط من 40% يثقون في الحكومة والقضاء، أما البرلمان الذي يمثل أهم مؤسسة تمثيلية في البلاد والتي تمارس سلطتها باسم الشعب والممثل له والمتحدثة باسمه فهي الأقل نسبة بـ 18% من ثقة المواطنين إلى جانب الأحزاب السياسية التي لم تحصل إلا على 14% التي كانت أهم الغائبين عن الحراك الشعبي هذا الأخير كشف عن ضعف القواعد الشعبية للأحزاب وفقدانها المصداقية[1].

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

على مدى عقدين من الزمن اعتمد النظام في الجزائر على سياسة تهدئة المجتمع وشراء السلم الاجتماعي عبر وسائل الإعلام والأحزاب الموالية ما نتج عنه إضعاف إرادة الشعب من خلال تفشي الفساد المالي والإداري ، تفاقمت الأوضاع بسبب انخفاض أسعار النفط منذ 2014 واستمرار هذا التراجع حتى 2020 مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات ؛ مما زاد الطين بلة جائحة كورونا وتراجع احتياطيات العملة الصعبة وتوقف المشاريع الكبرى وتقليص التوظيف هذا ما أثر بشكل كبير على المواطنين خاصة الشباب، شهد الاقتصاد الجزائري صدمة عنيفة بسبب تمخض عنها عجز قياسي في الميزانية بلغ 22 مليار دولار عام 2021 ؛ واجهت الحكومة تحديات كبيرة أدت إلى تقليص الإنفاق الحكومي بنسبة النصف تقريبا، وتجميد مشاريع في عدة قطاعات وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، مما أضعف

[1] الرجوع لموقع المركز الديمقراطي العربي، مقال الكرتوني، بعنوان " تحليل الأزمة الجزائرية 2019 من خلال إقتراب الجماعة"، تاريخ نشر 28 يناير 2020 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/21 على الساعة 15:12 على الوصلة https://democraticac.de/?p=64673

القدرة الشرائية للمواطنين كما انهارت قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية حيث بلغ سعره 134 دينارا للدولار و160 دينارا لليورو، مع توقعات بتراجع إضافي بنسبة 5% سنوياً خلال السنوات المقبلة[1].

المطلب الثاني: رئاسيات الجزائر 2024

صنفت الانتخابات الرئاسية لعام 2024 في الجزائر حدثا محوريا في السياق السياسي والتاريخي للبلاد، بعد سنوات من الحراك الشعبي والتغيرات السياسية الكبيرة التي تبعت استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2019 جاءت هذه الانتخابات في وقت حرج للدولة الجزائرية بفعل التغييرات في المشهد السياسي، مع بروز مطالب بإصلاحات سياسية و إقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الأول: المشاركة الحزبية في رئاسيات 2024

شهدت هذه الانتخابات أقل عدد من المرشحين منذ أول انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر عام 1995، حيث تنافس فيها مرشحان فقط يمثلان حزبين سياسيين: عبد العالي حساني شريف عن حركة مجتمع السلم ذات التوجه الإسلامي المحافظ، ويوسف أوشيش عن جبهة القوى الاشتراكية ، أما الرئيس المنتهية ولايته عبد المجيد تبون فقد ترشح كمستقل، وهو نهج اتبعه جميع الرؤساء الفائزين منذ 1995 والذين حظوا بدعم ضمني من الجيش وبيروقراطية الدولة ، كما حظي تبون بدعم أربعة أحزاب قدمت مرشحين في انتخابات 2019 بالإضافة إلى حزب جبهة التحرير الوطني و14 حزبا آخر، شكلوا تكتلا لدعم برنامجه السياسي والاقتصادي.

شاركت حركة مجتمع السلم سابقا في انتخابات 1995 بمرشحها الراحل محفوظ نحناح عادت للمنافسة مرة أخرى وتعد حركة مجتمع السلم الحزب المعارض الوحيد في البرلمان الحالي ؛ بينما سبق لجبهة القوى الاشتراكية أن رشحت زعيمها الراحل حسين آيت أحمد في انتخابات 1999 قبل أن ينسحب احتجاجا على ما اعتبره تزويرا لصالح مرشح الجيش آنذاك و قاطعت جبهة القوى الاشتراكية الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 والبرلمانية لسنة 2021 مشيرة إلى عدم تحقيق مطالب الحراك الشعبي وغياب الشروط اللازمة لانتخابات نزيهة ، وقد فاجأ ترشح أمينها

[1] الرجوع لموقع جريدة العرب ، مقال الكرتوني، بعنوان " الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة"، تاريخ نشر 14 جويلية 2021 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/21 على الساعة 16:30 على الوصلة https://alarab.co.uk

العام لهذه الانتخابات الكثيرين وهذا مرده للتغييرات القيادية داخل الحزب والتحولات السياسية الداخلية، بالإضافة إلى مخاوف الحزب من فقدان مكانته الرمزية في المشهد السياسي[1]

الفرع الثاني: نتائج الانتخابات وتفاعلاتها

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في الجزائر فوز الرئيس عبد المجيد تبون بولاية رئاسية ثانية بعد حصوله على 84.30% من الأصوات، بينما حصل عبد العالي حساني شريف مرشح حركة مجتمع السلم على 9.56%، وحصل يوسف أوشيش مترشح جبهة القوى الاشتراكية على 6.14% ؛ وبلغ إجمالي الأصوات التي تم فرزها داخل الجزائر وخارجها 9 ملايين و 461 ألف و428 صوتا، منها 7 ملايين و976 ألف و291 صوتا لصالح تبون ، كما هو مبين في الجدول أدناه[2].

المترشح	عدد الأصوات المعبر عنها	النسبة المئوية
تبون عبد المجيد	7.976.291	%84.30
حساني شريف عبد العالي	904.642	%9.56
أوشيش يوسف	580.495	%6.14

جدول يوضح عدد الأصوات والنسبة المئوية المتحصل عليها كل مترشح لرئاسيات 07 سبتمبر 2024 بالجزائر.

المصدر: جدول من إنجاز الطالب بناءا على معطيات الجريدة الرسمية إعلان رقم09/إ.م.د/24 ،المؤرخ في 14 سبتمبر 2024، يتصمن النتائج النهائية لإنتخاب رئيس الجمهورية ، ج.ر.ج.ج عدد 63 المؤرخ في 15 سبتمبر 2024 .[3]

[1] الرجوع لموقع المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، مقال الكرتوني، بعنوان " الإنتخابات الرئاسية في الجزائر:قراءة في السياقات والنتائج"، تاريخ نشر 12 سبتمبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/11 على الساعة 18:10 على الوصلة https:// dohainstitute.org

[2] الرجوع لموقع الشارع السياسي، مقال الكرتوني، بعنوان " الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2024: قراءة في النتائج والتحديات"، تاريخ نشر 31 أكتوبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/20 على الساعة 22:00 على الوصلة https://politicalstreet.org

[3] إعلان رقم09/إ.م.د/24 ،المؤرخ في 14 سبتمبر 2024، يتصمن النتائج النهائية لإنتخاب رئيس الجمهورية ، ج.ر.ج.ج عدد 63 المؤرخ في 15 سبتمبر 2024 .

واللافت أكثر في هذه الانتخابات هو النسبة الكبيرة للممتنعين عن التصويت أو المصوتين بالورقة البيضاء، ويمكن تفسير الامتناع عن التصويت بقناعة الناخبين أن الفوز كان سيؤول في كل الأحوال إلى الرئيس المنتهية ولايته، خاصة أن منافسيه لم يكونا بالوزن السياسي الذي يسمح لهما بمنازعته الرئاسة، لكن ارتفاع التصويت بالورقة البيضاء يعد شكلا من أشكال المقاطعة مع التعبير عن فقدان الثقة بالمؤسسات وبالعملية السياسية في البلاد، رغم أن الرئيس تبون أكد مرارا أن الثقة استعيدت؛ بفضل "الإصلاحات الدستورية" التي أجراها بعد انتخابه في ولايته الأول،وبلغت الأرقام كانت المشاركة في الإنتخابات كما يلي:

عدد الناخبين المسجلين	24.351.551
عدد المصوتين	11.226.065
نسبة المشاركة	%46.10
عدد الأصوات الملغاة	1.764.637
عدد الأصوات المعبر عنها	9.641.428

جدول يمثل مشاركة الكتلة الناخبة في رئاسيات 07 سبتمبر 2024 بالجزائر

المصدر: جدول من إنجاز الطالب بناءا على معطيات الجريدة الرسمية[1]

أعلنت حملة المرشح عبد العالي حساني شريف عن وجود انتهاكات خلال العملية الانتخابية، مشيرة إلى ممارسات إدارية غير مقبولة من قبل الهيئة الانتخابية، مثل الضغط على مسؤولي مكاتب التصويت لتضخيم النتائج، وعدم تسليم محاضر الفرز لممثلي المرشحين، بالإضافة إلى التصويت الجماعي بالوكالة .

وفيما يتعلق بنسبة المشاركة أعلن رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات أن نسبة الإقبال بلغت 48.03% داخل الجزائر، بينما لم تتجاوز نسبة المشاركة بين الجزائريين المقيمين بالخارج .%19.57

المطلب الثالث: التشكيك في نتائج السلطة الوطنية لمراقبة الإنتخابات

يصطدم الاستحقاق الانتخابي الرئاسي في الجزائر بحملة تشكيك من بعض المقصين من خوض السباق، وسط اتهامات للسلطة الحالية بالتلاعب بمدى صدقية الحدث، من خلال التزوير

[1] إعلان رقم09/إ.م.د/24 ،المؤرخ في 14 سبتمبر 2024، المرجع نفسه.

المبكر لبيانات المرشحين[1] من جهة والتضارب في نسب المشاركة وعدد الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح.

الفرع الأول:المحكمة الدستورية لإنصاف المقصين

أصبحت قرارات السلطة المستقلة للانتخابات في الجزائر تثير ردود فعل سياسية ساخطة، إذ قدم مرشحان أقصيا من الترشح في الانتخابات الجزائرية للرئاسة التي جرت في السابع من سبتمبر 2024 ، طعونا لدى المحكمة الدستورية[2] ؛حيث تم توجيه أصابع الاتهام للسلطة المستقلة للانتخابات ، بعد ظهور بوادر فوضى وسوء تحكم في دراسة ملفات الترشح خاصة استمارات التزكية، ووصفوا نتائجها النهائية بالمهزلة ولذلك يعلقون آمالهم على المحكمة الدستورية لإنصافهم، وإنقاذ الاستحقاق من التزوير ومن فقدان المصداقية.

تقدم كل من المترشحين سعيدة نغزة وهي سيدة أعمال ومساعد وزير الداخلية السابق ورئيس حزب التحالف الجمهوري بلقاسم ساحلي بطعون إلى المحكمة الدستورية لإنصافهم ومراجعة ملفاتهم وفق مقتضيات القانون الإنتخابي، فيما أذعن آخرون للأمر الواقع وسلموا بالنتائج المعلن عنها ؛ وانضمت المرشحة المنسحبة رئيسة حزب العمال اليساري لويزة حنون إلى جبهة منتقدي ومتهمي السلطة، بعد عودتها بالتفصيل إلى الأسباب والدواعي التي دفعت حزبها إلى الانسحاب من سباق الانتخابات الرئاسية ومقاطعته، بالتذكير بأن المعطيات التي تحدثت عنها حينها حول "وجود نوايا لإقصائها من السباق"، لقد ثبتت الآن بعد تعمد اللجنة التلاعب بملفات الترشح وحصر قائمة المتنافسين في مرشحين فقط ينافسان مرشح السلطة.

بين اتهام الهيئة بالقصور والفشل في التنظيم والمراقبة الأولية، رغم أن العملية في بداياتها ويقتصر الأمر على عدد محدود من الملفات سواء المعلن عن استيفائها للشروط اللازمة أو تلك التي رفضت، وبين مرجح لدخول أكثر من تقرير أمام رئيس الهيئة تمهيدا لتفصيل مسار الانتخابات على مقاس معين، طرح المقصون تحديات عملية على رئيس الهيئة، مما يضع الهيئة والاستحقاق معا محل شكوك وارتياب، و يفاقم من نفور الشارع من العمل السياسي والانتخابي.

[1] الرجوع لموقع العرب، مقال الكرتوني، بعنوان "سلطة الانتخابات الجزائرية في قلب الاتهام بتزوير مبكر للاستحقاق الرئاسي"، تاريخ نشر 30 جويلية 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/24 على الساعة 22:00 على الوصلة https:// www.alarab.co.uk

[2] الرجوع لموقع العربي الجديد، مقال الكرتوني،بعنوان "طعون قضائية على قرارات سلطة الانتخابات الجزائرية عقب إقصاء مرشحين للرئاسة"، تاريخ نشر26جويلية 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/24 على الساعة 22:00 على الوصلة https:// www.alarab.co.uk

الفرع الثاني: تضخيم نتائج المشاركة من قبل السلطة المستقلة

في موقف غير مسبوق، أعلن المترشحون الثلاثة للانتخابات الرئاسية في الجزائر، بيما فيهم المترشح الفائز بنسبة 94 بالمائة عبد المجيد تبون وعبد العالي حساني شريف ويوسف أوشيش، في بيان مشترك لهم، رفضهم للنتائج الأولية المعلن من قبل رئيس السلطة الوطنية للانتخابات مُحَمَّد شرفي.

وورد في البيان إن مديريات المترشحين الثلاث: "تبلغ الرأي العام الوطني بضبابية وتناقض وغموض وتضارب الأرقام التي تم تسجيلها مع إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات".

وركز البيان على أربع نقاط هي "ضبابية وتناقض الأرقام المعلنة لنسب المشاركة؛ وتناقض الأرقام المعلنة من طرف رئيس السلطة مع مضمون محاضر فرز وتركيز الأصوات المسلمة من طرف اللجان الانتخابية البلدية والولائية ؛ وغموض بيان إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والذي غابت فيه جل المعطيات الأساسية التي يتناولها بيان إعلان النتائج كما جرت عليه العادة في كل الاستحقاقات الوطنية المهمة؛ والخلل المسجل في إعلان نسب كل مترشح"[1].

[1] الرجوع لموقع القدس العربي، مقال الكرتوني،بعنوان "صدمة في الجزائر المترشحون الثلاثة بينهم تبون يرفضون نتائج الرئاسيات ويهاجمون سلطة الانتخابات"، تاريخ نشر09 سبتمبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/20 على الساعة 23:15 على الوصلة https:// www. www.alquds.co.uk

في ختام هذا الفصل يتضح أن النظام الانتخابي الجزائري شهد تحولات كبيرة منذ الاستقلال، سعت من خلالها السلطات إلى ترسيخ الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية إذ مرت الجزائر بمراحل متعددة بدءا من الأحادية الحزبية وصولا إلى التعددية، مع إدخال إصلاحات دستورية وقانونية مثل تبني نظام القائمة المفتوحة، وتعزيز تمثيل الشباب والمرأة، وإنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ،ومع ذلك بقيت نسب المشاركة السياسية متدنية، خاصة في الانتخابات التشريعية والمحلية، مما يعكس أزمة ثقة عميقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية.

واجهت هذه الإصلاحات تحديات جوهرية، كالفساد السياسي، والانقسامات الداخلية داخل الأحزاب، والهيمنة المستمرة للنخب التقليدية على المشهد السياسي، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي زادت من عزوف المواطنين. كما كشفت الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 عن استمرار مظاهر الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية، رغم الجهود الرامية إلى تحسينها.

يتطلب تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر إصلاحات شاملة تتجاوز الإطار القانوني إلى بناء ثقافة سياسية قائمة على الشفافية ومكافحة الفساد، وتمكين الأحزاب من أداء دورها الحقيقي في تمثيل تطلعات الشعب. كما يظل تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام الحر، وخلق قنوات حوار فعالة بين الدولة والمواطنين، عاملا حاسما في استعادة الثقة وإرساء ديمقراطية تشاركية حقيقية. في هذا السياق، تبقى الانتخابات مجرد أداة ضمن منظومةٍ أوسع، تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لتحويلها إلى آلية فاعلة لتحقيق التغيير المنشود .

الخاتمة

تطرقنا في موضوعنا الموسوم بأثر الهندسة الانتخابية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر إلى جملة من المفاهيم المركزية ، انطلاقا من مفهوم الهندسة الانتخابية الذي يتمحور حول تأسيس وتصميم نظام انتخابي يتماشى وطبيعة التركيبة المجتمعية والظروف السياسية و مدخلات النظام السياسي، مرورا بمعايير وأشكال و دور الهندسة الانتخابية في إدارة العملية السياسية؛ وصولا إلى المفهوم المركزي الثاني في هذه الدراسة المتمحور حول المشاركة السياسية والذي استشفى لنا أنها تعبير عن الوعي السياسي والثقافي للمواطن وهي عملية طوعية مشروعة مستمرة ومنظمة يمارس بها المواطن حقه وواجبه في ديناميكية الحياة السياسية بواسطة آليات ووسائل متعددة ، لنصل في الأخير إلى أن العلاقة بين الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية هي علاقة تفاعلية عميقة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والمؤسساتية والسياسية والاجتماعية بما يجعل الهندسة الانتخابية أداة مركزية في إعادة تشكيل الفضاء السياسي وضمان فعاليته.

توصلت الدراسة من خلال الفرضيات المطروحة إلى الاستنتاجات التالية:

- تساهم الهندسة الانتخابية في الرفع من نسب المشاركة السياسية في الجزائر.

أكدت الدراسة أن التعديلات المتلاحقة للتشريعات الانتخابية في الجزائر كتبني نظام القائمة المفتوحة وفرض المناصفة بين الجنسين ،هي خطوات إيجابية نحو تعزيز الشفافية والتمثيل العادل،إلا أن هذه الإصلاحات لم تترجم في أرض الواقع للرفع من نسب المشاركة ، حيث بقيت الأرقام متدنية في الانتخابات التشريعية (22.99%) والمحلية (36.58%) والرئاسية (46.10%)، مما يشير إلى فجوة بين الإطار القانوني والممارسة الواقعية.

- وجود علاقة وثيقة بين الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية.

قد أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تأثير الأنظمة الانتخابية الظاهر بشكل رئيسي في مستوى المشاركة السياسية ، فتحديد القوى الفاعلة وتهميش أخرى سيؤثر حتما على المشهد السياسي والممارسة الديمقراطية ، وكلما اعتمدت الأنظمة الانتخابية معايير التداول السلمي للسلطة ،وتجنب إقصاء القوى السياسية كلما اتجه النظام السياسي نحو الاستقرار والشرعية والمصداقية والرفع من نسب المشاركة السياسية .

- وضع مجموعة من الضمانات القانونية والسياسية هي السبب الحقيقي لتشجيع المشاركة السياسية في الجزائر.

أظهرت التجربة الجزائرية أن الإصلاحات القانونية التي عرفها المجال الحزبي و الانتخابي وحدها غير كافية دون مواكبتها بحوكمة مؤسساتية فعالة وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية مثل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وتفعيل آليات المسائلة الشعبية.

إقتراحات الدراسة:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، تقترح هذه الدراسة جملة من التوصيات الجوهرية:

أولا:تعزيز النزاهة والشفافية الانتخابية :من خلال اعتماد آليات حديثة كالتصويت الرقمي، والإفصاح العلني عن نتائج مراكز الاقتراع، مع ضمان حضور هيئات رقابية محايدة، دولية ومحلية، في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

ثانيا: إعادة هيكلة المشهد الحزبي : وذلك بفتح المجال أمام القوى السياسية الناشئة عبر تمويل منصف وخاضع للرقابة، مع تشجيعها على صياغة برامج واقعية تستجيب لانشغالات المواطنين وتبتعد عن التموقعات الفئوية والضيقة.

ثالثا: تشجيع انخراط الشباب في الشأن السياسي :من خلال تخصيص حصص تمثيلية لفئة الشباب ضمن المجالس المنتخبة، وتكثيف الحملات التحسيسية التي تظهر دور المشاركة السياسية في إحداث التغيير وصناعة القرار.

رابعا:ترسيخ الوعي الديمقراطي : عن طريق دمج مفاهيم التربية على المواطنة في المنظومة التعليمية، واستثمار وسائل الإعلام لتقريب المفاهيم الدستورية والانتخابية من المواطن وتعزيز ثقته في المؤسسات.

الطريق نحو ديمقراطية حقيقية في الجزائر يمر حتما عبر هندسة انتخابية متوازنة توفق بين الضمانات القانونية وتطلعات الشعب ، فالتحدي ليس في صياغة القوانين فحسب بل في جعلها أداة لتحقيق الإرادة الشعبية بعيدا عن الإستقطابات الضيقة ومصالح النخب، الانتخابات تصبح مرآة صادقة لإرادة المواطن وليس طقسا شكليا، يمكن للجزائر أن تبني نظاما سياسيا يستند إلى شرعية دائمة ، قوامها العدل والمساواة والثقة المتبادلة.

ختاما فإن هذه الدراسة تمثل مساهمة أولية في فتح النقاش العلمي حول هذا الموضوع الهام، وتبقى الحاجة قائمة إلى المزيد من الدراسات الميدانية المقارنة لفهم التحولات العميقة التي تشهدها المشاركة السياسية في الجزائر ودور النظم الانتخابية في تشكيلها.

الملاحق

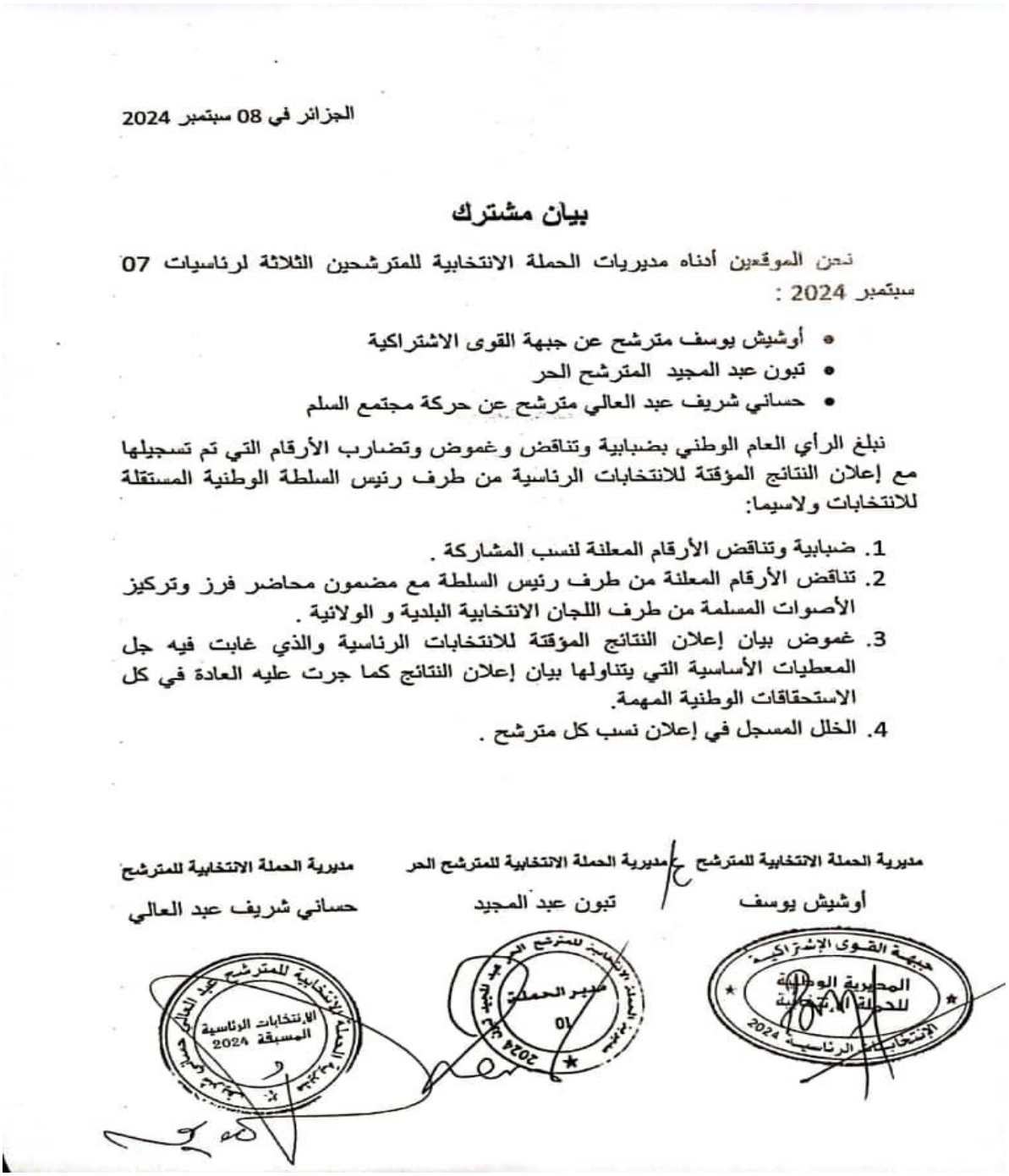

الجزائر في 08 سبتمبر 2024

بيان مشترك

نحن الموقعين أدناه مديريات الحملة الانتخابية للمترشحين الثلاثة لرئاسيات 07 سبتمبر 2024 :

- أوشيش يوسف مترشح عن جبهة القوى الاشتراكية
- تبون عبد المجيد المترشح الحر
- حساني شريف عبد العالي مترشح عن حركة مجتمع السلم

نبلغ الرأي العام الوطني بضبابية وتناقض وغموض وتضارب الأرقام التي تم تسجيلها مع إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ولاسيما:

1. ضبابية وتناقض الأرقام المعلنة لنسب المشاركة .
2. تناقض الأرقام المعلنة من طرف رئيس السلطة مع مضمون محاضر فرز وتركيز الأصوات المسلمة من طرف اللجان الانتخابية البلدية و الولائية .
3. غموض بيان إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والذي غابت فيه جل المعطيات الأساسية التي يتناولها بيان إعلان النتائج كما جرت عليه العادة في كل الاستحقاقات الوطنية المهمة.
4. الخلل المسجل في إعلان نسب كل مترشح .

مديرية الحملة الانتخابية للمترشح أوشيش يوسف

مديرية الحملة الانتخابية للمترشح الحر تبون عبد المجيد

مديرية الحملة الانتخابية للمترشح حساني شريف عبد العالي

بيـان مشـترك لمـدراء الحملـة الانتخابيـة لمترشـحي رئاسـيات الجزائـر سـبتمبر 2024[1]

[1] الرجوع لموقع الإذاعة الجزائرية، مقال الكرتوني،بعنوان "بيان مشترك لمديريات الحملة الانتخابية للمترشحين الثلاثة لرئاسيات 07 سبتمبر 2024"، تاريخ نشر 08 سبتمبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/20 على الساعة 00:15 على الوصلة https://news.radioalgerie.dz/ar/node/51702

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التسلسل الهرمي للمشاركة السياسية عند ميلبراث	28
02	التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند راش و ألتوف	30

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسب المشاركة في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2024 ، و الإنتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2021 في الجزائر	63
02	تمثيل النساء في البرلمان الجزائري من 2012 الى 2021	66
03	عدد الأصوات والنسبة المئوية المتحصل عليها كل مترشح لرئاسيات 07 سبتمبر 2024 بالجزائر	78
04	مشاركة الكتلة الناخبة في رئاسيات 07 سبتمبر 2024 بالجزائر	79

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر

أولا: الدساتير:

1- دستور الجزائر لسنة 1989 ،الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989 والمتعلق بنص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989 ، ج.ر. العدد 09 المؤرخ في 01 مارس 1989.

2- دستور الجزائر لسنة 1996 ،الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996 والمتعلق بنص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 ، ج.ر.ج.ج عدد 76 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996.

3- دستور الجزائر لسنة 2020 ،الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020 والمتعلق بنص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمر سنة 2020، ج.ر.ج.ج العدد 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

ثانيا: القوانين العضوية:

1- القانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 16ذي الحجة 1424 الموافق 07 فيفري 2004 ،يعدل ويتمم الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق 06 مارس 1997 ،يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات،ج.ر.ج.ج،العدد 09،الصادر 20 ذي الحجة 1424 الموافق 11 فبراير 2004.

2- القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012،يتعلق بالأحزاب السياسية ،ج.ر.ج.ج،العدد 02،الصادر 21 صفر 1433 الموافق 15 يناير 2012.

3- القانون العضوي رقم 16- 10المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 ،يتعلق بنظام الانتخابات. ،ج.ر.ج.ج،العدد 50،الصادر 25 ذو القعدة 1437 الموافق 28 غشت2016.

ثالثا:الأوامر:

1- الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق 06 مارس 1997 ،يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات،ج.ر.ج.ج،العدد 12،الصادر 27 شوال 1417 الموافق 06 مارس 1997.

2- الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق 10 مارس 2021 ، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات،ج.ر.ج.ج،العدد 17،الصادر 26 رجب 1442 الموافق 10 مارس 2021.

رابعا: الإعلان الدستوري:

1- إعلان المجلس الدستوري رقم01 المؤرخ في 12 ذي القعدة 142 الموافق 23 يونيو2021،المتضمن النتائج النهائية لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،ج.ر.ج.ج، العدد 51،الصادر في 18 ذي القعدة 142 الموافق ل 29 يونيو2021.

2- إعلان المجلس الدستوري رقم09، المؤرخ في 10 ربيع الأول 1446الموافق 14 سبتمبر2024،المتضمن النتائج النهائية لإنتخاب رئيس الجمهورية،،ج.ر.ج.ج، العدد 63،الصادر في 11 ربيع الأول 1446الموافق 15 سبتمبر2024.

2-المراجع باللغة العربية

أولا:الموسوعات:

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، بدون سنة، ولا طبعة، ص397.

2- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا ط1 ، ص 395.

ثانيا:الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم إبراش،علم الإجتماع السياسي،دار الشروق للنشر والتوزيع ،القاهرة،1998.

2- أحمد فؤاد علي، وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 ،2017 .

3- احمد وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000.

4- إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات، المجتمع و السياسة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،2003 .

5- أندرو رونولدز،و أخرون: أشكال النظم الانتخابية،ترجمة:أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ،السويد،2008.

6- أنور أحمد رسلان، المشروعية والرقابة القضائية،دار النهضة العربية،القاهرة، 1997.

7- بوحينة قوي وأخرون،الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة ، عمان:دار الراية للنشر والتوزيع،2011.

8- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2004 .

9- جمال أبو شنب، الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1998.

10- حسين سلمان سكر، ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة وتأثيرها في شرعية السلطة ، منشورات زين الحقوقية، بيروت،الطبعة الأولى،2019.

11- حسين علوان البيج، المشاركة السياسية(الأهمية،الأنماط،الأبعاد)،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،ألمانيا بريل،2020.

12- حمد صغير سعداوي، السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022.

13- خليل الهندي وأنطوان الناشف، المجلس الدستوري في لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان، 1998 .

14- رفائيل لوبيز-بنتور، أجهزة إدارة الإنتخابات مؤسسات لإدارة الحكم ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تطوير السياسات،نيويورك،2000.

15- روت مكي، الإعلام والسياسة -وسائل الاتصال والمشاركة السياسية -، عالم الكتب، القاهرة ، ط01 ،2006.

16- الزيات السيد عبد الحليم،التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،2002.

17- سعاد الشرقاوي،عبد الله ناصف، نظم الإنتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة،القاهرة،ط1 ،1994.

18- سعد مظلوم العبدلي ، الإنتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها،دار دجلة ناشرون وموزعون،الأردن،2009.

19- سعيد حمودة الحديدي،نظام الاشراف والرقابة على الانتخابات الرئاسية - دراسة مقارنة بين النظامين الدستوريين في مصر وفرنسا،دار النهضة العربية،القاهرة،2012.

20- سليمان الغويل،الإنتخابات والديمقراطية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، الطبعة الأولى،2003.

21- سليمان مُحَمَّد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة،1998.

22- سليمان مُحَمَّد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

23- سويم العزي، علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن،الطبعة الأولى ، 2010.

24- صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة بغداد،بغداد،1990.

25- طارق مُحَمَّد عبد الوهاب،سيكولوجية المشاركة السياسية،دراسة علم النفس السياسي في البيئة العربية،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،1999.

26- عبد الغفور أرم نجم الدين، إدارة العملية الإنتخابية في دول ما بعد النزاع،بيروت:منشورات زين الحقوقية،2017.

27- عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ،2006.

28- عبد الله صالح علي، الانتخابات كأسلوب ديمقراطي للتداول على السلطة، دار الكتب القانونية، مصر، 2011 .

29- علي الصاوي، إبراهيم محمود وآخرون، كيف تراقب الإنتخابات، الجمعية العربية للدراسات الربلمانية، مصر ،الإصدار الأول، ،2005.

30- فاروق عبد البر، دور مجلس الدولة في حماية الحقوق والحريات العامة، مطابع سجل العرب ،القاهرة ، الجزء الأول، 1988 .

31- فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، ترجمة:مُحَّد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، الطبعة الأولى،1998.

32- قزادري حياة ، الصحافة والسياسة، مؤسسة طاكسيج للنشر، الجزائر ،2008 .

33- مجيد خدراوي، الاتجاهات السياسية في العالم العربي:دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت،1972.

34- مُحَّد حمدان، دراسة في البرلمانية الأردنية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،الجزء1،2000.

35- مُحَّد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث ،القاهرة ، 1986 .

36- موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، دار النهار للطباعة والنشر ، بيروت، ط3، 1998.

37- وول ألن ، أندرو اليس، وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية، ترجمة: أيمن أيوب، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2006.

ثالثا:الأطروحات:

1- حريزي زكريا، المشاركة السياسية في الجزائر(1999-2014)، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ،تخصص العلم السياسية والعلاقات الدولية،قسم التنظيم السياسي والاداري،جامعة الجزائر3،الجزائر،2022/2021.

2- دكا فريدة ، الوضعية الاجتماعية للمرأة في الجزائر وانعكاساتها على المشاركة السياسية، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2،الجزائر،2010/2009.

3- رغد نصيف جاسم ، المشاركة السياسية الحزبية وطبيعة المجتمع العراقي ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد،2013 .

4- زهيرة بن علي،دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية -دراسة مقارنة-، رسالة دكتوراه(غير منشورة) ،تخصص القانون العام، قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2015/2014.

5- سليمان صالح الغويل ، حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الحقوق،كلية الحقوق،جامعة الإسكندرية،الإسكندرية،1996.

6- سمير كيم، دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية —حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،تخصص القانون العام، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-1-،باتنة، 2016.

7- علي مُحَّد، النظام الانتخابي ودوره في تفعيل مهام المجالس المنتخبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص قانون عام،قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان، تلمسان ،2016/2015.

8- كمال بلعسل، الإصلاحات المؤسساتية من منظور الهندسة الإنتخابية دراسة حالة الجزائر 2004-2014،رسالة دكتوراه(غير منشورة) ،تخصص الدراسات السياسية المقارنة،قسم التنظيم السياسي والإداري،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-03،الجزائر2020/2019.

9- مزغيش سومية، "الهندسة الانتخابية كآلية لتعزيز المشاركة السياسية خلال الإنتخابات التشريعية حالة الجزائر من2007 إلى غاية 2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير

منشورة)،تخصص القانون العام ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1،باتنة، 2022/2021.

رابعا:المذكرات:

1- بلمزوزي مبروكة،رحومة عفاف، دوافع انتماء المرأة للمجالس المحلية المنتخبة-دراسة إستطلاعية لإنتخابات 29نوفمبر 2012-،مذكرة ليسانس ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية ،كليةالحقوق والعلوم السياسية،2013/2012.

2- جمال حيرش و مُحَّد بن علية،النظام الانتخابي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر 1999 -2016 ، مذكرة ماستر ،تخصص القانون العام،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، 2016 /2017.

3- حسين حبيس، الشباب والانتخابات –دراسة في محددات العزوف الانتخابي- ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة سطيف 2 ،سطيف،2017/2016.

4- حورية بقدوري, المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر- دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بالجزائر،مذكرة الماجستير(غير منشورة)، تخصص علم الإجتماع السياسي ، قسم علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر ،الجزائر، 2007/2006.

5- رشيد لرقم، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2006/2005.

6- سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق ، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،قسم النظم السياسية و السياسات العامة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين ،بغداد،2009.

7- عبد المنعم دعدوعة، فاعلية التنظيم الدستوري على حرية تكوين الأحزاب السياسية " دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة آل البيت المفرق- الأردن، 2010/2009.

8- فاطمة بوليفة، أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الجزائر 2017/2012 ، مذكرة ماستر ،تخصص القانون العام،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2016 /2017.

9- فتحي معيفي، الحوكمة الانتخابية و دورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ،القانون العام،تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2012 /2013.

10- فيروز طواهر، النظام الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة السياسية -الانتخابات التشريعية 2021 م-، مذكرة ماستر،تخصص القانون العام،قسم تنظيم سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2021 /2022.

11- ناصر محمود شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،فلسطين، 2010.

12- نهال حاشي، النظام الانتخابي في الجزائر و أثره على العملية الديمقراطية، شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص الحقوق والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَّد بن أحمد، وهران،2015/2014.

13- وليد معروف،النظم الإنتخابية وأثرها على الأحراب السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر،تخصص القانون العام،قسم الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2020.

14- يوسف بن بزة، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، دراسة تقارير التنمية الإنسانية في العالم (2003-2008) مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص القانون العام،قسم الحقوق،كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة ، باتنة، 2010/2009.

خامسا:المقالات باللغة العربية

1- أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "، **الباحث**، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد أربعة ، سنة 2006 .

2- بوغازي عبد القادر، ا"لإدارة الجيدة للانتخابات كمدخل لإصلاح العمليات الانتخابية: دراسة حالة انتخابات الوطن العربي"، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** ،

مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد ،الجزائر،كليةالحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس،العدد الأول، جويلية 2019.

3- بولرباح العلاية، "السلطة المستقلة للإنتخابات كآلية مستحدثة لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر"، **المعيار**، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي ، تيسمسيلت، العدد الثاني ،جوان 2020.

4- بولقواسم ابتسام، "ضمانات الحياد في العملية الانتخابية"، **البحوث والدراسات القانونية**،جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة،الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد التاسع ،2018.

5- جلول حيدور،"ضمان شفافية ونزاهة الإنتخابات على ضوء الأمر 01/21المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات"،**المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد الأول ،مارس 2022.

6- جهيدة ركاش،إلياس قسايسية ، "النظام الانتخابي الجزائري بين محاولات الإصلاح ومحدودية المشاركة السياسية"، **المجلة الجزائرية للسياسة والأمن**، مخبر السياسة العامة والأمن الإقليمي للجزائر،الجزائر،العدد الأول،جانفي 2022.

7- خالد رجب وآخرون،"نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات(دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة)"،**مجلة العلوم السياسية**،جامعة بغداد كلية العلوم السياسية،بغداد،العدد ستة وأربعون،جوان2012.

8- خير الله سبهان عبد الله الجبوري، "الهندسة الانتخابية وتحسين الأداء البرلماني" ، **دراسات إقليمية**،جامعة الموصل،العراق، العدد أربعة وأربعون ،أفريل2020.

9- رابح لعروسي، " الإصلاح الحزبي في الجزائر مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم "، **المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، جامعة الجزائر3، الجزائر، ، العدد الثالث، ديسمبر2014.

10- رابح لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني"، **دفاتر السياسة والقانون**،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد السادس جانفي2012.

11- سليم قيرع،"تطور النظام الإنتخابي وانعكاسه على بناء المؤسسات"،**البحوث السياسية**، جامعة الجلفة، الجزائر،العدد الخامس،ديسمبر 2014.

12- سناء فؤاد عبد الله،"القيم السياسية والفلسفية للعملية الانتخابية"،**الديمقراطية**،مصر ،مؤسسة الاهرام، العدد تسع وثلاثون،جويلية2000.

13- رحاب شادية، " اختصاص المحكمة الدستورية في المادة الانتخابية"، المحكمة **الدستورية**، الأبيار الجزائر، العدد الأول ، 2023.

14- شمسة بوشنافة، " النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية" ،**دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدري مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ورقلة،الجزائر،العدد الخامس،أفريل 2011.

15- طارق عاشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام:2011تحليل للحالة الجزائرية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، لبنان، العدد السابع والثلاثون يناير2013.

16- عباس كفاح الحمداني،"الجزائر وحركات التغيير العربية"،**مجلة دراسات إقليمية**،جامعة الموصل،الموصل، العدد الثامن والعشرون ، 2012.

17- عبد الرزاق مختار،"الهندسة الإنتخابية للمراحل الإنتقالية:إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا"،**سياسات عربية**، العدد ثلاثون،بيروت ،لبنان، جانفي 2018.

18- عبد العالي عبد القادر ، "الإنتخابات في الجزائر بين الهندسة الإنتخابية والتعبئة السياسية ومخرجات الجودة الديمقراطية"،**المجلة الجزائرية للسياسة والأمن**،المجلد3، العدد الأول،2024.

19- عبد القادر عبد العالي ، "الهندسة الإنتخابية : الأهداف والإستراتيجيات،وعلاقتها بالنظم الساسية" ، **دفاتر السياسة والقانون**،العدد 10،جانفي 2014.

20- عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، **دراسات استراتيجية**، مركز البصرية للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد الثاني عشر ،سبتمبر 2010.

21- عبد القادر إيدابير، "النظام القانوني لعملية التصويت وفق القانون العضوي 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات" ، **الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، جامعة امين العقال الحاج موسى اق خموك ، تامنغاست، العدد الأول ،نوفمبر 2024.

22- عبد الله صالح،"الآليات الفاعلة لإدارة الانتخابات"،**الديمقراطية**،العدد تسع وسبعون،مؤسسة الاهرام،جويلية 2020.

23- عبير شيلغم، "الإنتخابات التشريعية في الجزائر2021:دراسة للواقع والنتائج"، **دفاتر المتوسط**، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد الثاني ،ديسمبر 2021.

24- فاطمة الزهراء يوسفي،"الهندسة الانتخابية ودورها في إدارة الانقسامات في جمهورية مالي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد العاشر، ماي 2018.

25- فريدة مزياني، "الرقابة على العملية الانتخابية" ، **المفكر**، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس ،2013.

26- قندوز عبد القادر وأخرون، "واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها" ، **الرائد في الدراسات السياسية** ، جامعة إبن خلدون، تيارت، العدد الثاني ،جوان 2022.

27- كسال عبد الوهاب،"محددات تعزيز المشاركة السياسية في العملية الإنتخابية"،**مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون الموطنين،سطيف، جامعة سطيف2، العدد الثاني،2021.

28- مُحَّد سعد،"الحزاب السياسية بين الدول المتقدمة والنامة"،**الديمقراطية**،العدد تسع وثلاثون،مصر،مؤسسة الاهرام،جويلية 2000.

29- مُحَّد لمين لعجال،"إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم" ، **العلوم الإنسانية** ،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر،العدد الثاني عشر،نوفمبر 2007.

30- مُحَّد نور السيد ،علي البصراتي، "دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية- مصر نموذجا-"، **علوم الإنسان والمجتمع**، العدد إثنى عشر ،نوفمبر 2014.

31- مريم بن صيفي، "دور المحكمة الدستورية في العملية الإنتخابية"، **الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد الأول ،مارس 2023.

32- مسعود شيهوب ، " المجلس الدستوري: قاضي انتخابات"، **المحكمة الدستورية** ، الجزائر، العدد الأول ،2022.

33- ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية2007 " ، **التواصل** ، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد عشرون ،ديسمبر 2007.

34- نبيل دريس، "مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،الجزائر ،جامعة الجزائر 3،العدد الثالث،ديسمبر 2013.

سادسا:الوثائق الإلكترونية

1- الرجوع لموقع الإذاعة الجزائرية، مقال الكرتوني،بعنوان "بيان مشترك لمديريات الحملة الانتخابية للمترشحين الثلاثة لرئاسيات 07 سبتمبر 2024"، تاريخ نشر 08 سبتمبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/20 على الساعة 00:15 على الوصلة. **https://news.radioalgerie.dz/ar/node/51702**

2- الرجوع لموقع الشارع السياسي، مقال الكرتوني، بعنوان " الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2024: قراءة في النتائج والتحديات"، تاريخ نشر 31 أكتوبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/20 على الساعة 22:00 على الوصلة **https://politicalstreet.org**.

3- الرجوع لموقع العرب، مقال الكرتوني، بعنوان "سلطة الانتخابات الجزائرية في قلب الاتهام بتزوير مبكر للاستحقاق الرئاسي"، تاريخ نشر 30 جويلية 2024 تم الإطلاع عليه

يوم:2025/03/24 على الساعة 22:00 على الوصلة https://www.alarab.co.uk.

4- الرجوع لموقع العربي الجديد، مقال الكرتوني،بعنوان "طعون قضائية على قرارات سلطة الانتخابات الجزائرية عقب إقصاء مرشحين للرئاسة"، تاريخ نشر26جويلية 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/24 على الساعة 22:00 على الوصل https://www.alaraby.co.uk

5- الرجوع لموقع المركز الديمقراطي العربي، مقال الكرتوني، بعنوان " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب"، تاريخ نشر 17 أفريل 2017 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/10 على الساعة 10:00 على الوصلة https://democraticac.de/?p=45683

6- الرجوع لموقع المركز الديمقراطي العربي، مقال الكرتوني، بعنوان " تحليل الأزمة الجزائرية 2019 من خلال إقتراب الجماعة"، تاريخ نشر 28 يناير 2020 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/21 على الساعة 15:12 على الوصلة https://democraticac.de/?p=64673

7- الرجوع لموقع المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، مقال الكرتوني، بعنوان " الإنتخابات الرئاسية في الجزائر:قراءة في السياقات والنتائج"، تاريخ نشر 12 سبتمبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/11 على الساعة 18:10 على الوصلة https://www.dohainstitute

8- الرجوع لموقع المعهد المصري للدراسات، مقال إلكتروني ،بعنوان" المشروعية الدستورية والتحول الديمقراطي" ،تاريخ نشر2019/12/29،تم الإطلاع عليه يوم: 2025/03/01،على الساعة 17:00 على الوصلة https://eipss-eg.org/%D8%A7.

9- الرجوع لموقع مركز دراسات الوحدة العربية، مقال الكرتوني، بعنوان "التعددية الحزبية في الجزائر:المسار والمخرجات"، تاريخ نشر 2019/09/20 إطلع عليه يوم :2025/02/24، على الساعة 22:15 على الوصلة: https://caus.org

10- الرجوع لموقع عمانيون ،مقال إلكتروني،بعنوان "معوقات المشاركة السياسية"،تاريخ النشر2022/09/14،تم الإطلاع عليه يوم2025/03/04 على الساعة 17:00،على الوصلة: https://www.ammonnews.net/article/706124

11- الرجوع لموقع مركز الأبحاث الفلسطيني، "دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي"،تاريخ النشر 2025/02/21،تم الاطلاع عليه يوم: يوم 2025/03/07 على الساعة 15:30، على الوصلة: https://www.prc.ps

12- الرجوع لموقع مركز دراسات الوحدة العربية،مقال الكتروني ، بعنوان"النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إدارة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة:الجزائر نموذجا"،تاريخ النشر2019/07/10،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/03/04 على الوصلة : https://caus.org.lb

13- الرجوع لموقع منتدى قالمة للعلوم السياسية،مقال الكتروني،بعنوان " السلوك الإنتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم الأنماط والفواعل" ،تاريخ نشر 2013/02/23 ، تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/07 على الساعة 17:00 ، على الوصلة: https://guelma.yoo7.com/t1959-topic/

14- الرجوع لموقع القدس العربي، مقال الكرتوني،بعنوان "صدمة في الجزائر المترشحون الثلاثة بينهم تبون يرفضون نتائج الرئاسيات ويهاجمون سلطة الانتخابات"، تاريخ نشر09 سبتمبر 2024 تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/20 على الساعة 23:15 على الوصلة https:// www. www.alquds.co.uk

15- الرجوع لموقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، بعنوان"الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021"،تاريخ النشر 23 أكتوبر2024،تم الإطلاع عليه يوم:2025/03/15 ،على الساعة 22:00على الوصلة https://ar.wikipedia.org/wiki

3- مراجع باللغة الجنبية

أولا: كتب باللغة الأجنبية

1- Daniel Gaxie, Explication du vote, un bilan des études électorales en France, édition Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris ,2eme édition, 1989

2- Pierre MARTIN, Les systèmes électoraux et les modes de scrutin,3 éme éd, Montchrestien, Paris, 2006

ثانيا: مقالات باللغة الأجنبية

1- Iyoka Otangela, Jean-Bedel,"Les élections dans la démocratie: tares et enjeu de l'ingénierie électorale en démocratie représentative",**Mouvements et Enjeux Sociaux**", Mannheimp, Allemagne,N°122,juin2022

2- Michel Le Breton, Dominique Lepelley, Vincent Merlin et Nicolas Sauger "Le scrutin binominal paritaire: un regard d'ingénierie électorale" , **Revue économique** , Vol 68n°6,paris, novembre 2017

3- Sartori. G. "Political Development and Political Engineeringin "**european journal of political research,**, Harvard University Press , Cambridge

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر والتقدير .....

الإهداء .....

مقدمة: ..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية..... **11**

المبحث الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للهندسة الإنتخابية 12

المطلب الأول : مفهوم الهندسة الإنتخابية L'ingénierie Electoral 12

الفرع الأول: تعريف الهندسة الإنتخابية: 12

الفرع الثاني: أهمية الهندسة الإنتخابية 14

المطلب الثاني : معايير و أشكال الهندسة الإنتخابية 15

الفرع الأول: معايير الهندسة الإنتخابية..... 15

الفرع الثاني : أشكال الهندسة الإنتخابية 16

المطلب الثالث: دور الهندسة الإنتخابية في إدارة العملية السياسية 18

الفرع الأول : الهندسة الإنتخابية أداة لتعزيز فعالية المجالس المنتخبة 18

الفرع الثاني: الهندسة الإنتخابية آلية لتعزيز الشرعية و الإستقرار 20

المبحث الثاني: ماهية المشاركة السياسية 21

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية 21

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية..... 22

الفرع الثاني: أهمية المشاركة السياسية..... 24

المطلب الثاني: آليات و مستويات المشاركة السياسية 25

الفرع الأول: آليات المشاركة السياسية 25

الفرع الثاني: مستويات المشاركة السياسية 28

المطلب الثالث: معوقات المشاركة السياسية..... 31

المبحث الثالث: العلاقة الوظيفية بين الهندسة الانتخابية والمشاركة السياسية 33

المطلب الأول: تأثير النظم الإنتخابية على المشاركة السياسية 33

الفرع الأول: تصميم الأنظمة الانتخابية والمشاركة السياسية 34

الفرع الثاني: دور النظام القانوني للانتخابات في دفع عجلة المشاركة السياسية 37

المطلب الثاني : العزوف الإنتخابي و الهندسة الإنتخابية..... 39

الفرع الأول : العزوف الإنتخابي وأسبابه..... 40

الفرع الثاني: دور المهندس الإنتخابي في معالجة العزوف الإنتخابي 44

المطلب الثالث: النظام الانتخابي والمشاركة السياسية والطابع الديمقراطي 47

الفرع الأول :النظام الإنتخابي وعلاقته بالديمقراطية التمثيلية 47

الفرع الثاني: علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية..... 49

الفصل الثاني: الهندسة الانتخابية كآلية لتعزيز المشاركة السياسية في الجزائر 53

المبحث الأول: النظم الإنتخابية والحزبية وأثرها على التمثيل والمشاركة في الجزائر 54

المطلب الأول:هندسة النظم الإنتخابية في الجزائر..... 54

الفرع الأول:كرونولوجيا النظام الإنتخابي في الجزائر وأبرز تعديلاته..... 54

الفرع الثاني :أسباب هندسة وتعديل النظام الإنتخابي الجزائري..... 61

المطلب الثاني: تطور النظم الحزبية في الجزائر 62

الفرع الأول:النظام الحزبي في الجزائر من الأحادية إلى التعددية 62

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجهها المنظومة الحزبية في الجزائر 63

المطلب الثالث: الهندسة الإنتخابية والمشاركة السياسية في الجزائر 64

الفرع الأول: نتائج تعديل النظام الإنتخابي على المشاركة السياسية في الجزائر 64

الفرع الثاني: إفرازات تعديل قانون الأحزاب على المشاركة السياسية 67

المبحث الثاني: ضمانات وآليات الهندسة الإنتخابية الجزائرية لتشجيع المشاركة السياسية.... 68

المطلب الأول: ضمانات تكوين الأحزاب في الجزائر..... 68

الفرع الأول:الضمانات الإدارية لتكوين الأحزاب 69

الفرع الثاني:الضمانات الدستورية والقانونية..... 69

المطلب الثاني:الآليات الرقابية للعملية الإنتخابية في الجزائر 70

الفرع الأول: السلطة الوطنية والرقابة القانونية..... 71

الفرع الثاني:الرقابة الدولية بعد تعثر المسار الانتخابي وتعقد المشهد السياسي في البلاد. 73

المطلب الثالث :مظاهر إصلاح النظام الإنتخابي وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر 74

الفرع الأول:مظاهر إصلاح النظام الإنتخابي 75

الفرع الثاني:أزمة المشاركة السياسية في الجزائر 76

المبحث الثالث: المشاركة السياسية في الجزائر ما بين التحديات و رئاسيات 2024..... 77

المطلب الأول: تحديات المشاركة السياسية المصاحبة لرئاسيات 2024 77

الفرع الأول:التحديات السياسية..... 78

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية 78

المطلب الثاني: رئاسيات الجزائر 2024 79

الفرع الأول: المشاركة الحزبية في رئاسيات 2024 79

الفرع الثاني: نتائج الانتخابات وتفاعلاتها 80

المطلب الثالث: التشكيك في نتائج السلطة الوطنية لمراقبة الإنتخابات 81

الفرع الأول:المحكمة الدستورية لإنصاف المقصين 82

الفرع الثاني: تضخيم نتائج المشاركة من قبل السلطة المستقلة 83

خاتمة 86

الملاحق 89

فهرس الأشكال: 92

فهرس الجداول 94

قائمة المصادر والمراجع 96

فهرس المحتويات 112

ملخص 115

أثر الهندسة الانتخابية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الهندسة الانتخابية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر ، من خلال فهم العلاقة بين تصميم النظام الانتخابي واستجابة المواطنين للمشاركة السياسية. وقد تم تسليط الضوء على الكيفية التي تسهم بها القوانين الانتخابية وشروط الترشح وآليات التصويت في تحفيز أو تثبيط المشاركة الشعبية، كما ركزت الدراسة على مشكلة العزوف الانتخابي خاصة في ظل السياق السياسي والاجتماعي الجزائري، وسعت إلى تقييم فعالية الإصلاحات القانونية والدستورية المتعاقبة في الحد من هذه الظاهرة، تم تحليل التجربة الانتخابية الجزائرية وخاصة رئاسيات 2024.

خلصت الدراسة إلى أن الهندسة الانتخابية تمثل أداة استراتيجية لتعزيز الشرعية والاستقرار السياسي، غير أن فعاليتها تبقى مشروطة بإرادة سياسية صادقة وبتوافر بيئة ديمقراطية حقيقية ؛ وانتهت بتوصيات تدعو إلى تعزيز الشفافية، وتوسيع قاعدة التمثيل، وتفعيل أدوار الفاعلين السياسيين بهدف تحقيق مشاركة سياسية فعالة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات القانونية ، القوانين الانتخابية ، المشاركة السياسية ، النظام الانتخابي ،الهندسة الانتخابية.

The Impact of Electoral Engineering On Political Participation in Algeria

ABSTRACT:

This study aims to analyze the impact of electoral engineering in activating political participation in Algeria, by understanding the relationship between the design of the électoral system and citizens' response to political participation. The study highlighted how electoral laws, candidacy conditions, and voting mechanisms contribute to stimulating or discouraging popular participation. The study also focused on the issue of electoral reluctance, especially in light of the Algerian political and social context, and sought to assess the effectiveness of successive legal and constitutional reforms in reducing this phenomenon, and analyzed the Algerian electoral experience, especially the 2024 presidential elections.

The study concluded that electoral engineering represents a strategic tool to enhance legitimacy and political stability, but its effectiveness remains conditional on a sincere political will and the availability of a genuine democratic environment; it concluded with recommendations calling for enhancing transparency, expanding the base of representation, and activating the roles of political actors in order to achieve effective and sustainable political participation.

Keywords: electoral engineering , electoral laws, electoral system, Legal reforms, political participation.